جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

دراسة حالة بعنوان:

الإفصاح المحاسبي الكمي والنوعي عن الأداء البيئي في ظل تبني المؤسسة المسؤولية الاجتماعية.

(دراسة حالة: شركة قطر غاز خلال الفترة الممتدة من2011م إلى 2018م).

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبتين:

- مديحة بوعيشاوي.
- أسماء بلامين.

تحت إشراف:

د. محمد بولصنام.

أعضاء لجنة المناقشة.

د.عماد غزازي	جامعة المدية	رئيسا
د.محمد زرواطي	جامعة المدية	مناقشا
د. محمد بولصنام	جامعة المدية	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2019-2020

كلمة شكر

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل، نتقدّم بأسمى آيات وعبارات الشكر والتّقدير للأستاذ المحترم "محمد بولصنام " المشرف على مسيرة إعداد هذه المذكرة، ونتمنى له مزيدا من التّوفيق ونسأل الله أن يجازيه كل خير.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كليّة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وأخص بالذكر الأستاذ "مولوج كمال" والأستاذة "يليشاني وهيبة"على تعاونهما معنا جزاهما الله كل خير.

كما نتقدم بالشكر لكل من شجعنا وساعدنا سواء من قريب أو بعيد وبأيّ شكل من الأشكال على إتمام هذا العمل.

عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير.

وشكرا للجميع.



إلهي.. لا يطيب الليل إلاّ بحمدك ولا يطيب النّهار إلاّ بطاعتك ولا تطيب اللّحظات إلاّ بذكرك ولا تطيب الآخرة إلاّ بغفرانك ولا تطيب الجنّة إلاّ برؤيتك.

أهدي ثمرة عملنا المتواضع هذا إلى:

الذّي خفقت له القلوب باستمرار نور الأبصار "محمد صلى الله عليه وسلم".

إليك.. يا مصدر سعادتي وسبب راحتي، إليك يا نبع الحنان ورمز الحب والعطاء "**أمي**" الغالية حفظك المولى وأطال عمرك.

إليك.. يا رضا قلبي وأثمن ما أملك، إلى درعي الواقي وكنزي الباقي **أبي** العزيز حفظك الله ورعاك.

إلى.. أخي الوحيد وقدوتي فالحياة "**حميد**" أنار الله دربه.

إلى.. من أرى ملامح طفولتي وشقاوتي وذكريات الماضي بأعينهم أخواتي: **حميدة، عفاف، آسيا وخديجة.**

إلى.. من ساندتان وقت ضيقي حبيبتاي "**فاتي ومنال**".

إلى.. مصابيح عائلتنا الكتاكيت الصغار: **يعقوب، إسراء، ريان وإدريس.**

إلى.. من شاركتني هذا العمل زميلتي "**أسماء**".

إلى كل أفراد عائلة "بوعيشاوي" الكبير منهم والصغير، إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إلى.. كل من مدّ يد العون لنا في إتمام هذا العمل المتواضع الذّي أتمنّى أن يعود بالفائدة على كل من اطّلع عليه.





سأرفع قبعتي لمناسبة تخرّجي مودّعة السنين التّي مضت شاكرة كل من:

أرفع يداي متضرعة بالدّعاء شاكرة حامدة الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذه المذكرة والذّي بفضله أنا اليوم هنا.

أهدي ثمرة جهدي إلى.. من كلّله الله بالهيبة والوقار حاملة اسمه بكل افتخار، الذّي علّمني الصبر والكفاح والنّجاح، من ساندني لمواجهة الصعاب، معلّمي في الابتدائي وفي الحياة "أبي الغالي" حفظك الله لنا.

إلى.. من يعجز اللّسان عن التّعبير عنها، من غمرتني بحبّها وعطفها وحنانها ودعواتها التّي جعلتني أتمسّك بالأمل وأتجاوز الصّعاب بكل ثبات "أمي الحبيبة" بارك الله في عمرها.

إلى.. من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفّزوني للتّقدم إخوتي وأخواتي: سمية، نجية، أيوب، عبد الرءوف وحمزة.

إلى.. من تقاسمت معي هذا العمل، صديقتي العزيزة التّي أنجبها مشواري الجامعي "مديحة"، أسأل الله عز وجل أن يرزقها كل الخير.

إلى.. الأهل والأقارب دون استثناء من قريب أو بعيد، إلى خالاتي" جميلة، حنان وإيمان".

إلى.. كل من كان لنا شرف ملاقاتهم والتّعرف عليهم طيلة سنوات الدراسة، إلى كل من مدّ لي يد العون في مسيرتي العلمية.

إلى.. كل من له مكانة خاصّة في قلبي، لكل من نسيته أقلامنا ولم تنساه قلوبنا.

أما شكري الخاص.. سيكون للذّين لم يقفوا إلى جانبي وعرقلوا مسيري، فلولا وجودهم لما أحسسنا بالمتعة.

أسماء

فهرس المحتويات.

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I.**
قائمة الأشكال	**II.**
قائمة الجداول	**III.**
المستخلص باللغة العربية	**IV.**
المستخلص باللغة الانجليزية	**V.**
مقدمة عامة	**أ–د**
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	
تمهيد	**.**
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	**03**
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	**03**
المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	**07**
المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	**09**
المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**12**
المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**12**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	**15**
المطلب الثالث: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**17**
المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي	**20**
المطلب الأول: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية	**20**
المطلب الثاني: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	**25**
المطلب الثالث: نماذج إسهامات الممارسة العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية	**28**
خلاصة الفصل	**39**

الفصل الثاني: الإطار النظري لمحاسبة الأداء البيئي	
تمهيد.	**41**
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة عن الأداء البيئي	**42**
المطلب الأول: ما هية الأداء البيئي للمؤسسة	**42**
المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة البيئية عناصرها ومعوقات تطبيقها	**45**
المطلب الثالث: المحاسبة عن التكاليف البيئية	48
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للمؤسسة	**53**
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح البيئي أهدافه وأهميته	**53**
المطلب الثاني: دوافع واليات واتجاهات الإفصاح عن المعلومات البيئية	**56**
المطلب الثالث: العوامل التي تأثر على درجة الإفصاح البيئي	**59**
المبحث الثالث: الإسهامات العلمية والمهنية في مجال الإفصاح البيئي	**61**
المطلب الأول: دور المنظمات المحاسبية العلمية والمهنية في الإفصاح البيئي	**61**
المطلب الثاني: نماذج الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية	**62**
المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة البيئية	**75**
خلاصة الفصل	**77**
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة قطر غاز	
تمهيد.	**79**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	**80**
المطلب الأول: لمحة حول المؤسسة محل الدراسة	**80**
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**83**
المطلب الثالث: مهام مؤسسة قطر غاز وأهدافها المستقبلية	**86**
المبحث الثاني: واقع اهتمام مؤسسة قطر غاز بالمسؤولية الاجتماعية	**88**
المطلب الأول: الاهتمام بجانب الصحة والسلامة والأداء البيئي	**88**
المطلب الثاني: الاهتمام بجانب الموارد البشرية	**90**
المطلب الثالث: الاهتمام بمجال التنمية الاجتماعية	**92**

المبحث الثالث: الإفصاح الكمي والكيفي عن الأداء البيئي لمؤسسة قطر غاز	**95**
المطلب الأول: الإفصاح الكمي عن الأداء البيئي للمؤسسة	**95**
المطلب الثاني: الإفصاح الكيفي عن الأداء البيئي للمؤسسة	**112**
خلاصة الفصل	**114**
خاتمة عامة	**115**
نتائج الدراسة	**116**
اقتراحات الدراسة	**118**
أفاق الدراسة	**118**
المراجع	**120**
الملاحق	**125**



قائمة الاشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	**10**
2.1	هرم أبعاد المسؤولية الاجتماعيةCarroll	**11**
1.3	الهيكل التشغيلي لمؤسسة قطر غاز.	**85**
2.3	نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال من إنتاج الغاز الخلي من الكبريت	**98**
3.3	نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة قطر غاز2011-2018	**102**
4.3	مراقبة عملية كشف التسربات وإصلاحها	**108**
5.3	تطور الاهتمام بالجانب البيئي خلال مجموعة من السنوات.	**112**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	EGFAتقييم نموذج	30
2.1	EGFAتقييم نموذج	31
3.1	Abtتقييم نموذج	32
4.1	Linowesنموذج	34
5.1	Estesنموذج	36
1.2	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.	63
2.2	قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة البيئية والاجتماعية	65
3.2	تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.	68
4.2	القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.	73
1.3	بطاقة فنية لمؤسسة قطر غاز	80
2.3	ملاك مؤسسة قطر غاز ونسبة مساهمتهم	82
3.3	كميات الطاقة المستهلكة في مؤسسة قطر غاز من سنة2011الى2018	96
4.3	نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال من إنتاج الغاز الخالي من الكبريت	98
5.3	حجم انبعاثات الغازات الدفيئة في مؤسسة قطر غاز	98
6.3	حجم المياه التي يجري صرفها في مؤسسة قطر غاز	103
7.3	حجم النفايات التي تسببت فيها مؤسسة قطر غاز	105
8.3	كمية الانبعاثات الجوية	107
9.3	أداء قطر غاز فيما يخص كشف التسربات وإصلاحها.	108
10.3	الآثار البيئية للشحن	108
11.3	النفقات البيئية لمؤسسة قطر غاز 2011الى 2014	109
12.3	حجم الإفصاح عن الأداء البيئي لمؤسسة قطر غاز .	112

الملخص:

المستخلص.

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي واقع الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي لمؤسسة قطر غاز، وذلك من خلال التعرف على الآليات والأساليب المتبعة في عرض معلومات المسؤولية البيئية في تقارير الاستدامة التي تصدرها المؤسسة سنويا.

وعلى هذا الأساس قام الباحثان باستخدام أسلوب تحليل المضمون تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز بين فترة 2011م-2018م لتتبع التطور في حجم الإفصاح الكمي والكيفي عن الأداء البيئي للمؤسسة ومعرفة. مدى التزامها بتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ممارستها لنشاطها.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مؤسسة قطر غاز تولي اهتماما معتبرا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشتى مجالاتها بدرجات متباينة ومتفاوتة. بالإضافة إلى وجود تطور ملحوظ في حجم الإفصاح المحاسبي الكمي والنوعي عن الأداء البيئي للمؤسسة يعزى إلى زيادة الوعي لديها بالقضايا البيئية وضرورة تغطية ما نتج عن نشاطها من أثار سلبية.

كما أوصت هذه الدراسة بضرورة وجود قوانين وتشريعات تلزم المؤسسات بتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع ، ليأخذ بذلك الإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي الشكل الإجباري بدلا من الطوعي .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المحاسبة المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح البيئي، مؤسّسة قطر غاز.

Abstract:

This study aims at identifying the reality of environmental disclosure in Qatar gas through the analysis of the different tools to describe and present environmental information in the annual sustainability reports.

Researchers used content analysis of the sustainability reports of the company in order to check to what extent Qatar gas is engaged to minimize its negative effects.

The study concluded that Qatar gas gives importance to social responsibility concept in its different dimensions. Moreover, there is a gradual development in the level and type of quantitative and qualitative environmental disclosure in the company.

The study recommended the need of legislative background that governs corporations' commitment to social and environmental responsibility; therefore, the obligation of social responsibility disclosure is needed.

Keywords: Social Responsibility, Social Responsibility Accounting, Environmental Disclosure, Qatar gas Company.



مقدمة عامة

مقدمة:

لقد شهدت بيئة الأعمال مؤخرا مجموعة من التغيرات والتطورات، كالتطور التكنولوجي وانفتاح الأسواق وزيادة المنافسة بين المؤسسات الصناعية وتحولها من منافسة محلية إلى منافسة عالمية. حيث أصبحت المؤسسات تبحث عن ميزة تنافسية جديدة اذ اتجهت معظمها إلى تبني دورا اجتماعيا متميزا لكي تضمن البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة. بعد أن أدركت تماما أن السعي وراء هدف تعظيم الأرباح وحده لم يعد يجدي نفعا وان ما يتوجب عليها القيام به هو إحداث تكامل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي كإستراتيجية تضمن لها البقاء والاستمرار مع تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

إلا أن هذا الأمر تطلب من المؤسسات أن تعتمد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد احتياجات المجتمع ورسم استراتيجيات وخطط ملائمة للاستجابة إلى توقعات إطرافه مما يحقق التوازن والتكامل ويقوي العلاقة بينها وبين المجتمع المتواجدة فيه. مع إعطاء قرارات مؤطرة بإطار أخلاقي يحد من الآثار السلبية التي يخلفها نشاطها من تلويث، والقيام بمبادرات في إطار تعويض الأضرار التي سببتها سابقا.

إلا أن المنظمات والهيئات الحكومية التي من شانها الاهتمام بقضايا البيئة والمجتمع لم تكف عن مطالبة المؤسسات بضرورة وضع رقابة على ما تحدثه من أضرار بيئية وضرورة ترشيد استغلال مواردها.

هذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من المحاسبة يهتم بمعاجه المنافع والتكاليف البيئية بعدما عجزت المحاسبة المالية على استيعاب هذا البعد وتوفير معايير لقياس نتائج الأنشطة البيئية للمؤسسة والإفصاح عنها وإعداد التقارير والقوائم البيئية التي تظهر مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها .

وهذا النوع من المحاسبة يسمى المحاسبة البيئية يرتكز علا جانبين أساسين هما القياس والإفصاح المحاسبي البيئي.قياس محاسبي بيئي يوضح ما إذا كانت المؤسسة مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر على وجودها من جهة ،ويمثل مقياس لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على الأحداث البيئية وجهود المؤسسات نحو إدارة البيئة والآثار المترتبة عنها من جهة أخرى.

والإفصاح المحاسبي البيئي يضفي ثقة على المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه القوائم لترشيد قراراتهم كما أنها تعطي لهم صورة حقيقية لوضعية المؤسسة تمكنهم من تقييم نتائجها السابقة وتطلعاتها المستقبلية

❖ **مشكلة الدراسة:** مؤخرا باتت التّقارير المالية التّي تعرضها المؤسّسات نهاية كل سنة تتلقّى العديد من الانتقادات، والسبب راجع إلى كونها لا تفي بحاجة مستخدميها، فقط تكتفي بتوفير المعلومات المالية دون التّطرق لما يعرف بالمعلومات غير المالية التّي من المفترض أن تكون ضمن أولويات أيّ مؤسّسة تطمح إلى تحقيق الاستمرار والنّجاح، وبالتالي.. يقع على عاتق مديري المؤسّسات أن تضع وتنفّذ الخطط والسياسات التّي من شأنها تحقيق الرفاه الاجتماعي والحفاظ على البيئة، وكذا الإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بالجانب الاجتماعي، وتوصيل المعلومات إلى أصحاب المصلحة لاتّخاذ القرارات; لأنّ نجاح المحاسبة في توصيل معلومات ملائمة وكافية عن مدى كفاءة الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسّسة فضلا عن كفاءة أدائها الاقتصادي، من شأنه أن يكون سبب في تعظيم القدرة التّنافسية للمؤسّسة من جهة والتّأثير في سلوكيات متّخذي القرار من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس ينشأ التّساؤل الرئيسي الذّي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه المذكرة:

كيف تقوم المؤسّسة بالإفصاح عن الأداء البيئي في ظل تبنيها للمسؤولية الاجتماعية؟

وللإجابة عن هذا ينبغي أوّلا أن نجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي آليات الإفصاح عن الأداء البيئي في المؤسّسة الاقتصادية؟

✓ ما مدى اهتمام المؤسّسات بأبعاد المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها؟

✓ هل هناك تطور في حجم الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في مؤسسة قطر غاز؟

✓ ما هي الآليات الكمّية والكيفية للإفصاح عن الأداء البيئي في لمؤسّسة محل الدراسة؟

❖ **فرضيات الدراسة:** انطلاقا من التّساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، تهدف هذه الدراسة بشقّيها النّظري والتّطبيقي إلى اختبار الفرضيات التالية:

✓ تتّبع المؤسّسة مجموعة من الآليات في الإفصاح عن معلوماتها البيئية وعرضها في التّقارير السنوية.

✓ إنّ الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يسهم في تحسين نتائج نشاط المؤسّسة والكشف عن واقعها العملي من زاوية اجتماعية.

✓ هناك تطور في حجم الإفصاح الاجتماعي في مؤسّسة قطر غاز يعزى إلى إدراكها لمدى أهمية الجانب الاجتماعي.

✓ تتّبع المؤسّسة محل الدراسة مجموعة من الآليات الكمّية والكيفية للإفصاح عن الأداء البيئي، وإيصال المعلومات للأطراف المعنية لمساعدتهم في اتّخاذ قرارات رشيدة

❖ **أهمّية الدراسة:** تكمن أهمّية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع الاهتمام بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن الأداء البيئي من قبل المؤسّسات الاقتصادية، وبالذات المؤسّسة النّاشطة في قطاع الطاقة قطر غاز، ومعرفة مدى إدراك هذه الأخيرة لأهمّية إبلاغ الأطراف المهتمين بنشاط المؤسّسة وارتباطهم عن أدائها فيما يخصّ الحفاظ عن البيئة وتقليل الآثار التّي تسببت بها، ومعرفة

ما إذا كان تبنّي المؤسّسة محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية مجرد عمل تطوعي أو أنّ هذا يدخل ضمن استراتيجياتها.

❖ **أهداف الدراسة:**

يمكن إبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية :

- ✓ معرفة موقع المؤسسة القطرية "قطر غاز" من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدي استجابتها لمتطلبات تبني هذا المفهوم.
- ✓ التعرف على واقع الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي بمختلف أبعاده في مؤسسة قطر غاز.
- ✓ التعرف على آليات وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية من خلال دراسة وتحليل الإفصاح عن الأداء البيئي في تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز.
- ✓ إلقاء الضوء على أهم المبادرات والمجهودات التي تقوم بها المؤسسة محل الدراسة لزيادة الوعي البيئي وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة نشاطها.
- ✓ الوقوف على تطور حجم الإفصاح المحاسبي البيئي الكمي والكيفي، من خلال مقارنة ومراقبة التطور الحاصل سنة بعد أخرى.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** إنّ اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية التّي سنوجز أهمها فيما يلي:

<u>أسباب ذاتية:</u>

- ✓ الميول الشّخصي لموضوع تبنّي المؤسّسات للمسؤولية البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها.
- ✓ توافق موضوع الدراسة مع طبيعة التّخصص، هذا ما سيساعدنا في اكتساب معارف جديدة خصوصا وأنّ المحاسبة المسؤولية الاجتماعية تعدّ آخر تطوّرات الفكر المحاسبي.
- ✓ تقديم إضافة علمية لمكتبة الجامعة ليستفيد الطلبة من هذا البحث مستقبلا.

<u>الأسباب الموضوعية:</u>

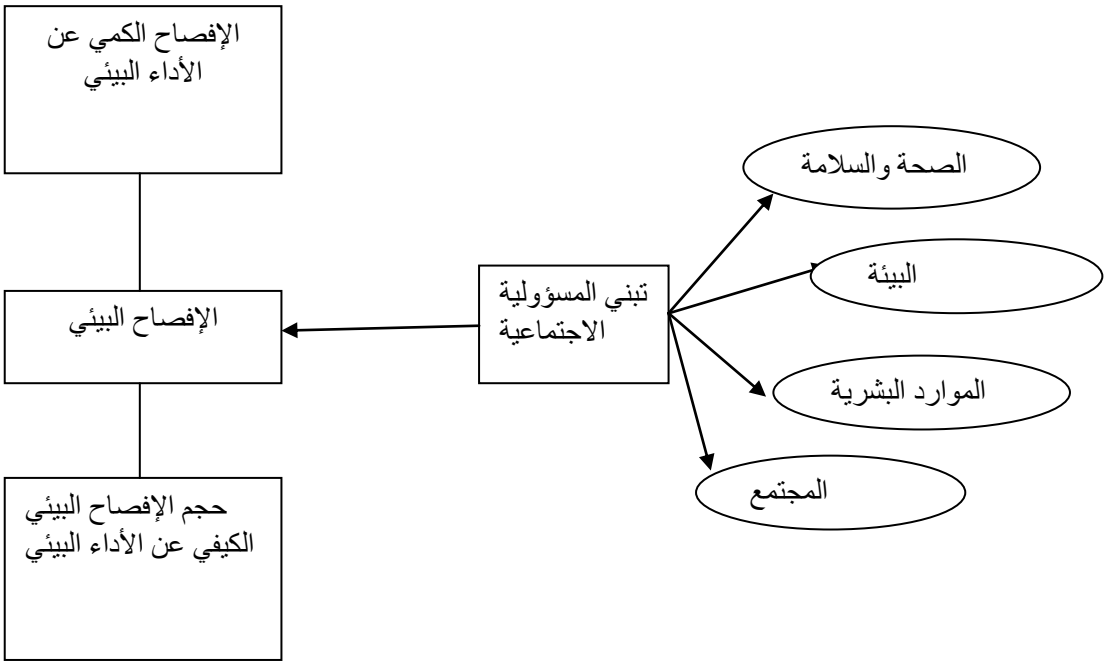
- ✓ حداثة موضوع المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسّسات والإفصاح عنها في مجال البحث العلمي في الجزائر.
- ✓ حاجة ومتطلّبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات.
- ✓ معرفة الدور الفعّال الذّي يؤديه الإفصاح عن المعلومات البيئة في الحد من تفاقم المشاكل البيئية.

❖ **متغيرات الدراسة:**

- ✓ المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي الكمي والكيفي عن الأداء البيئي.

❖ **نموذج الدراسة:**

المتغير المستقل. **المتغير التابع**



المصدر: من إعداد الطالبتين.

❖ **منهج الدراسة:** لمعالجة موضوع بحثنا هذا.. اعتمدنا على المنهج الوصفي التّحليلي لتوضيح الإطار النّظري إلى كل من المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة البيئية وما يتضمنها. أمّا الجانب التّطبيقي فقد اعتمدنا منهج دراسة حالة; وذلك من خلال دراسة المتغيّر الإفصاح البيئي في التّقارير السنوية والاجتماعية للمؤسّسة محل الدراسة بالنسبة للإفصاح الكمّي، أمّا بالنسبة للإفصاح الكيفي اعتمدنا أسلوب تحليل المحتوى، والذي سيشمل كذلك التّقارير السنوية والاجتماعية للمؤسّسة محل الدراسة.

❖ **حدود الدراسة:**

✓ **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة الحالية على موضوع الإفصاح المحاسبي الكمّي والكيفي عن الأداء البيئي في ظل تبني المؤسّسة للمسؤولية الاجتماعية، وذلك بالتّطرق إلى معرفة الآليات المتّبعة في الإفصاح، وضرورة تبنّي المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمحاسبة عنها.

✓ **الحدود المكانية:** تمّت الدراسة بالتّطبيق على المؤسّسة القطرية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال "قطر غاز".

✓ **الحدود الزمنية:** تمّ إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من2011الى غاية2018.

❖ **صعوبات الدراسة:** من أهم الصعوبات التّي واجهتنا.

- ✓ صعوبة إجراء الدراسة التّطبيقية في مؤسّسات اقتصادية جزائرية، وهذا راجع إلى عدم وجود مؤسّسات تطبّق ما يعرف بالمحاسبة البيئية.
- ✓ كما واجهتنا بعض الصعوبات التّي كان سببها الوباء الذّي اجتاح البلاد والحجر الصحي (غلق الجامعات، عدم القدرة على التّواصل مع الأستاذ..الخ).

❖ **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التّي اهتمت بموضوعات تبنّي المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي البيئي في أدبيات البحث العلمي المحاسبي، و سنأتي الآن في تقديم ملخص لبعض الدراسات التّي تمكّنا من الاطلاع عليها; وذلك بالتّركيز على الدراسات التّي تناولت مجالات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية.

- ✓ **دراسة مهوات لعبيدي، "القياس المحاسبي لتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي"، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيض، بسكرة 2015.**

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التّكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية من أجل تحسين الأداء البيئي، والنتائج التّي توصّل إليها الباحث هي أنّه وبالرغم من مدى التّأثير الجيّد لعملية القياس والإفصاح المحاسبي للتّكاليف البيئية في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي، إلا أنّ معظم المؤسّسات ترفض تطبيقه; وذلك بسبب عدم وجود قوانين واضحة على المستوى المحلي الوطني وكذا الدولي، التّي تجبر المؤسّسات على الالتزام بتطبيق المحاسبة البيئية وقياس التّكاليف المرتبطة بأنشطتها البيئية، وكذا الإفصاح عنها في القوائم المالية وتحمّل مسؤوليتها البيئية.

- ✓ **سليمان عبد الله الزامل، "مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات الصناعية المساهمة السعودية، دراسة تحليلية للتّقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتر وكيماويات، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى السعودية، 2015.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التّقارير السنوية للمؤسّسات الصناعية المساهمة السعودية المدرجة في السوق السعودي لعام 2013م، كما تهدف إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح وبعض خصائص المؤسّسات وآليات الحوكمة، وتوصّلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين المؤسّسات، كما أنّ مستوى الإفصاح كان ضعيفا. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات، في حين توصّلت أيضا إلى إيجاد علاقة عكسية بين كل من الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، عدد لجان مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وعمر الشركة.

- ✓ **دراسة محمد بولصنام:"واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر، دراسة حالة اتّصالات الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015م.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذّي تلعبه شركات الاتّصالات الجزائرية في خدمة المجتمع عن طريق دعمها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية كخدمة العمال، تحسين المنتج، خدمة المجتمع والبيئة، إضافة إلى إلقاء الضوء على واقع المسؤولية الاجتماعية فيها والتّعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ننفي القوائم المالية لها.

ومن خلال هذه الدراسة.. تمّ الوقوف على تطور مؤشر الإفصاح الاجتماعي في شركات الاتّصالات الجزائرية، إضافة إلى التّعرف على واقع الإفصاح الاجتماعي بأبعاده المختلفة في التّقارير السنوية لها وتحديد معوقات الإفصاح الاجتماعي فيها، كمحاولة لرسم آفاق تطوّر هذا المفهوم. توصّل الباحث من خلال دراسته إلى أنّ هناك تطور في حجم الإفصاح الاجتماعي في التّقارير

السنوية لشركات الاتّصالات الجزائرية خلال السنوات المدروسة، بالاضافة إلى التّطور النّوعي للإفصاح الاجتماعي ليشمل مجالات أخرى غير المجالات الأربع الأساسية، كالإفصاح الأخلاقي، الإفصاح عن الصحة والسلامة، إضافة إلى وجود العديد من المعوّقات التّي تحد من إفصاح الشركات الاجتماعي تلخصت في القوانين والتّشريعات المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي، صعوبة قياس الأداء الاجتماعي وارتفاع التّكاليف المتوقعة من الإفصاح الاجتماعي إضافة إلى بعض العوامل الثقافية والاجتماعية الأخرى.

أوصت هذه الدراسة بأهمية فتح باب الاجتهاد للباحثين الأساتذة من أجل اقتراح نماذج محاسبية تحاول محاكاة الواقع العملي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وضرورة تقنين عمليات قياس الأنشطة الاجتماعية والتّعبير عنها محاسبيا بما يتوافق والبيئة المحاسبية الجزائرية، فضلا عن إعطاء تصور لإدراج المحاسبة الاجتماعية ضمن المعايير المنظّمة لمهنة المحاسبة في الجزائر.

- ✓ **علي طيوب،"مساهمة التّكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسّسة الصناعية، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.**

هدفت هذه الرسالة إلى دراسة مدى مساهمة محاسبة التّكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسّسات الصناعية الجزائرية، وقد تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتّكاليف البيئية والأداء البيئي، أما في الجانب التطبيقي.. فقد كان عبارة عن دراسة ميدانية ببعض المؤسّسات بولاية المسيلة، وقد توصّل الباحث إلى أنّ هناك وعي لدى مسؤولي وإطارات هذه المؤسّسات، لكن مقابل ذلك لا تقوم هذه المؤسّسة بقياس التّكاليف البيئية وذلك لكونها لاتطبق المحاسبة البيئية تطبّق ولا تتحمّل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية كما ينبغي.

- ✓ **دراسة خديجة بالحياني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسّسات النفطية – دراسة حالة شركة قطر غاز–،2019.**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقصّي واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع النّفطي ممثلا في مؤسّسة قطر غاز وذلك من خلال ضبط مفهومها والتّعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها لكونها إحدى أهم المجالات أنشطتها، إذ أنّها الجسر الذّي تؤدي من خلاله واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ شركة قطر غاز تولي اهتماما معتبرا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتضمن كل نشاطاتها عن المسؤولية الاجتماعية في التّقارير السنوية مدمجة مع التّقارير المالية.

وكذا في التّقارير الاجتماعية المنفصلة، وذلك من خلال التّطور الكبير في حجم الإفصاح الاجتماعي والذي يعزى على اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية كركيزة إستراتيجية داخل المؤسّسة.

❖ **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

لقد استعرضنا مجموعة من الدراسات التّي أغلبها مشاكل مشابهة لمشكلتنا البحثية، فمنها التّي تطرقت إلى واقع تبنّي المسؤولية البيئية، وأخرى بحثت في مجال القياس والإفصاح المحاسبي البيئي، ومنها التّي تناولت مدى إدراك المؤسّسات لأهمية المحاسبة الاجتماعية والبيئية ومعوقات تطبيقها، غير أنّ أغلب الدراسات ركّزت على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتّكاليف البيئية وأغفلت نوعا ما العناصر الأخرى للمحاسبة عن هذا الجانب والإفصاح عنه.

- ❖ ما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة يتضّح جليا بكونها تعرض موضوع الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ظل تبنّي المسؤولية الاجتماعية محاولين بذلك التّعرف على مدى التزام المؤسّسات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، ومعرفة المدى الذّي وصلت إليه في مجال الإفصاح البيئي والتّعرف على الآليات التّي تتبعها، مع التأصيل العلمي لمفهوم الإفصاح الاجتماعي والبيئي وتوضيح فعاليته في توفير معلومات ملائمة تساعد في ترشيد القرارات الإدارية، وكذا الوقوف عند أهم المعيقات التّي تحول دون قيام المؤسّسات بقياس تأثيراتها البيئية والإفصاح عنها محاسبيا. وتمّ تثمين هذه الدراسة بدراسة حالة لإحدى الشركات التّي تطبّق الإفصاح البيئي وتهتم بجوانب المسؤولية الاجتماعية مؤسّسة قطر غاز.
- ❖ **هيكل الدراسة:** من أجل الإجابة عن إشكالية دراستنا وتحقيق أهدافها، تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلان نظريان وفصل تطبيقي.

حيث تناول الفصل الأول مفاهيم نظرية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية، و تعرضنا من خلاله إلى ثلاث مباحث. تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة، وخصّصنا المبحث الثاني لماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الثالث فقد كان للحديث عن القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي .

اشتمل الفصل الثاني أيضا على ثلاث مباحث: المبحث الأول تناول عموميات حول المحاسبة عن الأداء البيئي، والمبحث الثاني كان تحت عنوان الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي، أما المبحث الثالث كان حول الإسهامات العلمية والمهنية في مجال الإفصاح البيئي.

الفصل الثالث جاء بعنوان دراسة حالة مؤسسة قطر غاز; وذلك من خلال دراسة تطبيقية تمّت في المؤسّسة الرائدة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر، وتمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.. تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم المؤسّسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فخصّصناه للحديث عن واقع اهتمام المؤسّسة محل الدراسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الإفصاح الكمّي والكيفي عن الأداء البيئي لمؤسّسة قطر غاز.



الفصل الاول:

مفاهيم نظرية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

تمهيد:

لقد باتت المسؤولية الاجتماعية عنوانا لرقي المؤسّسات وسببا لاستمرارها وبقائها، وعليه أصبح يتحتّم على المؤسّسة العمل على تلبية توقعات المجتمع والوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية في حدود إمكانياتها، إما من تلقاء نفسها أو تحت ضغط القوانين، حيث سرعان ما تزايد الاهتمام بالدّور الاجتماعي للمؤسّسة، ولم تعد مسؤوليتها تقتصر على إنتاج سلع وتقديم خدمات، بل تعدّتها إلى مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسؤولة الصّادرة عنها. ولأن هذه المؤسسات قد أدركت أنّ الدور الاجتماعي هو استثمار يعود عليها بزيادة الربح وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة والعاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، بدأت بالسّعي نحو تحسين صورتها من جهة وتلعب دورا فعالا وايجابيا في المجتمع من جهة أخرى.

الأمر الذّي أدّى بالمحاسبة إلى الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات إلى جانب أدائها الاقتصادي، وبالتّالي ازدياد الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة لجميع الأطراف، واعتمدت مهنة المحاسبة كأداة لخدمة الأطراف المعيّنة بهذه المعلومات وكمقياس للأداء الاجتماعي، ممّا استدعى تطوير النظم المحاسبية لتحديد وتحليل وتبويب التكاليف والإرادات المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية، و كل هذا تحت ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: القياس و الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة.

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة معروفا بشكل واضح، حيث كان هاجس المؤسّسات هو تحقيق أقصى ربح ممكن بشتّى الوسائل، ومع النّقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الربح، ظهرت بوادر تبنّي المؤسّسة لمسؤوليتها تجاه المجتمع الذّي تعمل فيه، باعتبار أنّها مواطن من المواطنين تتحلى بحقوق ولها واجبات. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة و التطوّر التاريخي لهذا المفهوم، وبيان أهميتها من مختلف الجوانب ولكافة الأطراف، كما سيتمّ الوقوف عند أهم أبعادها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة.

قبل الولوج في مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذّي يعتبر أساس هذا الفصل، وجب الإحاطة بالجانب النّظري لهذا المصطلح من خلال بعض التعارف الذّي ناقشته والتطرّق إلى جذوره التاريخية وتطوّر مفهومه ودخوله في عالم المؤسّسات.

الفرع الأول: البعد التاريخي لنشـــأة المسؤولية الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية مفهوم تبلور مع مرور الزمن، وتأثّر بالواقع الفكري والاقتصادي لكل حقبة زمنية مر بها، والمتتبّع لتاريخ المسؤولية الاجتماعية يستنتج أنّ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات بدأ منذ سنة (1970). وإجمالا يمكن تقسيم المراحل التاريخية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة كانت مؤسّسات القطاع الخاص تفتقد إلى الخبرة نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ولم تحبّذ المخاطرة بممارسة أعمالها لمواجهة تحدّيات هذا المفهوم المجهول، ومع هذا الاتجاه الضّعيف وقلّة القوانين الموجّهة لإطار المسؤولية الاجتماعية آنذاك وعدم وضوح المعايير، باتت مبادرات مؤسّسات القطاع الخاص مجرد محاولات غير مكتملة الأركان.

تلك المحاولات عزّزها في فرنسا (1972) ما يسمى خطاب "مرسيال" والذّي اقترح أن المؤسّسات يمكن أن تتكاثر كالبشر وأنّ استمراريتها تعتمد على وجودها كقدوة للمؤسّسات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان مؤتمر (ستوكهولم 1972م) الأوّل من نوعه الذّي طرح مفهوم التنمية المستدامة، والذّي بدأ يثير أهمية

[1] عايد عبد الله العصيمي، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 19.18.

دور القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات بشكل فاعل ومحوري وموجّه نحو مجالات اجتماعية، بالإضافة إلى المجال الاقتصادي.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة مع حدوث عدد من الكوارث التّي أثّرت مباشرة على البشر، والتّي أثبتت القرارات الضّعيفة حيال بعض القضايا، ومن هذه الكوارث: تسرّب الغاز من مصنع (بهوبيل) في الهند عام 1984م، وحادثة مفاعل (تشرنوبل) عام1987م، وأيضا تسرّب الزّيت بسبب شركة (أيكسون) في ألاسكا عام(1987م)، إضافة إلى ما صاحب ذلك من ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري.

ومن منظور استراتيجي بدأت المؤسّسات وفقا للكوارث أنفة الذّكر، توقّع التّكلفة المادية التّي يمكن أن تتحمّلها نظير إزالة ما قد تلحقه هذه الكوارث بتلوّث البيئة، وما يمكن أن يطالها أيضا من سوء للسمعة أمام المجمّعات، بالإضافة إلى ذلك بدأ يتبيّن لمجتمع الأعمال المتطلبات الاجتماعية التّي يمكن أن تواجه أخلاقيات مؤسّساته لتأطّر مسؤولياتها الاجتماعية، وقد تزامن مع هذه المرحلة ولأوّل مرة سماح حكومات الدول النامية ومن خلال مفهوم الخصخصة في الثمانينات لمؤسّسات القطاع الخاص الاستثمار في مجالات الطّاقة النقل والمياه والاتصالات، ممّا شكّل تحدّيا على هذه المؤسّسات لإيضاح سياساتها نحو حماية البيئة وحقوق الإنسان.[1]

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة باتت الدول الصناعية والتجارية الكبرى تسعى لتحقيق التّوازن من خلال التعاون ما بين كل الدول، والقطاع الخاص والمجتمع في تحقيق التّنمية دون الاعتماد كليا على جهة واحدة دون الجهات الأخرى، ولقد تجسّد ذلك من خلال التعاون العالمي من خلال إصدار المواثيق العالمية ومثال ذلك:[2]

إعلان ريو المعني بالبيئة والتّنمية: أو ما يعرف بقمّة ري واو قمّة الأرض البرازيل عام 1992م، وقد شارك في هذه القمة 172 حكومة وحوالي 2400 ممّثل لمنظّمات غير حكومية، وقد صدر من هذه القمّة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتمّ مناقشة عدة مواضيع، كضرورة فحص أنماط الإنتاج للمكوّنات السّامة، والعثور على مصادر بديلة للطّاقة، وتمّ التّطرق أيضا إلى ضرورة الإعتماد بشكل أكبر على وسائل النّقل العامّة، لتقليل انبعاث المركبات والاختناقات المرورية في المدن والتّي تسبّب مشاكل صحية ناجمة عن التّلوث البيئي.

الاهتمام بهذه القضايا إلا أنّه و رغم ذلك، ظلّ جميع ما تحقّق في هذه المرحلة ضعيفا ويحتاج إلى إعادة النّظر والإلزام أكثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[3]

---

[1] عايد عبد الله العصيمي، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**"، مرجع سابق، ص 19.

[2] صلاح الحموري، رولا المعايطة، "**المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**"، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 35.36.

[3] عايد عبد الله العيصمي، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة** "، المرجع ذاته، ص 20.

إعلان منظّمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل جنيف 1998م: حيث تمّ إعلان إلزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، باحترام المبادئ المتعلّقة بالحقوق الأساسية في العمل، وأن تعزّزها وتحقّقها بنية حسنة.

إعلان جوهانزبورغ المعني بالتنمية المستدامة 2002م: عقدت القمّة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا حيث حضرها ما يقارب 191 دولة، و قد نوقشت فيها الكثير من القضايا المتعلّقة بالتّنمية المستدامة، ونتج عن ذلك إنشاء العديد من المنظّمات والبرامج لتعمل على الاهتمام بهذه القضايا إلا أنّه و رغم ذلك، ظلّ جميع ما تحقّق في هذه المرحلة ضعيفا ويحتاج إلى إعادة النّظر والإلزام أكثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

تغيّر مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ ظهورها إلى وقتنا الحاضر، وبالتّالي يمكن تلخيصها وفق ثلاث مفاهيم أو اتجاهات فكرية إن جاز التعبير عن ذلك:

المفهوم الكلاسيكي: يستند المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية على أعمال " آدم سميث " الذّي أكّد على أنّ كافّة المؤسّسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، فالربح هنا أصبح هدفا أحاديا تسعى إلى تحقيقه المؤسّسة. [2]

المفهوم الإداري: تمّ تبنّي هذا المفهوم في أعقاب عام 1930، حيث أدرك الاقتصاديون والإداريون بأنّ هنالك فجوى بين المفهوم الكلاسيكي فيما يتعلّق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة للمؤسّسات، و وفقا لهذا المفهوم تمّ التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر، يتمثّل في تعظيم رضا الإداريين أنفسهم وبحثهم عن القوّة والأمان والموقع المتميّز في ظل نمو واتساع المؤسّسة، وفي هذه المدّة برز العديد من المفكّرين الذّين أعطوا للمفهوم الإداري حيال المسؤولية الاجتماعية بعدا وعمقا واضحين في تحديده.

وبهذا الشّكل، فإنّ أحد الافتراضات الأساسية لقيام هذا المفهوم يتمثّل بكون منظمة الأعمال نظام ثنائي الاتّجاه، إذ تستلم مدخلاتها من المجتمع، وتقوم بكشف مخرجاتها إلى عموم المجتمع بالاتّجاه الآخر، ومعنى ذلك بأنّ المؤسّسة عليها أن تستمع إلى المسؤولين في المجتمع وأن تتحسّب لما يجب عليها أن تقوم به نحو تطوير وتحقيق رفاهية المجتمع، وذلك من خلال اعتمادها لنظام مفتوح للاتّصالات بينها و بين المجتمع.[3]

---

[1] عايد عبد الله العيصمي، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة** "، مرجع سابق، ص 20.

[2] خالد قاشي، رمزي وبدرجة، "**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص26.

[3] ثامر ياسر البكري، "**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** "، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 39.38.

المفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية: بدأت ملامح هذا المفهوم تظهر في عام 1960م حيث اختلفت التّسميات حول هذا المفهوم، فالبعض أطلق عليه نموذج البيئة الاجتماعية، وآخر يسميه النّموذج النوعي الحياة الإداريين ويرمي هذا المفهوم إلى تحسينهم في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرا بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة.[1] وبهذا الشكل فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تمثّل في تحقيق التأثير الايجابي نحو مصلحة المجتمع و يمكن تلخيص مفهوم المسؤولية المجتمعية وفق هذا المفهوم كما يلي:[2]

- التّقييم العقلاني لإدارة المؤسّسة، أي أنّها لا تصبّ اهتمامها على الأرباح فقط لأنه لا يمثّل هدفها الوحيد، فمصلحة أفراد المجتمع هم الأكثر أهمية لذلك يجب أن تكون مسؤولة في نفس الوقت عن مصالح المجتمع في ضوء القرارات التّي تتخذها.

- العلاقة مع المستهلك ترتكز على كونها مسؤولة عن تجهيزه بالسّلع و الخدمات التّي يحتاجها وذلك بما يحقّق رفاهيته ويشبع حاجاته منها.

- القيم التّكنولوجية لها أهمية ولكن يجب أن لا تغطي عن قيم الأفراد.

- القيم السياسية التّي تمليها الحكومة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تحقيق مبدأ نوعية الحياة للأفراد والمجتمع.

لقد شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة تغييرات جوهرية على مر الزّمان، ولا يزال يتطوّر مع تقدّم المجتمع وتطوّر توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بالقبول العام، كما لا يوجد توافق في الآراء حول القضايا التّي يشملها. و فيما يلي سنتطرق إلى ذكر مجموعة من التعريفات قد تختلف من ناحية التعبير لكنّها تتقارب في المدلول المضمون.

عرّفت المنظمة التعاونية للاقتصاد والتنمية (OECD) المسؤولية الاجتماعية بأنّها التّنمية التّي تتضمّن أرباح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة وتلبية احتياجاتهم.[3]

---

[1] خالد قاشي، "**التسويق والمسؤولية الاجتماعية**"، مرجع سابق، ص26.

[2] ثامر ياسر البكري، ، "**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** ،مرجع سابق، ص 22.

[3] محمد نواف عابد، "**اثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية**"، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، فلسطين، 2018، ص527.

عرّفتها منظمة الايزو بأنّها الأفعال التّي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتّنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون والجهات العاملة فيما بين الحكومات.[1]

ومن وجهة نظر هولمس، المسؤولية الاجتماعية ما هي إلاّ التزام المؤسّسات تجاه المجتمع الذّي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، محاربة التلوّث، خلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.[2]

كما عرّفت المسؤولية الاجتماعية على أنّها كل التزام على المؤسّسة بقرار من إدارتها أو من كونها عضو في جماعة أو نتيجة لقيود حكومية، يترتّب عليه اتّفاق معيّن وقابل للقياس ولا يمكن تخصيصه بشكل غير مباشر للأنشطة الإنتاجية والتسويقية، سواء تعلّق ذلك الالتزام بالعاملين أو بالبيئة التّي ترتبط بها المؤسّسة وتلتزم بخدمتها.[3]

وممّا سبق، يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي واجتماعي وإنساني من المؤسّسات وأصحاب الأعمال اتجاه المجتمع الذّي تعمل فيه، وذلك من خلال الدّمج بين الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لتحقيق سمعة جيدة من جهة، وتطوير وتحديث المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية

المؤسّسات العامّة والخاصّة ومؤسّسات المجتمع المدني، وجدت لتبقى وتقدم منتجات وخدمات للجمهور، ولقد ثبتت أنّ زيادة الوعي لدى جميع الأطراف المعنية أصبح يتحتّم على المؤسّسات الضلوع و العمل على تبنّي المسؤولية الاجتماعية، وأن تتصرف كمواطن له حقوق وعليه واجبات وأيضا.[4]

ومن هذا المنطلق تبيّن أنّ قيام المؤسّسة بدورها الاجتماعي يعتبر تخطيطا جيدا في المدى الطويل، فالمؤسّسة الجيّدة لا يمكن أن تنمو وتترعرع في مجتمع مريض مليء بالمشكلات، ويعاني من التخلف والفقر والبطالة.

---

[1] صالح الحموري، رولا المعايطة، "**المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**"، مرجع سابق، ص17.

[2] ماهر موسى درغام، خالد صبحي حبيب، "مدى **إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 1، فلسطين، جويلية2014، ص 180.

[3] حمد الصيرفي،"**المسؤولية الاجتماعية للإدارة** "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2007، ص 16.

[4] صالح الحموري، رولا المعايطة، "**المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**"، المرجع ذاته، ص30.

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسات في النقاط التالية:[1]

أ. بالنسبة للمؤسسة:

تتمثل أهميّة المسؤولية الاجتماعية بالنّسبة للمؤسّسة فيما يلي:

- ✓ تحسين صورة المؤسّسة في المجتمع وخاصّة لدى العملاء والعمال، باعتبارها مبادرات طوعية اتّجاه المجتمع.
- ✓ من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدّي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- ✓ تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعّالا مع التغيّرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أنّ هناك فوائد أخرى تتمثّل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبنّيها.

ب. بالنسبة للمجتمع:

- ✓ الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفّر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدّمة للمجتمع.
- ✓ زيادة الوعي بأهمية الإدماج التّام بين المؤسّسات ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- ✓ الارتقاء بالتّنمية انطلاقا من زيادة تثقيف وانتشار الوعي الاجتماعي، وهذا ما يساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- ✓ زيادة التّكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصّة كالمعوّقين وقليلي التأهيل.

ج. بالنسبة للدولة:

- ✓ يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدّولة، بسبب وعي المؤسّسات بأهميّة المساهمة العادلة والصحيحة في تحمّل التكاليف الاجتماعية .

[1] محمد بلصنام، "**واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات** ، "أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص34.

✓ المساهمة في التّطور التّكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات، التّي تجد الدولة الحديثة نفسها قادرة على القيام بأعبائها، بعيدا عن تحمّل المسؤولية الاقتصادية الخاصّة دورها في هذا المجال.

✓ تخفيف الأعباء التّي تتحمّلها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية.

كما يرى البعض أنّ من فوائد تطبيق المسؤولية الاجتماعية، بناء علاقات قوية وإيجابية في المجتمع، حيث تساهم في تحسين سمعة المؤسّسات وإبراز التوجّه الإنساني، ممّا يعزّز ارتباطها بالمجتمع. أما فوائد المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بذاته، قدرة الحصول على الخدمات التّي يحتاجها في مختلف الجوانب الضّرورية، مثل النّقص في الخدمات التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني :صور المسؤولية الاجتماعية

يمكن حصر صور المسؤولية الاجتماعية في كل من: المشاركة، التعاون، الاهتمام.[1]

المشاركة: تعدّ المشاركة مفهوما ديمقراطيا يقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التّنمية الاجتماعية، وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية، وتكون المشاركة بالرأي و المقترحات والجهد والعمل، أو بهدف الوصول إلى مستوى تنمية أفضل.

التعاون: هو أحد المظاهر الاجتماعية التّي تهدف إلى التّعاون في عمل أو مسؤولية مع جهة ما، لتحقيق هدف مشترك قد يكون مباشر أو غير مباشر.

التعاون إمّا يكون اختياريا كتعاون الأفراد في مساعدة المحتاجين أثناء الكوارث الطبيعية كحدوث زلزال مثلا، وإمّا إجباريا حيث تكون صفة الإجبار نتيجة العمل والظروف المحيطة به، أمّا التعاون التعاقدي فيتمثل في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التّي تتمّ على أساس تعاقدي، مثل الجمعيات التعاونية التّي تحكمها دوافع التعاطف أو وجود أهداف مشتركة بين أفرادها.

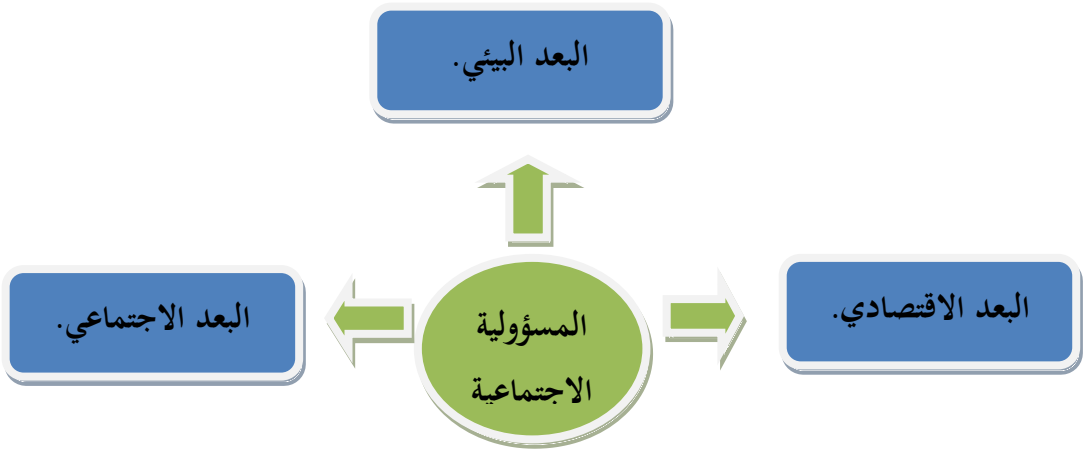
الاهتمام: هو أساس العلاقات الاجتماعية والدّوافع للتّغيير للأفضل والعمل إيجابيا، وهو أساس المسؤولية الاجتماعية الأخرى كالمشاركات والتعاون.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية كما هو موّضح في الشكل أدناه:

[1] موسى رحماني، فطوم حوحو، "**مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**"، ملتقى دولي، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 04.03ديسمبر 2012. ص41.

الشكل رقم (1.1).أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.



المصدر: صالح الحموري ورولا المعايطة، " **المسؤولية المجتمعية للمؤسّسات من الألف إلى الياء**"، ط1، دار كنوز المعرفة للنّشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص84.

أولا: البعد الاقتصادي: إنّ البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، وإنّما يشير إلى الالتزام بممارسة أخلاقية داخل المؤسسات، مثل الحوكمة المؤسّسية، منع الرشوة والفساد، حماية حقوق المستهلك والاستثمار الأخلاقي.

ثانيا: البعد الاجتماعي: لابد للمؤسّسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذّي تعمل فيه، وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما يعكس إيجابيا زيادة إنتاجيتهم، تنمية قدراتهم الفنية، توفير الأمن المهني والوظيفي، والرّعاية الصحيّة والاجتماعية لهم، ويعدّ النمط الإداري المنفتح الذّي تعمل به المؤسّسة حاسما، حيث أنّ الاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثيرا يتجاوز حدود المؤسّسة نفسها.

ولتحديد القضايا الاجتماعية ذات الصلة ضمن أولوياتها التّي تسعى إلى تحقيقها، ينبغي على المؤسّسة أن تتناول كل من ممارسة التشغيل، العمل العادل والمساهمة في المجتمع المحلي.

ثالثا: البعد البيئي: يعرف البعد البيئي للمؤسّسات المسؤولة مجتمعيا، بأنّها واجب المؤسّسة لتغطية الآثار البيئية المترتّبة عن عمليات ومنتجات المؤسّسة، والقضاء على الانبعاث والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد، على المؤسّسة أن تؤثّر سلبا على تمتّع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسّسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطها وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما عليها استخدام معايير لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميّز لتتمكّن من التّحسين الفعّال لأدائها البيئي، ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسّسة نفسها، أن تكون شاملة مثبّتة ويتمّ التوثيق بكتابة التقارير لتحسين الأداء الوظيفي للبيئة.[1]

[1] صالح الحموري ، رولا المعايطة،"**المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**"، مرجع سابق، ص ص 84.100.

ولقد قدّم (كارول1979.1991) نموذجا للمسؤولية الاجتماعية يتكوّن من أربعة أبعاد، وقد صوّر" كارول " نموذجه على شكل هرم يقع في قاعدته البعد الاقتصادي، وصوّره على أنه الوظيفة الأساسية للمؤسّسة، ويشكّل البعد القانوني القسم التالي من الهرم في هذا النموذج، يليه البعد الأخلاقي ومن ثم في قمّة الهرم يأتي البعد الخيري، ويرى " كارول " في هرمه أنّ المؤسّسة المسؤولة اجتماعيا يجب أن تعمل بنفس الوقت لتحقيق الربح وإطاعة القانون والتصرف بشكل أخلاقي وأن تكون مواطن صالح، وبذلك فإنّ مجتمع الأعمال لديه مسؤولية اقتصادية تتمثّل في إنتاج السلع والخدمات وبيعها وتحقيق أرباح، وبالمقابل يتوقع من المؤسّسات أن تنجز رسالتها الاقتصادية ضمن إطار المتطلّبات القانونية، أما المسؤولية الأخلاقية فتمثّل نوع المبادئ والسلوكيات الأخلاقية التّي يتوقّع المجتمع من المؤسّسات إتباعها، أمّا المسؤوليات الخيرية تمثّل الأدوار الطوعية التّي يتحمّلها مجتمع الأعمال، والتّي لا يوجد لها حدود أو توقّعات واضحة في المجتمع، وإنما تعود إلى حكم واختيار إدارة المؤسّسة، ويجب الإدراك أنّ هذه الأبعاد ليست متعارضة فيما بينها على الرغم من مناقشتها بشكل منفصل، والشكل أدناه يوضّح هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية.[1]

الشكل رقم (2.1): هرم (Carroll) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص32.

[1] قدري إبراهيم،"**اثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء**، "أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص47.

المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية

من المتعارف عليه أنّ المحاسبة ظلّت على مدى قرون عديدة تقوم بالمهمّة التقليدية لها، المتمثّلة في تسجيل وتبويب وقياس الأحداث ذات الأثر المالي والتقرير عن كل الأحداث بهدف خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لكن تزامنا مع التوسّع الهائل في نشاطات المؤسّسة على مستوى العالم، كان لابد للمحاسبة من الخروج من إطارها التّقليدي إلى إطار يتّصف بالشمولية والعمل على رصد الأحداث والتقرير عنها في شتى المجالات، ومن ضمنها التّقرير عن الأداء الاجتماعي.

ونتيجة هذا التّوسع في مهمة المحاسبة، ظهرت ما تسمّى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كفرع من فروع المحاسبة، ممّا زاد من أهمّية الوظيفة المحاسبية وأعطاها دورا واسعا من الممكن أن تلعبه في خدمة المجتمع، وهذا ما سنتطرّق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لم يعد الاهتمام مقتصرا على نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليهم فقط، بل تجاوز ليمتدّ إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسّسة على المحيط الذّي تعمل فيه، و بذلك أضافت المحاسبة لجملة أهدافها بعدا جديدا وهو البعد الاجتماعي، إذ تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي.

الفرع الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية واتجاهاتها

أولا: نشأة ومراحل تطوّر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إنّ المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينيات من القرن الماضي نالت اهتماما تجريبيا ملحوظا ولاقت انتشار بحثيا واسعا، تلاها خلال الثمانينات وحتّى منتصف تسعينات القرن الماضي، إهمال واضح وصل إلى حد التّجاهل الكامل من برامج البحث العلمي، أمّا المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الجينية أيضا في السبعينيات، وقد استمر البحث إلى أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينات، ومع انقضاء القرن الماضي والدّخول في الألفية الجديدة، بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا وتحوزان على اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والبيئة، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما.[1]

وقدّمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة من التعاريف لمهنة المحاسبة، تدرّجت في تطورّها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلا من حقول المعرفة، مرورا باعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار وصولا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث عدّت المحاسبة

[1] ماهر موسى درغام وآخرون، "**إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، 2015، ص226.225.

مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي، لذلك يمكن تقسيم التطوّر المحاسبي إلى المراحل الأربعة الأساسية الآتية:

أ. المرحلة الأولى: مرحلة تكوين الجانب الفني للمحاسبة وتطوره.

ب. المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيا وأكاديميا.

ج. المرحلة الثالثة: مرحلة النّظر إلى المحاسبة على أنّها نظام للمعلومات.

د. المرحلة الرابعة: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

وعلى هذا الاعتبار فإنّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعّد من أحدث تطوّرات الفكر المحاسبي، حيث أدّى تزايد حكم المؤسّسات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية، الأمر الذّي أدّى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التّي يمكن أن تظهر بصدق الآثار الايجابية عن أنشطة هذه المؤسّسات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسّسات الاجتماعية والبيئية وحتّى من قبل بعض إدارات المؤسّسات التّي تقوم بدورها الاجتماعي، والتّي تحثّ على تبنّي قواعد ومبادئ المحاسبة التّي تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسّسات سيؤدي إلى المساواة بين المؤسّسات، التّي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التّي لا تعير اهتماما للمصلحة الاجتماعية.[1]

ثانيا: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية

يمكن تلخيص اتّجاهات أو مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال النقاط التالية:[2]

أ. **الاتّجاه الأول:** تعدّ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي، ويتطلب هذا الاتّجاه تضمين التّقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية، ويظهر هذا الاتجاه جليا في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التّقليدية في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العوائد الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع والمراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية.

ب. **الاتجاه الثاني:** تعدّ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث اتّخاذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المؤسّسة، وتجري هذه المحاولات في اتّجاه تفسير وجهة نظر

---

[1] خالد صبحي حبيب، "**مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2011، ص31.

[2] محمد سالم اللولو، "**مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعيةمن قبل الشركات المساهمة** "، رسالة ماجستير، 2009، كلية التجارة، الجامعة غزة، فلسطين، ص39.

المؤسّسة، وتجري هذه المحاولات في اتّجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وفق نظرية المؤسّسة، باعتبار أنّ مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المشروع، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه. وطبقا لهذا الاتّجاه ينظر إلى المحاسبة الحالية _مالية وإدارية_ على أنّها جزء من إطار شامل هو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ج. الاتجاه الثالث: تعدّ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب النظريات الأخرى في علم المحاسبة، أي أنها وفق هذا الاتجاه تعدّ فرعا متميز له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة: محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية و محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الفرع ثاني: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية هي "عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التّي تتّخذها المنشأة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع، والتّي تمثّل في نهاية الأمر جزء من المنافع الاقتصادية المباشرة التّي عليها تحقيقها". فإنّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعرف:" على أنّها مجموعة الأنشطة التّي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظّمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطّوائف المختصّة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتّخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسّسات ".

لم يكن مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي، وقد ورد لأول مرة في عام 1923م حين أشار أحد الباحثين إلى أنّ " مسؤولية أي مؤسّسة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأنّ بقاء أي مؤسّسة واستمرارها يحتّم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة "، وفي ضوء ذلك فإنّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي: تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتّي تشمل علم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية."[1]

كما عرّفها "**يد لينويز**" على أنّها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التّي تحدث فيما بين المؤسّسة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثمّ الإفصاح عن الآثار التّي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإنّ الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثّل في القياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسّسات.[2]

[1] طرشي محمد، "**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي** "، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، 2017. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 3.

[2] إسماعيل محمود عبد الرحمن، "**محاسبة التلوث البيئي** "، ط2، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص223.

وعرّفها **رونالد هيلتون** بأنّها: "مجموعة من المفاهيم والأدوات التّي تستخدم بواسطة المحاسبة الإدارية لقياس كفاءة الأشخاص والأقسام وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة ".

وقد عرّفها آخرون بأنّها " ذلك النظام الأساسي الذّي يقيس ويقارن بين المخطط له في (الموازنة التخطيطية) وبين المنفّذ فعليا في (النّتائج الفعلية) وكل مركز مسؤولية على حدة.[1]

وفي ضوء ما سبق فإنّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي ذلك الفرع من المحاسبة والذّي يختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسّسات وتقييم نتائج أعمالهم، بناءا على ما تمّ إعداده من خطط مسبقة وإظهار الانحرافات وتوصيل هذه المعلومات إلى الأطراف التّي لها علاقة بالمؤسّسة في سبيل مساعدتهم على اتّخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

الفرع الثالث: الفروض والمبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية SRA على أربعة فروض هي:[2]

- ✓ على المؤسّسة التزامات تجاه المجتمع الذّي تعمل فيه وبأنها تقبل تحمل هذا الالتزام.
- ✓ الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، ولأنّها كذلك يتوّجب استغلالها بفاعلية قصوى وبشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الإجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
- ✓ وهكذا وتأسيسا على ما سبق، لا يمكن اعتبار الموارد الاقتصادية العامّة التّي تستنفذها المؤسّسة في نشاطها الاستغلالي التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية وإنّما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسّسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.
- ✓ للمجتمع الحق في الإطلاع على مدى تنفيذ المؤسّسة لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

أولا :أهمّية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تظهر أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة العديد من العوامل أهمها:[3]

- ✓ تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات الاقتصادية التّي كان هدفها يتمثّل في تحقيق الربح، إلا أنّ الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمؤسّسة كظهور التفاوت الكبير الدخول وتلويث البيئة نتيجة مزاولة النشاط، قد أثّر في مكانة هذا الهدف ولم تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل

[1] معتصم مفضي الخالدي، "**دور محاسبة المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الأردن، 2015.

[2] Anderson A. H, **social responsibility accounting howtoget stated**? C.A, magazine, September, 1978, pp 20-35.

[3] طرشي محمد وآخرون،"**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**"، مرجع سابق. ص4.

لتقييم الأداء، بل يتعيّن القيام بتحليل الآثار الاجتماعية التّي تخلّفها المؤسّسات وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية المترتبة عليها وكيفية توزيع تلك المنافع على المجتمع.

✓ ازدياد المطالبة من قبل بعض الهيئات والجمعيات المهنية للمؤسّسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التّي لها مضمون اجتماعي، لاسيما بعد التطور الكبير في مجال الصناعة وزيادة التّلوث البيئي المحيط بالمؤسّسة، بهدف معرفة مدى قيام المنشأة بمسؤوليتها الاجتماعية.

✓ التوجّه نحو احتساب التكلفة الاجتماعية عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطة المؤسّسات، التّي تعتبر عنصرا مؤثر في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاطها.

✓ أدّى التّركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية إلى ارتفاع التكاليف الكلية للمؤسّسات، الأمر الذي أدّى إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة عن مقارنتها مع مؤسّسات أخرى لا تتحمل مسؤولية اجتماعية عن أدائها. ولمّا كان المفهوم السائد في إعداد البيانات الحسابية الختامية لأيّ نشاط أن تتحمّل الفترة الزمنية للنشاط بما لها وما عليها مما يخص تلك الفترة الزمنية من الإيرادات والمصروفات، ولمّا كانت عملية الحفاظ على البيئة والمجتمع الذّي نعيش فيه مطلبا عامّا لا يحق لأيّ فرد أو مؤسّسة العبث فيه على حساب الآخرين باعتباره حقّا عامّا، إذ أنّ من يحاول ذلك عليه أن يلتزم بتعويض الآخرين بما قد يلحق هم من أضرار نتيجة لذلك.

ثانيا :أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن القول بأنّ أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثّل فيما يلي:[1]

✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسّسات عن طريق مقارنة ما لم يؤخذ بعين الاعتبار عناصر التّكاليف والمنافع الاجتماعية، التّي لا تشتمل عناصر التّكاليف والمنافع الخاصة والداخلية فقط، وإنّما أيضا تتضمّن عناصر التّكاليف والمنافع الخارجية والتّي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.

✓ المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسّسة والأنشطة التّي لها تأثير مباشر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع، تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية ثانية.

✓ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسّسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسّسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسّسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح

[1] ماهر موسى درغام، خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية** "، مرجع سابق، ص 192.

من جهة أخرى. وتمثّل العلاقة بين أداء المؤسّسات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية و يرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

✓ توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسّسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، يقصد بالبيانات الملائمة التّي تتعلّق باتّخاذ القرار فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الطبيعية.

✓ توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.

✓ مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التّي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة و الوحدات الاقتصادية، من خلال ما يوفره النّظام من بيانات ومعلومات تأشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

✓ مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التّي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الثالث: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ظهرت عدّة محاولات تهدف إلى تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات الاقتصادية التّي ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمام المحاسبة، وقد وجدت اتّجاهات متباينة في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة.

ولقد حدّدت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا، (.National association of accountants) (N.A.A) أربع مجالات للأداء الاجتماعي هي:[1]

✓ تفاعل المؤسّسات مع المجتمع.

✓ المساهمة في تنمية الموارد البشرية.

✓ المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.

✓ الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ستّة مجالات للأداء الاجتماعي:

1) البيئة. **2) الموارد غير المتاحة.** **3) الموارد البشرية.**

[1] جربوع يوسف، "**مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد1، فلسطين،2007، ص ص 248.247.

4) الموردين. 5) الزبائن. 6) المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض المؤسّسات الاقتصادية، التّي تعدّ قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التّعرف على أسس القياس والإفصاح، فقد أصدرت تقرير بخمسة مجالات للأداء الاجتماعي هي: الرقابة على البيئة، توظيف الأقليات، العاملون، تحسين المنتج وخدمة المجتمع.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أنّه لا يوجد إجماع على أبعاد أو مجالات محددة يمكن أن تكون نموذجا فريدا لقياسها وتحليلها، وإنّما يمكن الاعتماد على الأبعاد المناسبة للفكرة التّي يراد مناقشتها والإطار المراد تحليله.

كما اقتصر البعض على تصنيفها وفقا لمجالات المسؤولية الاجتماعية، كما يلي:

العاملون: يتضمّن هذا المجال تأثير أنشطة المؤسّسة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهدافها، وبالتّالي فهي تشمل الأنشطة التّي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام، كتقديم العلاج للعاملين مجانا، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثّل هذا مجال من المجالات الداخلية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

البيئة: يشتمل مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التّي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المؤسّسة لنشاطاتها التّي تؤثّر على البيئة، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرا لما تسبّبه من أضرار على البيئة، مثل تلوّث المياه، الهواء، التّربة والتلوّث الضوضائي.[1]

حيث يرى البعض أنّ مجال البيئة من الممكن أن يندرج ضمنه عنصران أساسيان هما:

أنشطة متعلّقة بالموارد الطبيعية كجزء من البيئة ويندرج ضمنها:

- ✓ الاقتصاد في استخدام الموارد الخام.
- ✓ الاقتصاد في استخدام الطّاقة.
- ✓ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للطّاقة والموارد الخام.

أنشطة متعلقة بالمساهمات البيئية يندرج ضمنها:

- ✓ تجنب مسبّبات تلوّث الأرض والهواء وإحداث ضوضاء.
- ✓ تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدّي إلى تقليل المخلّفات.
- ✓ التّخلص من المخلّفات بما يكفل التقليل من التلوث.

[1] جربوع يوسف، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في شركات قطاع غزة**"، مرجع سابق ص248.

خدمة المجتمع: وقد يسمّى هذا النوع من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالأداء الاجتماعي لخدمة المجتمع المحلي أو المساهمات العامة للمؤسّسة، وتتمثّل هذه المساهمات في مجملها جل النشاطات التّي تهدف إلى تحقيق رفاهية للمجتمع ويندرج ضمنها مايلي:[1]

1). **الأنشطة العامة:**

- تدعيم المؤسّسات العلمية.
- تدعيم الهيئات الخاصّة بالرعاية الصحية.
- تدعيم الهيئات التّي تقوم بالأنشطة الثّقافية.

2). **الأنشطة الخاصّة بالنقل والمواصلات:**

- المساهمة في رصف وإنشاء الطرقات.
- توفير وسائل النقل للعاملين.

3). **الأنشطة الخاصّة بالإسكان:**

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- إنشاء مساكن للعاملين.

4). **الأنشطة الخاصّة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:**

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين ماليا.
- المساهمة في رعاية المعوّقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

بالإضافة إلى تلك الأنشطة يرى البعض أنّ هذا المجال قد لا يقتصر على مجموع الأنشطة التّي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرّعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2].

العملاء: يشتمل على الأنشطة التّي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، المحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، عدم خداع المستهلك، الصدق في الإعلان وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج، من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة بها ومدّة صلاحية الاستخدام.[3]

---

[1] محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة إبراهيم، "**دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة** "، ط1، منشاة المعارف، مصر، 2000، ص380.

[2] Gamble,G .Jackson, H.and Tollerson,c., **Enivronmental Disclosures in ANNUAL Report :An International perspective**, The International journal of Accounting , Vol.31, No.3, 1996, pp293.331.

[3] Sen and Bahattacharya, **Does Doing Good Alwayas lead To Doing better ?Consumer Reactions To Corporate Social Responsibility,** Journal of Marketing Research, Vol 38.USA ,2001, pp.225.

المبحث الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي

اتّضح أنّ المحاسبة يجب أن لا تقتصر على الحقائق والأرقام المالية فحسب، بل يجب أن تهتم بتأثيرات اتّخاذ القرارات على المجتمع، وعند قيام المؤسّسة بإظهار مساهماتها في مجال الأنشطة الاجتماعية، يترتب عليها أن تشمل أعمالها قياس الأداء الاجتماعي إلى جانب القياس المالي، كما أنّ تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توفّر العديد من المزايا، أهمها التّعمق في الدور الاجتماعي للمؤسّسة، وذلك بتحفيزها لخدمة المجتمع وتوفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها جهات مختصّة.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وأهم المشاكل والعقبات التّي قد تواجه المؤسّسة التي تطبّق هذا الأسلوب، بالإضافة إلى عرض نماذج عن بعض الإسهامات في مجال القياس وعرض القوائم الاجتماعية.

المطلب الأول: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

الفرع الأول: مفهوم التكاليف والمنافع الاجتماعية

يجب الإشارة بداية إلى أنّ النّظام المحاسبي التقليدي اتّصف بقصور واضح في مجال قياس الأنشطة الاجتماعية للمؤسّسة، حتّى أنّه لا يزال نموذج القياس في المحاسبة يعكس وجهة نظر أصحاب المصالح الاقتصادية التّي ترتكز على نظرية الملكية، ويتجاهل ما هو متعلّق برفاهية المجتمع، وبذلك تتطلّب المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزّمان والمكان، فهو اتّجاه نفعي ولكن من وجهة نظر أشمل من تلك التّي سادت المحاسبة باعتبارها نظام معلومات المحاسبة للمؤسّسة، ويتطلّب نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توسّعا في القياس المحاسبي، ليمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسّسة فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية "Social cost" والعائد الاجتماعي "Social return".

يمكن تعريف التّكاليف والمنافع الاجتماعية كما يلي:

أولا:مفهوم التّكاليف الاجتماعية

تعرف على أنها " تكاليف الإخلال الوظيفي النّاشئة عن السلوك السلبي للعاملين، نتيجة عدم توفير ظروف عمل مناسبة وما تنفقه المؤسّسة لتحسين تلك الظروف، فالتّكاليف الاجتماعية هي ما ينفق (أو ما سيتم إنفاقه) لإزالة الضرر النّاتج عن مزاولة المؤسّسة لنشاطها مثل التّلوث."[1]

وتنقسم التّكاليف الاجتماعية إلى:

[1] طرشي محمد وآخرون، ا"**لإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**، "مرجع سابق، ص5.

أ. **تكاليف اجتماعية مباشرة (من وجهة نظر المؤسّسة):** و تتمثّل في التّضحيات الاقتصادية التّي تتحمّلها المؤسّسة نتيجة قيامه إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد عليها مباشرة.

ب. **التّكاليف الاجتماعية غير المباشرة (من وجهة نظر المجتمع):** وتتمثّل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات بالموارد نتيجة ممارسة المؤسّسة لنشاطها الخاص; إذ يمثّل تلوّث المياه والهواء مثلا تكلفة اجتماعية يتحمّلها المجتمع.[1]

ثانيا: مفهوم المنافع الاجتماعية

هي الفوائد التّي يتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسّسة و العديد من هذه المنافع صعب قياسها نقدا، وقد تعود بعض المنافع للمؤسّسة بالذّات بشكل جزئي، كتحقيق انطباع حسن عن المؤسّسة لدى الجمهور، ولا شكّ أنّ تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق.[2]

وممّا سبق.. يتّضح أنّ المنافع الاجتماعية تعبّر عن العائد الذّي يمثّل المزايا التّي يتحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المؤسّسة بنشاطها الاجتماعي.

ويمكن تقسيم المنافع الاجتماعية إلى:[3]

أ. **المنافع الاجتماعية المباشرة:** وتتمثّل في المنتجات والخدمات المقدّمة والمدفوعة إلى العناصر الأخرى في المجتمع كالأجور، الرواتب والضرائب المدفوعة.

ب. **المنافع الاجتماعية غير المباشرة:** وتتمثّل في الخدمات المقدمة للعاملين، والخبرات التّي يكتسبها في مجال نشاطها وتمكنّها من إنجاز الأعمال بصورة أفضل وتكلفة أقل.

ج. **المنافع الاجتماعية المتبادلة أو المشتركة:** وتتمثّل في مساهمة الوحدة في تقديم خدمات وظيفة لوحدات أخرى، ومساهمة الوحدة في تحمّل جزء من أعباء الإنفاق العام.

د. **منافع اجتماعية بيئية:** وتتمثّل في التحسينات البيئية التّي تدخلها الوحدة على البيئة المحيطة بها.

هـ. **منافع اجتماعية أخرى:** وهي المنافع الاجتماعية التّي لا تدخل ضمن البنود السابقة.

---

[1] إياد محمد عودة، "**قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعي (دراسة ميدانية)**"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2002، ص 22.

[2] محمد سالم اللولو، "**مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركة المساهمة العامة** "، مرجع سابق، ص52.

[3] يوسف جربوع "**مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية**، مرجع سابق، ص250.

الفرع الثاني: أساليب قياس التّكاليف والمنافع الاجتماعية

من الواضح أنّ هناك صعوبات في تحديد التّكاليف الاجتماعية النّاتجة عن ممارسة المؤسّسة لنشاطها، ومن النادر أن تتطابق التكاليف الاجتماعية التّي ينفقها المؤسّسة بالفعل مع التكلفة الاجتماعية، ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلّي ألا أنّ أهم الأساليب المقترحة لقياس التكاليف الاجتماعية هما أسلوبان نوضحهما كما يلي:

الأسلوب الأول: (تكاليف المنع).. ويسمّى هذا الأسلوب منع حدوث الأضرار الاجتماعية حيث أنّ التّكلفة الاجتماعية هي قيمة الأضرار التّي تقع على المجتمع نتيجة قيام المؤسّسة بأنشطتها الاقتصادية، وقد يكون من الصعب تحديد قيمة هذه الأضرار، لذلك يجب اللّجوء إلى أسلوب بديل لتحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة، وهذا الأسلوب هو حساب تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية (تكاليف المنع). ففي مجال التلوّث البيئي على سبيل المثال تكون التّكاليف الاجتماعية معادلة تقريبا لتكاليف منع التلوّث، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أنّه كلّما قامت المؤسّسة بالإنفاق للحد من التلوّث، كلّما انخفضت الأضرار التّي تصيب المجتمع، وفي هذه الحالة تعدّ تكاليف المنع أقرب للتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسّسة، ومع ذلك فإنّ الافتراض بوجود علاقة عكسية بين قيمة الأضرار التّي يتحملها المجتمع وتّكاليف منع ليس صحيحا في جميع الحالات، حيث أنّ إنفاق مبلغ ضئيل نسبيا قد يمنع أضرار اجتماعية ذات قيمة كبيرة نسبيا، وكذلك فإنّ التّكاليف التّي ينفقها للمؤسّسة لمنع حدوث الأضرار الاجتماعية لا تكون عادة مساوية لقيمة هذه الأضرار، ومع ذلك فإنّ تكلفة المنع تمثّل أفضل رقم تقريبي لقيمة الأضرار التّي تصيب المجتمع.

الأسلوب الثاني: (تكاليف التّصحيح).. يعتمد هذا الأسلوب على تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وتمثّل تكاليف التصحيح تكاليف أخرى تقريبية بديلة للتكاليف الاجتماعية، والتّي تشمل المبالغ التّي تقوم المؤسّسة بإنفاقها، سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا أو لإنشاء موارد جديدة تحل محل المورد الاجتماعي الذّي تأثّر بالأنشطة الاقتصادية للمؤسّسة.

لابد أن يكون هناك دور أساسي وبارز للمحاسبين في إعداد وتوصيل البيانات المحاسبية الاجتماعية للجمهور، الأمر الذّي يتطلب إيجاد أسلوب للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يناسب طبيعة أنواع هذه الأنشطة، فالأداء الاجتماعي للوحدات يحتاج إلى قياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام المؤسّسة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطّوائف المستفيدة داخل المجتمع، وبشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة لتحقيق الأهداف الآتية:[1]

✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الدورية للمؤسّسة التّي تنتج من مقابلة التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.

[1] ماهر موسى درغام، خالد صبحي حبيب، "**مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**،"مرجع سابق، ص37.

- ✓ توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة من خلال قوائم مستحدثة لهذا الغرض.
- ✓ إمكانية تقويم الأداء الشامل لدور المؤسّسة في الرفاه الاجتماعي.

وإنّ ترجمة هذه الأهداف يكون من خلال أسلوب يحدّد المراحل التّي يسلكها النظام المحاسبي لهذا الغرض.

ولما كانت العمليات الاجتماعية للمؤسّسة الاقتصادية تتّصف بتحديد جوانبها وتباين أبعاد تأثيرها لذلك، فإنّ مدخل القياس الملائم لهذه العمليات يجب أن يقدّم دلالة تتجاوز الدلالة التّي تقدّمها المقاييس الكمية، حيث أنّ كثيرا من العمليات الاجتماعية لا يمكن قياسها كميا، لذا فإنّ نطاق مدخل القياس المتعدّد الأبعاد " المدخل المتبع في قياس العمليات الاجتماعية "، يتّسع ليشمل أسلوب القياس الكمّي بأنظمته المختلفة إلى جانب أسلوب القياس الوصفي، وهو من أكثر المداخل ملائمة لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي.

الفرع الثالث: نماذج قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

يمكن اختصار نماذج قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية كما يلي:

أولا: نماذج تعتمد على التكلفة: يشتقّ مفهوم تكلفة الموارد البشرية من المفهوم العام للتّكلفة التّي تتحمّلها المؤسّسة في سبيل الحصول على الموارد أو استبداله، وتأخذ تكلفة الموارد البشرية مدخلين هما التّكلفة التاريخية والتّكلفة الجارية بالإضافة إلى مدخل تكلفة الفرصة البديلة.[1]

أ. **مدخل التكلفة التاريخية:** وتعرف بأنّها التّضحية التّي تتحمّلها المؤسّسة في سبيل الحصول على الموارد البشرية وتنميتها، وتعامل الموارد البشرية وفق هذه الطريقة كالأصول الأخرى المادية، حيث تقسّم تكلفة الموارد البشرية إلى قسمين: قسم يعامل كمصروف جاري والآخر كمصروفات رأسمالية، وتشتمل على المصاريف التّي تؤدي إلى زيادة المنافع المستقبلية كنفقات التدريب والاختبار والتعيين والتنمية، وتكاليف غير مباشرة كتكاليف الترقية.. الخ، والتّي يتمّ إضفاؤها على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

ورغم سهولة طريقة التّكلفة التاريخية وإمكانيات تطبيقها، إلا أنّه يأخذ عليها عدم مراعاتها للتّغيرات في الأسعار وقت التضخم وتفاوت القيمة الاقتصادية للموارد البشرية.

ب. **مدخل التكلفة الجارية:** يعتمد هذا المدخل على القيام برسملة التّكاليف وفقا للأسعار الجارية. وتأخذ في الاعتبار التّغيرات في الأرقام القياسية للأسعار، حيث يتمّ احتساب تكلفة الأصول طويلة الأجل على أساس المتوقع إنفاقه في المستقبل بغضّ النظر عن التّكاليف الفعلية، ويصعب استخدام هذه

[1] طرشي محمد وآخرون، "**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**، "مرجع سابق، ص 6.

الطريقة كونها تتعامل مع المستقبل عن التكاليف الفعلية، وتتضمّن عنصر التأكد إضافة إلى صعوبتها في حساب تكلفة الموارد البشرية التّي تخضع إلى الكثير من التّغيرات الداخلية والخارجية.

ت. **مدخل الفرصة البديلة:** يستند هذا المدخل أساسا مفهوم الميزة التنافسية التّي تشير إلى أنّ المديرين في المؤسّسة يتنافسون فيما بينهم على الحصول على الفرد ذو المهارة النادرة، الذّي يساهم في زيادة الأرباح عن طريق الخدمات التّي يقدمها وما يدفع للحصول على الفرد ذو المهارة العالية (مثل حوافز العمل)، تدخل تكلفة الفرصة البديلة لذلك المورد البشري والتّي تدخل في حساب معدل العائد على الاستثمار المتوقع من الفرد.

تؤدّي هذه الطريقة إلى التّخصيص الأمثل للإفراد في المؤسّسة وتوفير أساس كمّي للتّخطيط وتقييم الأصول البشرية في المؤسّسة.

ثانيا: نماذج تعتمد القيمة: وفق هذه النماذج فإنّه يتمّ تحديد قيمة لأصل بمقدار قدرته على تقديم منافع أو خدمات اقتصادية في المستقبل، وتستند كذلك على مفهومين مختلفين للقيمة الاقتصادية للمورد البشري في كونها تعبّر عن الفائدة من مورد معين، أي تعبّر عن المنفعة وتسمى قيمة الاستعمال، وتعبّر كذلك عن القدرة على الشراء الكامنة في هذا المورد، أي تعبّر عن القوّة الشرائية وتسمّى قيمة التبادل، وفيما يلي أهم النماذج المستخدمة في هذا الخصوص:[1]

أ. **نموذج الشهرة غير المشتراة:** "لهرمانون" حيث اعتبر أنّ قيمة الموارد البشرية لمؤسّسة ما يمكن أن تقدّر برسملة الإيرادات، التّي تزيد عن الإيرادات العادية للصناعة أو لمجموعة بالمؤسّسات التّي تشكّل الوحدة جزء منها.

ب. **نموذج الدخل:**" للف وسشوارتز" الذّي يستند على المفهوم الاقتصادي لرأس المال الإنساني في البيانات المالية، حيث يتمثّل في كونه مصدرا لتدفق الدخل وأنّ قيمته وثروته هي القيمة الحالية للدخول المستقبلية المخصومة بمعدل خصم معين للمالك لهذا الفرد، ويزود هذا النّموذج مستخدمي البيانات المالية بمعلومات قابلة للتقويم حول التغيّرات في القوى العاملة للمؤسّسة، ويفيد في إحصاء ديناميكية رأس المال.

ت. **نموذج القيمة الاقتصادية:** " لبرومت وفلامهولتز " اللّذان اقترحا مقاييس متعددة للموارد البشرية متضمنة مفهوم القيمة الاقتصادية، التّي تضمن التنبّؤ بالإيرادات المستقبلية وخصم تلك الإيرادات وتوزيع هذه المبالغ نسبيا على جميع الأصول ومنها الموارد البشرية، ويضع هذا النموذج الموارد البشرية مع الموارد الأخرى في نفس مستوى مساهمتها في الإيرادات.

[1] طرشي محمد وآخرون، "**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي** "، مرجع سابق، ص7.

ث. **نموذج تقويم المكافآت المستقبلية ومحددات قيمة الفرد:**" لفلامهولتز" حيث ينظر نموذج تقويم المكافآت المستقلّة إلى حركة الأفراد من خلال أدوارهم المختلفة أو مناصبهم في المؤسّسة، والأمر الذّي يدعو إلى تطبيق هذا النموذج هو التعرّف على مجموعة المستويات الوظيفية التّي يمكن أن يشغلها الفرد في المؤسّسة ووصفها وتحديد قيمة كل منها ومدة الثبات المتوقعة لكل مستوى فيها، في حين يعتمد نموذج قيمة الفرد على المتغيّرات الأساسية التّي تحدّد قيمة كل فرد في المؤسّسة والعلاقة بين هذه المتغيّرات وذلك من خلال ترجمة المحددات في صورة نقدية.

ج. **نموذج الأبعاد الخمسة:**" لمايرز" والذّي يقوم على أساس تقدير قيمة مدخلات القوى العاملة اللازمة لتحسين كفاءة العمل، ويمكن تقدير تلك الأبعاد من خلال التقييم الشخصي للعاملين ووضعهم الجسماني.

ح. **نموذج المنافع الصافية المعادلة لظروف التأكد المحسومة:** "لاوغان" حيث يعتمد هذا النموذج على أساس تقدير تكلفة الموارد البشرية مع مراعاة جانبي التكلفة والمنفعة لقيمة المورد البشري في المؤسّسة، ويمكن استخدامه في المؤسّسات التّي يعتمد تحديد العوائد فيها على بيانات للوقت الذي يقضيه العامل مع الزبون أو العميل.

المطلب الثاني: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة

من أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسّسة، ولقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المؤسّسات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المتعلقة بالمجتمع ومع التطوّر في مراحل الفكر المحاسبي، إلى أن أصبحت المؤسّسة تعدّ منظمة اجتماعية تمتد مسؤوليتها إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المؤسّسة بصفة عامّة، فقد انعكس ذلك على امتداد النطاق الوظيفي له من حيث تحقيق مصالح وأهداف المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

أولا: تعريف الإفصاح الاجتماعي

يقصد بالإفصاح المحاسبي هو أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الرئيسية التّي تهم الطوائف الخارجية عن المؤسّسة، والتّي تساعد على اتّخاذ قراراتها الاقتصادية نحو المؤسّسة بصورة رشيدة ، فالإفصاح واسع ويحتوي على ذلك الجزء من نظرية المحاسبة الذّي يتعلق بتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسّسة إلى جميع الأطراف المعنية.

إلا أنّه في الآونة الأخيرة لوحظ أنّه قد ازداد الاهتمام بجانب الإفصاح والتقرير عن الأداء الاجتماعي للمؤسّسة، وفيما يلي سنسلّط الضوء على أهم التعريفات التّي تناولها الباحثون فيما يخص مفهوم الإفصاح الاجتماعي.

من الممكن القول أنّ الإفصاح الاجتماعي هو العملية التّي بواسطتها تستطيع المؤسّسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية، سواء بالنّسبة لذوي المصالح أو المجتمع ككل.[1]

كما يمكن القول أنّ الإفصاح الاجتماعي ينطوي على كل التّقارير المقدمة من طرف المؤسّسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسّسة بعيدا عن الأرباح، وهي التّقارير التّي تهم المساهمين والدائنين وحتّى الموظفين والحكومة.[2]

ويمكن تعريفه أيضا على أنّه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنّشاط الاجتماعي للمؤسّسة بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي لها.

إذن فالإفصاح الاجتماعي هو محاولة للإبلاغ عن كلّ النّشاطات الاجتماعية في المؤسّسة.

ثانيا: أهمية وأهداف الإفصاح الاجتماعي

أ. أهمية الإفصاح الاجتماعي:

يستمد الإفصاح الاجتماعي أهميته من أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية، والتّي يمكن أن ندرجها فيما يلي:[3]

- ✓ لقد أصبحت القضايا الاجتماعية والبيئية قضية متزايدة الاهتمام.
- ✓ تطور حقل المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة بشكل عام ومعايير المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص.
- ✓ زيادة الطلب للحصول على معلومات جديدة وأفضل لتلبية الاحتياجات من المعلومات من مختلف أصحاب المصلحة.
- ✓ التقدّم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ اهتمام المستثمرين بأداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة على اعتبارها قضية تجارية.
- ✓ الانخفاض في مستويات الثقة الممنوحة لبعض المؤسّسات.

*1 Hassan A,and Harahap,S, "**exporing corporate social responsibility disclosure: the case study ofIslamic Banks**" international journal of Islamic and middle eastern finance and management : vol.3, No:03,2010, p203*

[2]Jennifer,Griffin ;John ,Mahon, **The corporate Social Performance and Corporate Financial Permance debate**, Boston university ,Vol,36 ,NO.l, USA ,1997, p.4.

[3] محمد بولصنام، "**واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات**"، مرجع سابق، ص88.

أ. أهداف الإفصاح الاجتماعي

من بين أهمّ أهداف الإفصاح الاجتماعي نجد ما يلي:[1]

✓ تحسين العلاقة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة الداخلية منها والخارجية، من خلال أخذ مطالبها بعين الاعتبار ضمن مؤشرات مالية ونقدية.

✓ زيادة مصداقية المؤسّسات تجاه هذه الأطراف، من خلال التّقارير الرسمية والمصادقة عليها من قبل جهات خارجية موثوقة كمكاتب التّدقيق والمحاسبة والقانون.

✓ تحديد العلاقة مع الدولة باعتبارها الإطار الراعي والمهتم بإيجاد توازن مقبول لمختلف الأطراف.

✓ المساهمة في إظهار أهمية الأداء الاجتماعي والبيئي على نطاق واسع، والبرهنة للمجتمع على الدور الكبير الذّي تقوم به المؤسّسة لحماية البيئة والعاملين في الوقت الذّي اتّسع فيه شعور المجتمع والعمّال بتخلي الدولية عن الكثير من الأدوار التّي كانت تقوم بها.

✓ منافع اقتصادية كالشهرة وتعزيز الحصّة السوقية وتعزيز الموقع التنافسي.

✓ توفير المعلومات للجمهور بشأن الأنشطة التّي تقوم بها المؤسّسة والمتعلقة بالمجتمع، كتخفيض الآثار السّلبية على البيئة وتحسين إدارة النفايات والامتثال للأنظمة البيئية والجهود المبذولة لحماية الموظفين.

الفرع الثاني: آليات وأساليب الإفصاح الاجتماعي

أولا: آليات الإفصاح الاجتماعي

يمكن حصر آليات الإفصاح الاجتماعي التّي تنتقل عبرها المعلومات الاجتماعية إلى ذوي المصالح إلى ثلاث آليات هي:

أ. **الإفصاح الاختياري:** حيث أن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المؤسّسة يؤدّي إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات، فإنّ المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المؤسّسة، وثانيا وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسّسة والتوقعات المستقبلية لها، و يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

[1] محمد بولصنام،" **واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطع الاتصالات** ، مرجع سابق، ص92.

ب. **الإفصاح الإلزامي:** وهو الذّي يفرض على المؤسّسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقا للمعايير المحاسبية المقبولة عموما في الأجامع المهنية المحاسبية.

ت. **المصادر الخارجية:** وهي التّي لا تتحكّم بها إدارة المؤسّسة، مثل الصّحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامّة، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسّسة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابيا على المؤسّسة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك سلبا عليها.

ثانيا: أساليب الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

تتمثّل أساليب الإفصاح عن الأداء الاجتماعي فيما يلي:[1]

أ. **الإفصاح المنفصل:** الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النّظر عن التقارير من حيث كونه وصفيا أو كميا أو ماليا، وسواء كان الإفصاح شاملا أو جزئيا، مع الإبقاء على القوائم المالية التقليدية كما هي، وهذه الطريقة تسمّى (طريقة الفصل)، ما يعاب على هذا الإفصاح هو أنّ القوائم المالية تصبح كثيرة ومتعددة يصعب فهمها.

ب. **الإفصاح المندمج:** يتمّ الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية، أي يكون جنبا لجنب في صلب القوائم المالية، ويعبر عنه بوحدة نقد باعتبار أنّ المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسّسة يحققان مبدأ التكامل، إنّ الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في صلب القوائم المالية هو المفضّل، حيث يسمح بتطبيق مفاهيم اجتماعية جديدة منسجمة مع المفاهيم المالية مثل: مفهوم العمليات الاجتماعية والتّكاليف والمنافع الاجتماعية.

ت. **الإفصاح في التقارير السنوية:** يقتصر الإفصاح المحاسبي على الأداء الاجتماعي في هذا، أنّ القوائم المالية تصبح مختلطة ويصعب الرقابة عليها.

المطلب الثالث: نماذج إسهامات الممارسة العملية في مجال المسؤولية الاجتماعية

من بين الإسهامات التّي تمّت في هذا المجال نذكر بعض النماذج لبعض المؤسّسات هي:

- نموذج (SMC) Scovill Manufacturing Company.
- نموذج (EGFA) Eastern Gas and Fuel Associates.
- نموذج (Abt) Abt Associates In.

[1] محمد بولصنام ، "**واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات** "، مرجع سابق، ص93.

أولا: عرض وتقييم الأسس التّي قامت عليها هذه النماذج

أ. نموذج SMf C:

يقوم هذا النموذج على تصنيف الأنشطة الاجتماعية للمنظمة إلى فئتين: تختص الأولى بالأنشطة التّي لها تأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية، أما الثّانية فتهتم بالأنشطة التّي لها تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية.

ويتمّ عرض هاتان الفئتان في شكل ميزانية عامّة بحيث يتضمّن جانب الأصول أنشطة الفئة الأولى، و يتضمّن جانب الخصوم أنشطة الفئة الثّانية، وتنقسم الأنشطة إلى أربعة أجزاء رئيسية كل جزء يغطي مجالا معينا وهذه المجالات الأربعة هي: مجال فرص العمالة، مجال الرقابة البيئية، مجال المضمون الاجتماعي، مجال خدمة المستهلكين، والنّموذج يأخذ شكل الميزانية العمومية وإن لم يكن في حقيقته ميزانية بالمعنى المعروف لافتقاده لخصائص الميزانية الأساسية، فالعناصر التّي يحتويها لم يتم التعبير عنها في صورة نقدية تسمح بقابليتها للتّجميع لإظهار تساوي عناصر الأصول بعناصر الخصوم، وهو بذلك يساعد فقط في إلقاء الضوء على جوانب القوّة والضعف في كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الجدول رقم (1.1) : تقييم نموذج SMFC

الشمول	أسلوب القياس	إمكانية تطبيقه
اشتمل النّموذج على أربعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية والبيئة للمؤسّسة، وهو ما يوضح إدراك الشركة لتعدد واختلاف جوانب الأداء البيئي والاجتماعي، ففي مجال العمالة تناول النموذج الأنشطة التّي توجّه تلبية متطلبات الموارد البشرية من حيث إتاحة فرص عمل جديدة ووضع برامج للتدريب، وفي مجال الرقابة البيئية تناول أنشطة ترتبط بالمحافظة على البيئة الطبيعية، فركّز على أنشطة الرقابة على تلوّث المياه والهواء، وفي مجال المضمون الاجتماعي تناول مساهمات المؤسّسة في تنفيذ برامج الإسكان ودعم المؤسّسات الاجتماعية، وفي مجال المستهلكين تناول الأنشطة المرتبطة بالرقابة على جودة المنتج وكفاءة أدائه، والخدمات المتعلقة بتحقيق رضا المستهلكين.	يغلب على النموذج استخدام الأسلوب الوصفي في القياس، فبالرغم من قياس بعض الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي كميّا، إلا أنّ عرضها تمّ بأسلوب روائي "Narrative"، وهو يمثّل نقطة الضعف الأساسية في النموذج، حيث لا يمكن الوثوق في المعلومات التّي يحتويها لما قد يشوبها من تحيّز من جانب المؤسّسة في تركيزها على التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية لأنشطتها وإغفال التأثيرات السلبية، ممّا يؤدي إلى أن تصبح هذه المعلومات مضللة لمستخدميها.	يتّصف النموذج بالسهولة من حيث إمكانية إعداده، ومن حيث قابليته للفهم، وترجع هذه السهولة إلى الأسباب التالية: اقتصار النّموذج على أسلوب القياس الكمّي على الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التّي تدخل في دائرة اهتمام النظام المحاسبي للمؤسّسة. إتّباع الأسلوب الوصفي عند التعبير عن تأثيرات الأنشطة التّي تخرج عن نطاق موضوع القياس المحاسبي لعدم الخضوع في مشكلات قياسها كمّيا. عرض الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التّي تناولها النموذج في صورة مقارنة، بحيث يمكن تفهم أثارها الايجابية بالنّظر إلى جانب الأصول مقارنة بآثارها السلبية التّي تظهر أمامها بجانب الخصوم.

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على محمد عباس بدوي، "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، "دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص100.99.7

ب. نموذج EGFA:

ويقوم على توفير معلومات كمّية مقارنة في مجالات أربع هي: الأمن الصناعي، تشغيل الأقليات، المساهمات الخيرية و المعاشات، حيث يعرض النّموذج أداء المؤسّسة في المجالات الأربع بمقارنة أدائها في السّنة الجارية مع السّنة السابقة.[1]

ومن خلال الجدول التّالي نوضّح تقييم هذا النّموذج وفق المعايير السابقة:

الجدول رقم (2.1): يوضح تقييم نموذج EGFA

الشمول	أسلوب القياس	إمكانية تطبيقه
اشتمل النّموذج على أربع مجالات و التّي هي في الواقع مجالان فقط، فأنشطة الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات كلها تندرج تحت مجال الموارد البشرية و بذلك فهو يتصف بعدم شموليته.	اتّبع أسلوب القياس الكمّي المعبر عنه في صورة نقدية أو صورة كمّية أخرى، و بذلك فالمعلومات الواردة فيه تكون أكثر موضوعية.	بالرغم من سهولة فهمه إلا أنّ إعداده يحتاج جهود كبيرة لأنّه يتناول معلومات عن بعض العناصر التّي لا تدخل في نطاق موضوع القياس المحاسبي.

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على محمد عباس بدوي، "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع"، دار الجامعة الجديدة للنّشر، مصر، 2000، ص 101.

ج. نموذج .Abt:

يختلف نموذج Abt عن النّموذجين السابقين اختلافا جوهريا من حيث الهدف، فإذا كان هدفهما توفير المعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسّسة، فإن هدف هذا النموذج هو توفير معلومات تفيد في اتّخاذ القرارات الاجتماعية والبيئية التّي تعظّم العائد المالي على الاستثمار الاجتماعي.

ويقوم هذا النموذج على إعداد ميزانية عامّة مالية اجتماعية Balance Social and Financial Sheet، و قائمة دخل مالية اجتماعية Social and Financial IncomeStatement، وبذلك يتمّ الربط بين الأنشطة المالية والأنشطة الاجتماعية، ويتمّ التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية وإعداد هاتين القائمتين يتم كالأتي:

- ✓ تحديد الأطراف الاجتماعية المستفيدة وهم: حملة الأسهم والعاملين، العملاء والهيئات العامّة، والقيام بمسح استقصائي للتّعرف على عناصر الأنشطة الاجتماعية التّي تهمهم.
- ✓ تقييم العمليات المرتبطة بهذه الأنشطة بقيم نقدية.

[1] محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق** "، ط1، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007، ص ص 100.104.

- ✓ تحديد صافي الأرباح الاجتماعية بمقارنة المنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل من المستفيدين بالتّكاليف البيئية والاجتماعية الخاصّة بالمؤسّسة، ويفترض أنّ هذه القيمة تمّ توزيعها عليهم فعلا بالكامل، لذلك فإنّ الميزانية العامّة المالية الاجتماعية لا تظهر أي شيء من هذه الأرباح.

- ✓ تتحدد حقوق المجتمع (المتطلبات التّي يفترض أن تملكها الفئات الاجتماعية في المؤسّسة) في الميزانية المالية الاجتماعية كمتمم حسابي لجانب الخصوم أي: حقوق المجتمع = قيمة الأصول الاجتماعية – قيمة الالتزامات الاجتماعية.

الجدول رقم (3.1) :يوضح تقييم نموذج Abt

الشمول	أسلوب القياس	إمكانية تطبيقه
يهتم بالأطراف الاجتماعية المتأثرة بالعملية الاجتماعية و بذلك فهو يتضمن في جوهره عددا من عناصر المجالات الأربعة وبصورة ضمنية.	يوضح درجة عالية من المعلومات الكمية لأنه يستخدم القياس النقدي لتحديد قيمة الأصول و الالتزامات و المنافع و التكاليف.	يحتاج هذا النموذج إلى بذل جهود إضافية لتحديد معاملات تسعير الأنشطة البيئية والاجتماعية التي يحتويها النموذج، وخصوصا الأنشطة المرتبطة بالعناصر الخارجية التي لا تدخل في نطاق موضوع القياس المحاسبي.

المصدر: محمد عباس بدوي، "المحاسبة عن التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع (بين النظرية والتطبيق)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص92.91.

على ضوء ما تمّ تقديمه فيما يخصّ النّماذج السابقة نستنتج ما يلي:

- ✓ ظهور هذه النماذج وغيرها جاء من اهتمام المؤسّسات بالأداء البيئي و الاجتماعي.

- ✓ اختلفت هذه النماذج من حيث نطاق القياس بدرجات متفاوتة وكذلك فيما يتعلق بأسلوب القياس، فمنها ما يستخدم أسلوب القياس الوصفي، ومنها ما يستخدم أسلوب القياس الكمّي المعبر عنه نقديا أو غير نقدي.

- ✓ بالنّسبة لطريقة العرض، هناك نماذج لها نفس طريقة العرض المحاسبية أمّا الأخرى فتختلف عمّا تعارف عليه محاسبــيا.

- ✓ عموما يرجع هذا الاختلاف إلى كون هذه النماذج محاولات فردية تعبر عن وجهات نظر المؤسّسات التّي أعدّتها ولا يحكمها إطار علمي.

ثانيا: إسهامات الفكر المحاسبي في مجال المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية

اهتمّت العديد من الدراسات بقياس المسؤولية البيئية والاجتماعية و اهتمامها هذا نتج عنه مجموعة من النّماذج في هذا المجال نذكر أهمها:[1]

أ. نموذج (AAA)

لقد اقترحت لجنة التّأثيرات البيئية لسلوك المشروع المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية، نموذج يقوم عن الإفصاح الروائي "Narrative Disclosure " لجهود المؤسّسة في حل المشاكل البيئية، و أوصت بتضمين القوائم المالية المنشورة ملاحظات هامشية عن هذه الجهود بالإفصاح عن:

- ✓ المشاكل البيئية الرئيسية.
- ✓ خطط المؤسّسة للحد من المشاكل البيئية والاجتماعية.
- ✓ التقدّم الذّي حقّقته المؤسّسة في حل هذه المشاكل.
- ✓ التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للمؤسّسة وعلى نتيجة عملياته.

ب.نموذج (Linowes)

وتبدأ دراسته من منطلق أن القياس التقليدي للربحية والنمو كما تعكسه القوائم المالية لا يعتبر قياسا مناسبا للفعالية الإدارية، لذلك يقترح نموذجا لقائمة تلخص الأداء التشغيلي والإجتماعي للمؤسّسة يطلق عليها (قائمة الاقتصادية – الاجتماعية Socio –Economic operating Statement).

وتوضّح هذه القائمة نتيجة المقابلة للعمليات ذات التأثيرية الموجبة والسالبة على ثلاث مجالات للمسؤولية الاجتماعية هي: مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية، مجال المنتج أو الخدمة، ويتضمن عناصر هذه المجالات مقسّمة من حيث تأثيراتها إلى:

تحسينات Improvements: وهي الموارد التّي يضحى بها في سبيل منفعة المجتمع.

أضرار Detirments: وهي التّكاليف التّي كان ينبغي أن تتحملها المؤسّسة بإرادتها استجابة لمسؤولياتها الاجتماعية.

والشكل الآتي يوضح ما تمّ ذكره سلفا.

[1] محمد عباس بدوي، "**المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**،" ،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 112.111.

الجدول رقم (4.1): نموذج linowes

قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية عن السنة المنتهية

في 2002/12/31

			1 مجال الموارد البشرية:
			أ) التّحسينات:
		xx	. برامج تدريب العاملين.
		xx	. المساهمة في الهيئات التعليمية.
		xx	. الزيادة في التّكاليف بسبب تنفيذ برامج تشغيل الأقليات.
		xx	. مصاريف حضانة الأطفال العاملين.
			إجمالي التحسينات.
			ب) الأضرار:
			. التّكاليف المؤجلة التّي تخص تركيب أجهزة الأمن الصناعي.
	xx		ج) صافي التحسينات في مجال الموارد البشرية:
xx			2 مجال الموارد الطبيعية:
			أ) التّحسينات:
			. تكاليف استصلاح أراضي تستخدم للتخلص من المخلفات.
		xx	. تكاليف تركيب أجهزة الرقابة على التلوث.
			. تكاليف التخلص من المخلفات السامة.
		xx	إجمالي التحسينات.
		xx	ب) الأضرار:
			. تكاليف مؤجلة لإعادة استصلاح موقع للمشروع (المنظمة).
			. تكاليف مقدرة لتركيب وحدة تنقية المخلفات.
		xx	إجمالي الأضرار.
	(xx)		ج) صافي العجز في مجال الموارد البشرية.

(xx)			3 مجال المنتج:
			أ) التّحسينات:
			. مرتبات القائمين باختيار أمان المنتج.
			.تكلفة استخلاص السموم من المواد المستخدمة في التغليب.
			إجمالي التحسينات.
	xx	xx	ب) الأضرار:
		xx	. تكلفة أجهزة اختبار أمان المنتج لم يتم تركيبها.
			ج) صافي التّحسينات في مجال المنتج :
	(xx)		إجمالي الأضرار الاقتصادية – الاجتماعية عن العام
			يضاف.
Xx			مجموع صافي التحسينات كما ظهرت في 2002/01/01.
(xx)			الصافي الكلّي للعمليات الاقتصادية – الاجتماعية للمنظمة
Xx			في 2002/12/31.
Xx			

المصدر: رضوان حلوة حنان، "**بدائل القياس المحاسبي المعاصر**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص.281

ج. نموذج (Estes)

قام Estes باقتراح نموذج للتّقرير الاجتماعي في صورة قائمة أطلق عليها اسم " قائمة التّأثيرات الاجتماعية " Social Impact Statement، و يتمّ إعدادها:

1- التفرقة بين المنافع الإجتماعية و التّكاليف الإجتماعية.

2- يتم قياس جميع عناصر النّموذج في صورة نقدية.

نوضح هذا النّموذج في الشكل الآتي:

الجدول رقم (5.1): نموذج(Estes)

قائمة التأثيرات الاجتماعية عن السنة المنهية:

في : ... / .. / .. . .

	Xx		**- المنافع الاجتماعية:**
			السلع أو الخدمات التّي تمّ توفيرها.
		x	مدفوعات للعناصر الاجتماعية.
		x	عمالة متاحة (أجور و مرتبات).
		X	مدفوعات لموردي السلع و الخدمات.
		X	ضرائب مسددة.
			مساهمات خيرية.
			توزيعات وأرباح موزعة.
			قروض ومدفوعات أخرى.
			منافع إضافية مباشرة للعاملين.
			هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدّات وتسهيلات.
			تحسينات بيئية.
			منافع أخرى.
xx			**- إجمالي المنافع الاجتماعية:**
		X	سلع ومواد أولية تمّ الحصول عليها.
		X	مباني معدات مشتراة.
		X	عمل وخدمات مستخدمة.
			- فروق وظيفية:
		X	في التعيين (خارجية).
xx		X	في المركز الوظيفية التّرقية (الداخلية).
xx			أضرار وأمراض تسبّبها عمليات المنظمة.
xx		X	خدمات وتسهيلات عامّة مستخدمة.
		X	أضرار بيئية.
		X	أضرار للأراضي.
		X	تلوث الهواء.
		X	

		X	تلوّث المياه.
			ضوضاء.
xx			مخلفات صلبة.
			تشويه الشكل الجمالي للبيئة.
			أضرار أخرى للبيئة.
			مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع .
			مدفوعات مقابل سلع و خدمات.
			زيادة في رأس المال.
Xx			سلف.
Xx			مدفوعات أخرى.
Xx			تكاليف أخرى.
ـــ			- **إجمالي التّكاليف الاجتماعية:**
xx			الفائض (العجز) الاجتماعي العام.
			الفائض (العجز) الاجتماعي المجتمع في بداية العام.
			الفائض (العجز) الاجتماعي المجتمع في نهاية العام.
		X	
		X	
		X	
		X	
		X	
		X	

ملاحظات عن:

1- التّأثيرات غير المباشرة الهامّة المرتبطة بالمدخلات.

2- التّأثيرات غير المباشرة الهامّة المرتبطة بالمخرجات.

3- أسس القياس والتقييم.

4- مدى التّقدم في مجالات الاهتمام الاجتماعي الحالية.

المرجع: محمد عباس بدوي، "**المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 120-121.

خلاصة الفصل:

تحدّثنا في هذا الفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمؤّسسة وكيف أنّ ظهورها لم يكن بالأمر سهل القبول من طرف المؤسّسات، حيث أنّ الضغوطات الاجتماعية التّي فرضتها الحكومة والمنظّمات المهنية العالمية هي السبب الرئيسي لظهور مرحلة جديدة من مراحل الفكر المحاسبي التّي تعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، التّي يتطلّب تطبيقها القيام بعملية قياس المنافع والتّكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها في تقارير اجتماعية، تساعد ذوي المصالح في اتّخاذ قرارات رشيدة لأنّه مع مرور الوقت تمّ إثبات أنّ الربح لا يبنى فقط على الجانب الاقتصادي، بل يتطلب تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع.



الفصل الثاني:

الاطار النظري للمحاسبة عن الاداء البيئي.

تمهيد:

أصبحت القضايا المرتبطة بالبيئة أحد الاتّجاهات المهمّة والحديثة التّي حظيت باهتمام كبير في السّنوات الأخيرة من مختلف المجتمعات والدول، ويعود السّبب إلى تزايد الأضرار التّي ألحقتها المؤسّسات الصناعية بالبيئة من تلوث في الهواء والمياه والتربة وما نشأ عنها من حدوث ثقب في طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض، كل هذا كان سببا في جعل قضايا البيئة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية عمّت أغلب أنحاء العالم.

هذا وتعتبر التّشريعات والقوانين التّي تلزم المؤسّسات بإزالة الضرر الذّي تسبّبه عملياتها التشغيلية أحد أهم المساعي التّي قامت بها الحكومة والمنظمات المهنية العالمية لحماية البيئة والمحافظة عليها، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا أصبح لزاما على مختلف المؤسّسات وخاصّة الناشطة منها في صناعات حساسة بيئيا، أن تدرج الاعتبارات البيئية ضمن عملية تقييم العائد البيئي، الأمر الذّي يتطلب تطوير طرق مهنية للقياس والإفصاح عن المعلومات البيئية، والتي يتوفر عليها علم المحاسبة الذّي يضمّ في فروعه جانيا له علاقة بالبيئة وقضاياها، وكل هذا في إطار محاسبة التكاليف البيئية.وبناءا على ما سبق ارتأينا إلى تقسيم الفصل الثاني كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة عن الأداء البيئي.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للمؤسسة.

المبحث الثالث: الإسهامات العلمية والمهنية في مجال الإفصاح البيئي.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة عن الأداء البيئي

في ظلّ تزايد المشكلات البيئية نتيجة التطوّر والتّقدم الصناعي، مثل تلوث الهواء والمياه الناتج عن المخلّفات والانبعاث التي تطرحها المؤسّسات الصناعية، حيث أصبح من الضروريّ على المؤسّسة الاعتراف بمسؤوليتها اتّجاه البيئة ونتيجة الضغوطات المتزايدة التّي فرضتها المنظمات الحكومية والهيئات الدولية، التّي أصبحت أكثر تشددا واهتماما بفحص مدى التزام المؤسّسة بالنّظم والقوانين البيئية بهدف تحسين الأداء البيئي، وحتّى يتسنّى للمؤسّسة ذلك، لابد من دمج القضايا البيئية إلى المحاسبة بفروعها، أي تبني ما يسمى بمحاسبة التكاليف البيئية وإدخالها ضمن الإطار العام للمحاسبة كإجراء لتقليص الأضرار البيئية.

المطلب الأول: ماهية الأداء البيئي للمؤسسة

قبل التّطرق إلى مفهوم الأداء البيئي يجب التّعرف أولا على مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسّسة وأهميتها بالنّسبة للمؤسّسات، وذلك ليسهل فهم مصطلح الأداء البيئي، والدوافع التّي أدّت بالمؤسّسات إلى تحمّل هذا النوع من المسؤوليات تجاه المحيط الذّي تتواجد به.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة

البيئة مصطلح واسع المدلول، يشتمل على كلّ شيء يحيط بالإنسان، فهي تعرف بأنّها " الإطار الذّي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقوّمات حياته، من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر ". نستخلص من هذا التّعريف أنّ البيئة فضلا على أنّها تشتمل على الحيّز أو المجال الذّي يعيش فيه الإنسان، فإنّها أيضا مصدر عطاء متّصل لكل ما يلزم لحياته واستمرارها، ومن هنا كان تأثيرها الواضح في حياة البشر، وكان أيضا تأثيرها بحياتهم من كل وجوه الاتصال بين البيئة والإنسان.[1]

أولا: تعريف المسؤولية البيئية

اختلفت الآراء حول تعريف المسؤولية البيئية للمؤسّسة، إذ لا يوجد تعريف واحد متّفق عليه عالميا لذلك سوف ندرج أهم التعريفات فيما يلي:[2]

العديد من المواطنين ومنظمات البيئة وشركات القيادة يعرّفون المسؤولية البيئية كواجب لتغطية نشاط المؤسّسة، للحد من النفايات والانبعاث وتعظيم كفاءة وإنتاجية مواردها، وتقليل الممارسات التّي تؤثّر سلبا على تمتّع الأجيال القادمة بموارد بلادها.

---

[1] محمد عبد البديع، "**اقتصاد حماية البيئة**" ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر،2002، ص9.

[2] تواتي حسين وآخرون،" **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تجاه المسؤولية البيئية للمؤسسات– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات لولاية الوادي**–"، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2018 ، ص ص13.14.

عرّفت كذالك بأنّها "الممارسات التّي تعود بالنّفع على البيئة، أو التّخفيف من الآثار السلبية التّي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسّسات قانونا، إلى ما أقرّه مجلس الأعمال العالمي للتّنمية المستدامة."

عرّفت أيضا على أنّها "مسؤولية المؤسّسة نحو الآثار السلبية غير المباشرة المتولدة عن مزاولة نشاطها على البيئة، كتلوّث الهواء والماء والتربة النّاتجة عن دخان المصانع والأتربة والنفايات."

ومن خلال التّعريفات المقدّمة، نستنتج بأنّ المسؤولية البيئية هي مسؤولية المؤسّسة تجاه البيئة التّي تتواجد فيها للحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من المخلفات، التّي من شأنها إحداث تلوّث بيئي ويترتب على الوفاء بهذه المسؤولية التزامات وتحمل تكاليف وأعباء مالية، ممّا يتطلب العمل على قياسها والتقرير عنها.

ثانيا:أهمية المسؤولية البيئية

تتمثّل أهمية تحمّل المسؤولية البيئية ما يلي:[1]

- ✓ تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية.
- ✓ زيادة الوعي البيئي لدى العمّال، وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات التّطوعية لمكافحة التلوث.
- ✓ البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصمّمة بتحسين البيئة المحيطة.
- ✓ البحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتّحسينات الهيكلية والتكنولوجية، لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء البيئي للمؤسسة

أولا: تعريف الأداء البيئي للمؤسسة وأهميته

هناك مصطلحات كثيرة تستخدم للدّلالة على الأداء البيئي منها: الحالة البيئية، اتّجاه التحسين البيئي، الكفاءة البيئية، الفاعلية البيئية، التوافق مع القوانين البيئية.

لهذا نجد مجموعة من التعريفات التّي تناولت هذا المصطلح نوجزها فيما يلي:

تعرف منظمة **الإيزو** حسب المواصفة **الإيزو 14001** الأداء البيئي على أنّه "الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتّي تمّ وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة".

كما عرّفت "**ليليي سشيب** الأداء البيئي على أنّه "يمثّل كل تصرفات المؤسّسة اتّجاه تأثيرها عليها أو عدمه، أي الأداء البيئي حول كل تأثير للمؤسّسة على البيئة سواء كان ذلك ايجابيا أو سلبيا."[2]

---

[1] تواتي حسين،"**مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تجاه المسؤولية البيئية للمؤسسات –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات لولاية الوادي–**"، مرجع سابق، ص ص14.15.

[2] غمام مراد،" **أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAPبالاخضرية–**"، مذكرة ماستر ،جامعة أكالي محند ولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص58.

ومن ناحية أخرى هناك من يركز في إعطاء مفهوم الأداء البيئي على الآثار البيئية لنشاط المؤسّسة، وإغفال إجراءات إدارة هذه الآثار وهذا بتعريفه على أنّه "يعكس الآثار الإيجابية والسلبية لنشاط المؤسّسة على محيطها الطبيعي والاجتماعي".[1]

ومن خلال التعريفات السّابقة، يمكن القول أنّ الأداء البيئي هو "عبارة عن أداة أساسية تعكس لنا الوضعية البيئية للمؤسّسة المهتمة بيئيا، من خلال ما تقوم به من تصرفات ونشاطات من شأنها حماية البيئة والحفاظ عليها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة."

وتتجلى أهميّة الأداء البيئي في النقاط التالية:[2]

- ✓ تخفيف المخاطر البيئية الناتجة عن أنشطة المؤسّسة.
- ✓ تخفيف استهلاك الطاقة وبالتّالي تخفيض التّكاليف.
- ✓ تحسين صورة المؤسّسة.
- ✓ دمج انشغالات المؤسّسة في إطار إستراتيجية التّنمية المستدامة.
- ✓ تلبية طلبيات المستهلكين بخصوص المنتجات البيئية.
- ✓ تحديد إمكانية تسيير أفضل للآثار كالوقاية من التّلوث.

ثانيا: محدّدات الأداء البيئي وأبعاده

أ. **محدّدات الأداء البيئي:** هناك عدة محدّدات أساسية تقود إلى الاهتمام بالبعد البيئي من طرف المؤسّسات الاقتصادية وهي كالتّالي:

1. المحدّدات السوسيولوجية:

- ✓ الضغوط الداخلية والخارجية المفروضة على المؤسّسة
- ✓ نزاهة وأخلاقيات المسير

2. المحدّدات الاقتصادية:

- ✓ تحسين المركز التنافسي للمؤسّسة
- ✓ البحث على رسم صورة للمؤسّسة المسؤولة بيئيا
- ✓ تخفيض التكاليف
- ✓ تشجيع الإبداع وخلق ثقافة للمؤسّسة

---

[1] نجوى عبد الصمد، "**المحاسبة عن الأداء البيئي:دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001** "، أطروحة دكتوراة ، جامعة باتنة1، الجزائر، 2015، ص24.

[2] نسيمة رنوحي، "**دراسة أثر الأداء البيئي على قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP.خلال الفترة 2009-2014**" مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر، 2016، ص 4.

ب. **أبعاد الأداء البيئي:** تتمثّل أبعاد الأداء البيئي فيما يلي:[1]

1. **الكفاءة البيئية:** لقد عرّفها "**إيتزوني**"على أنّها قدرة المؤسّسة على تحقيق أهدافها، وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظّمات، وغالبا ما يستخدم هذا المتغيّر كتابع لمتغيّرات مستقلة.

وتتحقّق الكفاءة البيئية من خلال:

- ✓ التركيز على خدمة العميل.
- ✓ التركيز على الجودة.
- ✓ منح اعتبارات أكثر لحدود الطاقة البيئية.

2. **الفعالية البيئية:** هي القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك، فلقد ظهر هذا المصطلح خلال مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992، وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة وتخفيض حجم التّأثيرات السيئة على استهلاك الموارد.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة البيئية، عناصرها ومعوقات تطبيقها.

بما أنّ المحاسبة من العلوم الاجتماعية التّي تخدم فئات عديدة من المجتمع وهي شديدة التّأثر بالمتغيّرات الاجتماعية والبيئية المحيطة بها، ومع بروز مشاكل محاسبية متجدّدة تحتاج إلى حل وأهمها ما يتعلق بالبيئة، أصبحت المحاسبة البيئية من الأدوات الهامّة المساعدة في فهم الدور الذّي تقوم به البيئة الطبيعية في الاقتصاد، فالحسابات البيئية توفر بيانات توضّح مدى مساهمة الموارد الطبيعية في تحسين الاقتصاد وإظهار التّكاليف المفروضة على المؤسّسات الملوثة، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم المحاسبة البيئية وأهميتها فضلا عن توضيح عناصر المحاسبة البيئية.

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة البيئية وتطوّرها

أولا: النّشأة ومراحل التّطور

لقد نشأت المحاسبة وتطوّرت كباقي العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث نرى بأنّ المحاسبة عن المسؤولية البيئية أصبحت أحدث مراحل التّطور المحاسبي للمؤسّسات المحاسبية المعاصرة، لما لها من تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواء من وجهة نظر الاقتصاد الوطني أو من حيث تعدّد الأطراف

[1] غمام مراد، "**أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP بالخضرية–**"، مرجع سابق، ص ص59.60.

ذوي المصالح في تتبّع اقتصاديات تلك المؤسّسات، ولقد شهدت المحاسبة البيئية تطوّرا في أواخر القرن العشرين، حيث قسمت مراحل تطور المحاسبة البيئية إلى أربع مراحل وهي كما يلي:[1]

أ. **المرحلة الأولى:** وهي فترة ما بين 1970 وحتّى عام 1979م، حيث كانت دراسات وصفية باستخدام النماذج المعيارية.

ب. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة مابين عام 1980 وحتّى عام 1989م، حيث تناولت هذه المرحلة مناقشات حول دور المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية.

ت. **المرحلة الثالثة:** وهي فترة مابين عام 1990 إلى 1995، وقد شهدت هذه المرحلة نضوجا في مفهوم المحاسبة البيئية، حيث شرعت المؤسّسات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية وهو ما يسمى بعملية التدقيق البيئي.

ث. **المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة الأخيرة بعد عام 1995م وفيها أصبح ينظر إلى المحاسبة البيئية كقياس للأداء البيئي بما سوف يفوق المعايير التنظيمية.

ثانيا: تعريف المحاسبة البيئي

لقد ظهرت العديد من المسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها: المحاسبة الخضراء، المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة والمحاسبة البيئية والاقتصادية.

لذلك وردت العديد من التعريفات فيما يخص المحاسبة البيئية نذكر أهمها:

عرّفها معهد المحاسبة الإدارية الكندي بأنّها "تعيين وقياس وتخصيص التّكاليف البيئية لأخذها بعين الاعتبار عند اتّخاذ القرارات الإدارية، تمّ الإفصاح عن هذه المعلومات لأطراف معنية، أما المحاسبة المالية البيئية فهي الإفصاح الصحيح عن البيانات المالية التّي تتضمن البعد البيئي في نهاية الفترة".[2]

عرّف التّقرير الصادر عن الأمم المتّحدة المحاسبة البيئية بأنّها "عملية إدخال البيانات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية واستنفاذها ضمن الحسابات القومية للدولة".

كما عرّفتها وزارة البيئة الأمريكية: على أنّها تعريف وتحديد وتجميع وتحليل والإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية.[3]

كما عرّفت أيضا "بأنّها تحديد وقياس تكلفة الأنشطة والمستلزمات البيئية، واستخدام هذه المعلومات في صنع القرارات، والهدف هو تخفيض قياس تكلفة الأنشطة والأنظمة وهي تستند أساسا على دعم مدراء

---

[1] أمينة بوعزيز، "**المحاسبة البيئية في ظل النظام المحاسبي المالي– دراسة حالة مؤسسة بتروجال باتنة** –"، مذكرة ماستر، جامعة العربي بالمهيدي أم البواقي، الجزائر، 2019، ص ص 5.4.

[2] عائدة عثمان عبد الله، "**دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، العدد 4، السعودية،2019، ص400.

[3] أمل عبد الحسين، "**واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشات الصناعية** "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، العراق، 2014، ص 293.

الأعمال والوكالات الحكومية مع فهم كيف تأخذ المؤسّسات بعين الاعتبار الكلفة البيئية في عملية اتّخاذ القرار بشأن الاستثمارات البيئية، ومثل هذا الفهم يساعد في مقارنة تطبيقاتها مع المعدّلات الصناعية".

ومن خلال التّعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شامل وهو أنّ "المحاسبة البيئية هي أداة إدارية تتكامل فيها التطبيقات المالية للقضايا البيئية مع النظم الإدارية للمؤسّسات من أجل تحسين الأداء البيئي والسيطرة على التّكاليف بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على علاقة ايجابية مع المجتمع".

ثالثا:أهمية المحاسبة البيئية

تزداد أهمية المحاسبة البيئية مع ازدياد التّطور الحاصل في المجتمع الصناعي، حيث تنطلق أهميتها لمجموعة من الاعتبارات كما يلي:[1]

- ✓ تساعد المحاسبة البيئية في مواكبة المحاسب للتّطور الحاصل في المجتمع وتلبية متطلباته، حيث أنّ المجتمع يتّجه نحو الحفاظ على البيئة وديمومة ومجوداتها.
- ✓ تحفيز المحاسب في كشف معلومات مالية إضافية، استمرار تطور عمل المحاسب يحتّم عليه تلبية المتطلبات الاجتماعية من كشف لجميع المعلومات المالية.
- ✓ ضرورة تحميل المؤسّسات الصناعية بالتّكاليف التّي يمكن أن تعالج مخلفات الاجتماعية نتيجة عملياتها الصناعية بدلا من أن يتحملها المجتمع، وهو اتّجاه سائد في البيئة التجارية.
- ✓ إن التّكاليف البيئية تحمل طابع مالي من حيث الكم والنوع، ويؤثر على أصول المؤسّسة والتزاماتها بشكل مباشر مما يجعل الإفصاح عنها من ضروريات المحاسبة المعاصرة.
- ✓ يساهم إصدار معايير خاصة بالإفصاح عن التّكاليف والموارد البيئية في التّقليل من الأضرار البيئية.

الفرع الثاني:عناصر المحاسبة البيئية ومعوقات تبنيها.

أولا: عناصر المحاسبة البيئية: لقد تمّ تقديم نموذج للنظام المحاسبي البيئي سنة 2010م، يتضمن خمسة عناصر أساسية هي: المخاطر البيئية، مسؤولية المؤسّسة، أثر العلاقة الجديدة بين الصناعة والبيئة، الحاجة لقياس ذلك الأثر والإبلاغ عنه. واقترح آخرون أنّ المحاسبة البيئية لابد أن تتناول بشكل مفصّل ثلاث أنواع للتّلوث هي تلوث الهواء، تلوث الماء وتلوث الأرض، وأن تصنّف التّكاليف وفقا لعلاقتها بمراكز مراقباتها، إلى تكاليف رأسمالية بيئية وأخرى جارية بيئية كما هي متحققة في مراكز التّكاليف المشار إليها، فضلا عن بيان المبالغ التّي تمّ رصدها لكل بند من بنود هذه التّكاليف والمبالغ

[1]عبد الزهرة سليمان الروزق وآخرون، "**أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية وتأثيرها على استدامة الموجودات البيئية**، "مجلة جامعة كربلاء العلمية، محافظة النجف الأشرف، المجلد السابع عشر، العدد3، 2019، ص65.

المصروفة خلال السنة من قبل المراكز لحماية البيئة من أثار التّلوث، وبصفة عامّة فإن تطبيق المحاسبة البيئية يتطلب توافر عدة عناصر أساسية أهمها:[1]

- ✓ تحديد السّياسات الهامّة للمحاسبة البيئية، ويتطلب ذلك تحديد أهداف أنشطة المحاسبة البيئية بشكل واضح، وذلك الأمر لازم لضمان توافق أهداف المحاسبة البيئية مع السّياسات والأهداف العامّة للمؤسّسة بقدر تعلّق الأمر بارتباطها بالإدارة البيئية.
- ✓ تحديد الفترة والنّطاق المستهدف للحسابات البيئية، أي تحديد الفترة التّي يغطّيها التّقرير البيئي للمؤسّسة وتحديد نطاق تجميع البيانات البيئية.

ثانيا: معوقات تطبيق المحاسبة البيئية: بالرغم من الكثير من الأسباب التّي تدعو إلى اعتماد وتطوير المحاسبة البيئية إلا أنّه لا يزال هناك بعض المعوقات التّي تمنع من اعتماد المحاسبة البيئية بشكل أساسي في المؤسّسات وهي كما يلي:[2]

- ✓ عدم وجود معايير محاسبية محلية ملزمة بإتباع المحاسبة البيئية داخل البلد.
- ✓ عدم إمكانية قياس المعلومات البيئية الخاصّة وتحويلها إلى بيانات مالية يمكن أن تسجل في العمليات المالية للمؤسّسة.
- ✓ عدم وجود وعي كافي بالبيئة لدى أصحاب القرار في المؤسّسات الصناعية.
- ✓ بعض الآثار البيئية غير المنظورة التّي لا يمكن معرفة مدى أضرارها في المستقبل، كأضرار اتّصالات الهاتف الخلوي أو الاحتباس الحراري.

المطلب الثالث: المحاسبة عن التّكاليف البيئية.

إنّ التّطور الاقتصادي والاجتماعي ألقى على عاتق المؤسّسات الالتزام بالمسؤولية البيئية، ممّا أدّى إلى ظهور مفهوم جديد وهو التّكاليف البيئية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب، حيث سنتناول مفهوم التّكاليف البيئية وأهم أنواعها وأسباب حدوثها.

الفرع الأول: تعريف التّكاليف البيئية وأسباب الاهتمام بها.

أولا: تعريف التّكاليف البيئية: تعدّدت التعريفات التّي أعطيت للتّكاليف البيئية بسبب اختلاف آراء الباحثين والهيئات المهتمة بها، لذلك سنذكر أهم التّعريفات الواردة بهذا الخصوص:[3]

---

[1] أمل عبد الحسين، "**واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشات الصناعية** "، مرجع سابق، ص 295.

[2] عبد الزهرة سليمان الروزاق وآخرون،"**أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية وتأثيرها على استدامة الموجودات البيئية**"، مرجع سابق، ص65.

[3] إبراهيم جابر السيد، "**محاسبة التلوث البيئي**"، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص91.

عرفتها إحدى فرق العمل المختصّة في التّكاليف البيئية بتعريفها على أنّها "مقارنة بين التّكاليف الخارجية والداخلية، باعتبارها أحد عناصر منظومة نظام التّكاليف الكاملة للمؤسّسة، التّي تنشأ من علاقاتها بنشاط الوقاية البيئية أو الضرر البيئي.

كما عرّف مجمع المحاسبيين القانونيين التّكاليف البيئية "بأنّها تشمل تكاليف الإجراءات المتّخذة أو المطلوب اتّخاذها لإدارة الآثار البيئية التّي تترتّب على نشاط مؤسّسة ما، فضلا عن التّكاليف الأخرى التّي تستدعيها الأهداف والمتطلبات البيئية للمؤسّسة.

كما تعرّف التّكاليف البيئية من طرف المؤسّسة على أنّها "جميع التّضحيات (الصريحة والضّمنية) التّي تتحمّلها المؤسّسة لأجل منع الأضرار البيئية أو تجنّبها (سواء الماء أو الهواء أو التّربة أو الإنسان أو الحيوان) في الوقت الحاضر أو في المستقبل، نتيجة لمزاولتها لنشاطاتها المختلفة ولأجل تصحيح الأخطاء والأضرار المترتبة على تصرفات وقرارات اتّخذتها لها أثار سلبية على البيئة.[1]

ومن خلال التّعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للتّكاليف البيئية كما يلي "تتمثّل التّكاليف البيئية في تلك التّكاليف التّي تتحمّلها المؤسّسة بسبب الآثار البيئية الفعلية والمحتملة المباشرة وغير المباشرة لنشاطاتها، وما تتطلبه من القيام بإجراءات إلزامية أو اختيارية لمنع أو معالجة الضرر البيئي الذّي ينتج عن هذه الآثار ذلك للوفاء بمسؤوليتها البيئية.

ثانيا: أسباب ودوافع تبنّي المؤسّسات للتّكاليف البيئية.

هناك العديد من الأسباب التّي تدفع بالمؤسّسات الصناعية إلى تبنّي التّكاليف البيئية، لعل أهمها ما يلي:[2]

أ. **أسباب قانونية وتشريعية:** وتترتّب عليها تكاليف والتزامات بيئية ناتجة عن إلزام القانون لهذه المؤسّسات بتوفيق أوضاعها للتّخفيض أو الحد من الآثار السلبية على البيئة، وينتج عن ذلك تكاليف بيئية تتحملها المؤسّسات، كتكاليف تركيب معدّات خفض التّلوث وقد تكون التّكاليف والالتزامات البيئية التّي تتحملها المؤسّسة ناتجة عن عدم التزامها بالقوانين والتّشريعات البيئية، فينتج عن ذلك تحمّلها لتعويضات وغرامات مالية.

[1] فضيل فارس، حمزة ضيوفي، "**المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة** "، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة ،23-22 نوفمبر 2011، ص249.

[2] علي طيوب، "**مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية بالجزائر** "، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2016، ص37.

ب. أسباب اجتماعية وثقافية: يترتب على تحمّل المؤسّسة مسؤوليتها تجاه المجتمع تكاليف بيئية للمحافظة على البيئة، وقد كانت تعالج هذه التّكاليف في السّابق باعتبارها تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع، ولم تكن تشكّل عبئا على المؤسّسة لتعارضها مع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عنها.

ت. أسباب ترجع إلى المستهلك وأخرى للمشروع: من أهم مسبّبات التّكاليف البيئية، حاجة المؤسّسة إلى إرضاء المستهلك بتقديم منتجات لا تسبب له أضرار بيئية، إلى جانب زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق والتّغلغل فيها، وتسمّى الأسباب السابقة المحدّدات الرئيسية للتّكاليف البيئية، وقد تبوب إلى محددين اثنين وفقط وهم:[1]

- ✓ أسباب تشريعية بإصدار قوانين.
- ✓ أسباب اختيارية والدّوافع على وجودها المجتمع وثقافته.

الفرع الثاني: أنواع التكاليف البيئية.

يمكن تقسيم التّكاليف البيئية حسب مجموعة من النّماذج كما يلي:

أولا: التّبويب وفقا لنموذج تكلفة الوحدة: يتمّ تصنيف التّكاليف البيئية وفقا لهذا النموذج كما يلي:[2]

أ. **تكاليف منع التّلوث البيئي:** وهي تكاليف الأنشطة التّي تمّ تنفيذها لمنع حدوث نفايات وفاقد يمكن أن يؤدي إلى أثار بيئية عكسية ومن هذه الأنشطة:

- ✓ إجراء البحوث البيئية.
- ✓ تصميم المنتجات التّي لا يترتّب عليها حدوث نفايات أو مخلّفات ضارة.
- ✓ تقييم واختيار موردي المواد الخام والمكونات.
- ✓ إعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث لا يتمّ استخدام مواد خام سامة أو ضارة.
- ✓ تقييم واختيار معدّات رقابة وحماية البيئة من التّلوث.
- ✓ تدريب العمّال على التعامل مع النفايات.
- ✓ دراسة إحلال مواد غير ضارة بالبيئة بدلا من المواد الضارة.

ب. **تكاليف اكتشاف التّلوث البيئي:** وهي تكلفة الأنشطة المنفذّة لتحديد ما إذا كانت المنتجات والعمليات والأنشطة الأخرى داخل المؤسّسة تتطابق مع المعايير البيئية الملائمة، مما يتطلّب قياس ومتابعة المصادر المحتملة إحداثها للأضرار البيئية، ومن أمثلة هذه الأنشطة ما يلي:

- ✓ متابعة مستويات المواد الضارة المنبعثة داخل المصنع وخارجه.
- ✓ فحص المنتجات والعمليات للتّأكد من مطابقتها للمواصفات البيئية.

---

[1] أمينة بوعزيز ، ا"**المحاسبة البيئية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مؤسسة بتر وجال باتنة** "، مرجع سابق، ص18.

[2] مهوات لعبيدي،" **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر** –" ، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015، ص45.

- ✓ إجراء اختبارات على محتوى النّفايات للتّأكد من التزام الموردين بالمواصفات والشروط البيئية.
- ✓ تدريب العاملين على التعامل مع المواد الضارة.
- ✓ أنشطة المراجعة البيئية.

ت. **تكاليف الفشل في منع التّلوث البيئي:** وتهدف هذه المجموعة من الأنشطة إلى علاج وإزالة المخلّفات والأضرار البيئية المختلفة والتّي حدثت بالفعل، ويمكن تقسيم هذه التّكاليف إلى مجموعتين:[1]

1. **تكاليف الفشل الداخلي:** وتتعلق بتكاليف علاج وإزالة المخلّفات وتنظيف الموقع بعد عمليات التصنيع.
2. **تكاليف معالجة الفشل الخارجي:** وتتمثل التّكاليف التّي تحدث في حالة حدوث أضرار للمجتمع، يترتب عليها تعويضات وغرامات، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة الضائعة والمتمثلة في خسارة هامش المساهمة، نتيجة لنقص المبيعات أو انخفاض الحصة السوقية بسبب تآكل قاعدة العملاء، وانصرافهم عن منتجات المؤسّسة إلى منتجات أخرى بديلة تكون صديقة للبيئة.

ثانيا: التّبويب وفقا لنظام المحاسبة الإدارية البيئية: يتمّ تبويب التّكاليف البيئية وفقا لهذا النظام إلى ثلاث أنواع هي:[2]

أ. **تكاليف الحماية البيئية وتتكوّن من:**

- ✓ تكاليف معالجة الانبعاثات السلبية.
- ✓ تكاليف معالجة المخلّفات.
- ✓ تكاليف الرأسمالية البيئية.

ب. **التّكاليف البيئية الكليّة وتتكوّن من :**

- ✓ التّكاليف المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ التّكاليف الداخلية والتّكاليف الخارجية.

ت. **تكاليف دورة الحياة البيئية وتتكوّن من:**

- ✓ التّكاليف البيئية قبل مرحلة تكاليف تصميم المنتج والعمليات الإنتاجية.
- ✓ التّكاليف البيئية خلال مرحلة الإنتاج، مثل تكاليف الفحص والقياس وصيانة الأجهزة.
- ✓ التّكاليف البيئية بعد مرحلة الإنتاج، مثل تكاليف معالجة النّفايات وفك معدّات بيئية انتهت صلاحيتها.

[1] إبراهيم جابر السيد،"**محاسبة التلوث البيئي**" ، مرجع سابق، ص98.

[2] مهوات لعبيدي، "**القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**-"، مرجع سابق، ص ص47.46.

ثالثا: تبويب وفقا لارتباطها بزمن الانتفاع: تبويب وفقا لارتباطها بزمن الانتفاع أو الاستفادة إلى نوعين هما:[1]

أ. **التّكاليف البيئية الجارية:** وهي بنود التّكاليف التّي يتحمّلها المصنع مقابل تنفيذ برامج حماية البيئة لفترة محاسبية واحدة، وتكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمنافع التّي تتحقق خلال هذه الفترة المحاسبية.

ب. **التّكاليف البيئية الرأسمالية:** وهي التّكاليف التّي يتحمّلها المصنع مقابل توفير الآلات والمعدّات والتّجهيزات، التّي تساهم في الحد من التّلوث ومعالجة أثاره لعدة فترات مالية.

رابعا: تبويب التّكاليف وفقا لخصائصها: يتمّ تبويبها وفقا لخصائصها إلى أربعة تبويبات هي:[2]

أ. **تبويب التّكاليف طبقا لمدى الالتزام بالمعايير والقوانين البيئية:** وتتضمّن تكاليف الالتزام وتكاليف عدم الالتزام.

ب. **تبويب التّكاليف طبقا لمدى الالتزام بالأنشطة البيئية:** وتتضمّن تكاليف بيئية اختيارية وتكاليف بيئية إجبارية.

ت. **تبويب التّكاليف طبقا لعلاقتها بأنشطة أو أقسام المؤسّسة:** وتشمل تكاليف مرتبطة بمراكز الخدمات الإنتاجية وأخرى مرتبطة بمراكز خدمات التّسويق وتكاليف مرتبطة بالعمليات الرأسمالية.

ث. **تبويب التّكاليف طبقا لعلاقتها بالمنتجات أو الخدمات التّي تقوم بها المؤسّسة:** ونجد تكاليف مرتبطة بمنتج معين وتكاليف مرتبطة بخدمة معينة.

خامسا: تبويب التّكاليف البيئية طبقا لطبيعتها: ونجد نوعان هما:

أ. التّكاليف الاقتصادية: تشمل كل من التّكاليف المباشرة وغير المباشرة.

ب. التّكاليف الاجتماعية: وتنقسم أيضا إلى تكاليف الاستخدام غير الرشيد للموارد والطّاقات والتّكاليف الناتجة عن إتلاف عناصر البيئة، مثل نقص الإنتاجية النّاتج عن الآثار السلبية لنشاط المؤسّسة.

---

[1] أحمد فرغلي، محمد حسين، "**منهجية مقترحة للتقييم المحاسبي لبرامج رقابة عناصر تلوث البيئة** "،مركز البحوث والدراسات البيئية ، جامعة القاهرة، العدد الأول، المجلد الأول، يناير، 2000، مصر، ص 82.

[2] مهوات لعبيدي،" **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**-"، مرجع سابق، ص 48.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للمؤسّسات.

نظرا لتزايد حاجة المستفيدين من المعلومات والبيانات المتعلّقة بالمسؤولية البيئية للمؤسّسة تجاه حماية البيئة، أصبح الإفصاح بشكله الحالي لا يفي بالغرض، مما استدعى ضرورة تطوير معيار الإفصاح ليشمل الإفصاح البيئي، وذلك لزيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرار، ومن خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم الإفصاح البيئي، أهدافه، دوافعه والعوامل التّي تعيق عملية الإفصاح عن الأداء البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح البيئي، أهدافه وأهميته.

يشير مفهوم الإفصاح عموما إلى إظهار الشيء بحيث يكون معلوما وواضحا، والهدف الرئيسي للإفصاح هو توفير المعلومات التّي تفيد مختلف الطّوائف عند اتّخاذ القرارات، ولتواكب المحاسبة التّطور في كافّة فروع المعرفة، كان يجب أن لا يقتصر دورها على الإفصاح التّقليدي للمؤسّسة، بل يجب أن يمتد ليشمل الآثار المترتبة عن نشاط المؤسّسة على البيئة من خلال ما يعرف بالإفصاح البيئي.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي.

لقد تمّ الاتّفاق على أنّ هناك قصورا في المنهج المحاسبي المالي في التّعامل مع المعلومات ذات الطابع البيئي، وأنّ المحاسبة المالية لم تحسم بعد قضية الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منشورة، ولأنّ الأنشطة البيئية عنصر من العناصر الأساسية في المؤسّسة كان لابدّ من المطالبة بالإفصاح عنها في التّقارير المالية.

ولقد تناول الكتّاب والباحثون مفهوم الإفصاح عن الأداء البيئي بتعريفات مختلفة نذكر أهمّها:

يعرف الإفصاح البيئي بأنّه: "نشر المعلومات التّي تعبر عن الأداء البيئي للمؤسّسات، من خلال الوسائل المختلفة سواء مطبوعات التّقارير المالية والإدارية المنشورة، أو من خلال المواقع الالكترونية للمؤسّسة أو المؤتمرات والصحف."[1]

كما يعرف الإفصاح البيئي أيضا على أنّه: "عملية الكشف عن عناصر الفائدة التّي تكتسبها المؤسّسة من البيئة، وعناصر التّكاليف التّي تقدمها لها بالإضافة إلى أضرار العمليات الإنتاجية".

ولقد تمّ تعريف الإفصاح البيئي بأنّه "العملية التّي بمقتضاها يتمّ عرض المعلومات الخاصّة بالالتزامات البيئية والنّاتجة عن ممارسة المؤسّسة لنشاطها اليومي، وبيان مدى استجابة المؤسّسة لهذه الالتزامات حتّى يتمكّن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتّخطيط والرقابة وتقييم الأداء[2].

---

[1] نجوى عبد الصمد، "**المحاسبة عن الأداء البيئي– دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو 14001**–"، مرجع سابق، ص69.

[2] أمال ملاح، "**الإفصاح المحاسبي بالتكاليف البيئية في القوائم المالية –دراسة حالة شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة BATICIM**–"، مذكرة ماستر،جامعة أم البواقي"، الجزائر،2017، ص 46

ويعرف أيضا بأنّه "عملية نشر مجموعة من المعلومات الوصفية والمالية المفيدة في القوائم المالية المدققة، وهي مجموعة بنود تتعلق بأنشطة المؤسّسة وأدائها المالي ذات التّأثير البيئي في الماضي والحاضر والمستقبل."[1]

ومن خلال التعريفات السابقة نتوصل إلى أنّ الإفصاح المحاسبي هو "إجراء يتمّ في إطار التزام المؤسّسة بمسؤوليتها البيئية، يتمّ من خلاله عرض ونشر معلومات تخصّ الأداء البيئي للمؤسّسة، وذلك عن طريق تضمين البيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية للمؤسّسة ضمن تقاريرها السنوية المنشورة، حتّى يتمكّن أصحاب المصالح من الاستفادة من هذه المعلومات والاستناد عليها في اتخاذ القرارات".

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسّسة.

في ضوء الاهتمامات المحاسبية فإنّ أهمية عرض معلومات عن الأداء البيئي في تقارير مالية كانت بدايتها ضمن عرض بيانات الأداء الاجتماعي، وتزايدت مع ظهور النّماذج التّي اقترحت من قبل الباحثين أو الجهات المهنية والعلمية المهتمة، الهادفة إلى الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي البيئي.

وللإفصاح البيئي أهمية كبيرة ناتجة عن الضغوطات الكبيرة على المؤسّسة الملوّثة للبيئة من قوانين وتشريعات لحماية البيئة، والاهتمام المتزايد من قبل أصحاب المصالح بالآثار البيئية للمؤسّسة كان حافزا نحو الاهتمام بعرض المعلومات التّي تعكس في إثبات وإظهار جميع الآثار البيئية النّاجمة عن نشاطات المؤسّسات والتّي كانت المحاسبة التقليدية غافلة عنها، ومن منطق تزويد جميع المستثمرين بالمعلومات التّي يحتاجونها والتّي تعتبر السياسات والممارسات البيئية من ضمن تلك المعلومات المطلوبة، فقد تطلّب المعيار المحاسبي رقم(05) الصادر عن FASB بالإفصاح عن الأداء البيئي في التّقارير السنوية عن كافّة المعلومات الخاصّة بالبيئة وكل ما يؤثر على قرارات هؤلاء المستثمرين، فضلا عن أنّ الإفصاح البيئي له أهمية خاصّة على مستوى الاقتصاد القومي والحسابات القومية، حيث يفيد التّحديد الدقيق للتّكاليف التّي تتحمّلها المؤسّسة في تحقيق هدف حماية البيئة والسيطرة على التلوث البيئي.[2]

كما يرى آخرون أنّ إفصاح المؤسّسات عن مسؤولياتها اتّجاه المحافظة على البيئة، يحقق عدّة منافع اقتصادية أهمها:[3]

- ✓ الحصول على معاملة ضريبية مميّزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها.

[1] عبد الزهرة سليمان الرونق وآخرون،"**أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية وتأثيرها على استدامة الموجودات البيئية** "، مرجع سابق، ص66.

[2] معاذ خلف إبراهيم الجنابي، "**إمكانية تقويم الأداء البيئي في المنشات الصناعية ومجالات التفعيل** "، مجلة جامعة كركوك الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد2، العراق، 2011، ص82.

[3] عادل البهلول حميدان الطاهر، "**الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، ليبيا،2011، ص 448.

- ✓ دعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المؤسّسات، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسّع في استثماراتها، مما ينعكس أثره في النّهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي.
- ✓ تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدّعم المادي أو التّمويل منخفض التّكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة، مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسّسة.
- ✓ إنّ الإفصاح عن النّفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها، مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التّي تطبقها المؤسّسة لحماية البيئة، ومن ثمّ ترشيد القرارات المتعلقة بالمؤسّسة.

الفرع الثالث: أهداف الإفصاح عن الأداء البيئي.

على الرّغم من صعوبة تحديد الأهداف المتوخاة من الإفصاح البيئي لما ينجم عنه من أثار إيجابية كبيرة للأطراف كافّة، إلا أنّه بناءا على ما ورد من دوافع وأسباب كانت وراء التزام المؤسّسات بالإفصاح، فإنّه يمكن تقسيم أهداف الإفصاح على النّحو المبين أدناه:[1]

أولا: أهداف داخلية على مستوى المؤسّسة.

1. المحافظة على المركز التنافسي للمؤسّسة إزاء المؤسّسات المماثلة في السوق، من خلال تحسين سمعتها تجاه الأطراف ذات العلاقة بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية.
2. إظهار إذعان المؤسّسة للقوانين والتّشريعات الحكومية وغير الحكومية، مما يضفي على وجودها صفة شرعية وإجازة لنشاطاتها.
3. يوفّر الإفصاح قاعدة جيّدة للبيانات والمعلومات يمكن أن تخدم مالكي المؤسّسة والعاملين فيها فيما يتعلّق بكفاءة الإجراءات المتّخذة للمحافظة على سلامة البيئة، فضلا عن اطلاع الإدارة على حجم التّكاليف الإضافية التّي تتحمّلها في حماية البيئة.
4. التزام المؤسّسة بإجراءات سلامة البيئة وحمايتها من التّلوث يساهم في خلق حالة من الاستقرار النّفسي والصّحي للعاملين فيها، مما يقلّل من حدّة دوران العمل والتّكاليف المرتبطة به.

ثانيا: أهداف خارجية.

1. إظهار التزام المؤسّسة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ومشاركتها في تحمّل الأعباء العامّة للمجتمع.
2. يعد الإفصاح وسيلة لإدارة التّفاوض بين أصحاب حقوق الملكية والغير ممن يمارس ضغوطا على المؤسّسة، كالمستهلكين والمجهّزين والجمهور والهيئات الاجتماعية الأخرى.

[1] إيناس عبد الرحمان القيسي،"**دور المحاسبة البيئية في حماية البيئة والمجتمع**"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد11،الأردن، 2011م ، ص ص 93.92.

3. عكس نشاطات وفعاليات المؤسّسة في مجال حماية البيئية وسلامة موقع عملها من التّلوث والتضييع في الموارد السّامة، مما يخلي مسؤوليتها القانونية إزاء الإضرار والإصابات التّي تسبّبها مؤسّسات أخرى مماثلة.
5. مساعدة مستخدمي المعلومات على اتّخاذ قرارات التّخطيط والرقابة، وتقييم الأداء فضلا عن تطور البحوث والدراسات في مجال سلامة البيئة.
6. كسب رضا وقناعة المستهلكين بما تطرحه المؤسّسة من سلع وخدمات في السوق.

المطلب الثاني: دوافع واليات واتجاهات الإفصاح عن المعلومات البيئية.

الفرع الأول: أسباب ودوافع الإفصاح عن الأداء البيئي.

توجد عدّة أسباب تدعوا إلى الإفصاح البيئي من خلال التّقرير السنوي للمساهمين ومنها:[1]

أ. أنّ القضايا البيئية بدأت تزداد وتطرح للمناقشة في المشروعات منذ سنة 1990.
ب. احتياجات المساهمين المتزايدة للبيانات البيئية وأهميتها في استثماراتهم.
ت. الإفصاح البيئي لم يكن مطلوبا في الماضي بقواعد تشريعية محلية أو عالمية، ولذلك لم تهتم به مهنة المحاسبة إلاّ في السنوات الأخيرة.

أما دوافع الإفصاح المحاسبي للمؤسّسات المدرجة في البورصة: إنّ دوافع المؤسّسات التّي تسبب تلوثا للبيئة هي أن تفصح عن التزاماتها البيئية المحتملة، خاصّة إذا كانت الأوراق المالية للمؤسّسة مقيّدة بالبورصة هي:

أ. التّأثير الإيجابي لهذا الإفصاح في القيمة السوقية للمؤسّسة من خلال أسعار أسهمه بالبورصة.
ب. الاستجابة لمتطلبات وضغوطات جهات رقابية رسمية، مثل لجنة تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية " SEC".
ت. مدى وجود معايير تنظّم القياس والإفصاح المحاسبي ضمن الأداء البيئي للمؤسّسات.

الفرع الثاني: آليات الإفصاح عن المعلومات البيئية.

يأخذ الإفصاح عن المعلومات البيئية نوعين هما:[2]

أولا: الإفصاح الاختياري: حيث يتوجب على المؤسّسات أن تفصح طوعا عمّا لديها من معلومات، لأنّه إذا اعتقد المستثمرون أنّ الإدارة تحجب معلومات لا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسّسة، فإنّ المستثمرين سوف يقلقون من تقديرهم لقيمة المؤسّسة، لذا يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي عن

[1] عادل البهلول حمدان الطاهر، "**الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركات الأهلية للاسمنت بليبيا**، "مرجع سابق، ص449.

[2] بومعراف فاطمة الزهراء، "**مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة مجمع الإخوة عموري للأجر بسكرة**– "، مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014ص54.

كل المعلومات الملائمة لتجنيب التقييم البخس للمؤسّسة، كما أنّ هناك اعترافا بقيمة المعلومات البيئية التّي يتمّ الإفصاح عنها طوعيا، فمستخدمي القوائم المالية يعتقدون أنّ المعلومات مهمة لاتّخاذ قراراتهم، وأنّهم يبحثون عنها في التّقارير السنوية للمؤسّسات، ولكن يضعون المعلومات البيئية بعد المعلومات المالية التقليدية من حيث أهميّة القرارات، وعلى الرغم من أنّ التّقرير والإفصاح البيئي مازال اختياريا في أغلب الأحوال، إلاّ أنّ العديد من المؤسّسات في الدّول المتقدمة بادرت طوعا بتطبيق القوانين والمعايير المحاسبية البيئية وطوّرت نظما للإدارة البيئية ووضعت التّقارير البيئية ضمن التّقارير السنوية.

ثانيا: الإفصاح الإلزامي: وهو عكس الإفصاح الطوعي، فإنّ الإفصاح الإلزامي حسب واضعي السياسات المحاسبية والقائمين على سوق المال وإعداد القواعد المحاسبية ومعايير التقرير المالي يكون وفقا لحاجة الأطراف المهتمة، ويجب أن يوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل عدم التّماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين للبحث والحصول على المعلومات، كما أنّه يجب الكشف عن أنواع البنود التّي تعتبرها المؤسّسة تكاليف بيئية مع بيان حجم التّكاليف البيئية المحتملة على قائمة الدّخل وتلك المرسلة خلال الفترة، وهو ما يتطلّب الإفصاح عن الأمور التالية:

أ. تكاليف معالجة النّفايات.

ب. الغرامات والجزاءات المفروضة على عدم الامتثال للأنظمة والقوانين البيئية.

إنّ وجود معايير محاسبية تلتزم بالإفصاح عن التّكاليف البيئية ساعد في التزام المؤسّسات بضرورة الإفصاح عن تلك الالتزامات، إنّ معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية جعل تلك القوائم إعلامية من وجهة نظر مستخدمي القوائم.

الفرع الثالث: اتّجاهات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أولا: اتّجاهات الإفصاح عن المعلومة المترتبة عن الأنشطة البيئية: تبيّن من خلال الدراسات التّي أجريت بهذا الخصوص، أنّ هناك ثلاث اتّجاهات للإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للمؤسّسة:[1]

أ. **الاتّجاه الأول: الفصل بين التّقارير المالية والتّقارير البيئية (طريقة الفصل):** يقوم هذا الاتجاه على أساس الفصل بين المعلومات البيئية باعتبار أنّ كلا منهما يحقق أهدافا مختلفة، وبالتّالي يجب ا

[1] خالد خطيب ، "**دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها** "، مرجع سابق، ص ص159.158.

ب. لإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منفصلة عن التّقارير المالية، ويمكن تبويب الصور التّي تمثّل هذا الاتجاه في ثلاث مجموعات هي:

1. **التّقارير الوصفية:** يعد هذا النوع من التّقارير أبسطها وأسهلها إعدادا، حيث يتضمّن سردا وصفيا للأنشطة التّي تقوم بها المؤسّسة الاقتصادية، يؤخذ على هذا النوع من التّقارير ما يلي:
   - ✓ إنّ هذا النوع من التّقارير يكون محدود الفائدة.
   - ✓ صعوبة تتبع الأداء الداخلي للمؤسّسة.
   - ✓ لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.
2. **التقارير التّي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع:** تقوم هذه المجموعة بالإفصاح عن الأنشطة ذات التّأثير على المجتمع، وهناك عدّة نماذج مقترحة لهذا النوع من التّقارير، مثل نموذج (Estes) ويرى رواد هذا الاتّجاه بضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل ينسجم مع القوائم المالية التّي تعدها المؤسّسة الاقتصادية، ممّا يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف التّي تحتاجها وبصورة توضّح مدى تحمل المؤسّسة لمسؤوليتها اتّجاه البيئة والمجتمع.
3. **التّقارير التّي تفصح عن التّكاليف البيئية فقط:** تعتبر هذه المجموعة من التقّارير الأكثر تحليلا من سابقتها للأنشطة البيئية التّي تتضمن التّكاليف البيئية فقط، وتتميز هذه المجموعة من التّقارير بالاتي:
   - ✓ توفير هذه المجموعة صورة كاملة عن الأنشطة البيئية.
   - ✓ إمكانية تحديد صافي الفائض أو العجز البيئي نتيجة المقارنة بين مجموع التّكاليف التّي تحملها المجتمع عن تلك الأنشطة، والمنافع التّي حققتها المؤسّسة للمجتمع نتيجة أنشطتها.

ت. **الاتّجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد "الدّمج"**: يتميز هذا الاتّجاه بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد، بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر البيئي جزءا من المعلومات المالية، ويتميز هذا النوع من التّقارير بالآتي:

1. إمكانية الإفصاح عن المعلومات الخاصّة بالأنشطة الاقتصادية والأنشطة البيئية في قائمة واحدة، مما يوفر مجالا أوسع للمقارنة بين هذه الأنشطة ومن ثم يقيّم أداء المؤسّسة بشكل سليم.
2. يساعد هذا الاتّجاه في تحقيق التّكامل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي التقليدي، باعتبار أنّ الأنشطة البيئية للمؤسّسة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتّالي يجب أن ينعكس ذلك على القوائم المالية.

ث. **الاتّجاه الثالث: الإفصاح عن المعلومات البيئية فقط:** يرى رواد هذا الاتّجاه بضرورة الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية ضمن قوائم خاصّة توجّه بشكل أفضل إلى الجهات التّي تطلبها فقط، لأنّ الإفصاح من خلال القوائم المالية قد يولّد ضغطا كبيرا على المؤسّسة الاقتصادية، ممّا قد يجعلها

تهتم بهذه الجوانب على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى، وقد لا يساهم هذا في تنمية موارد المؤسّسة الاقتصادية. من عيوب هذا الاتّجاه أنّ فرص تعظيم الربح لم يعد الهدف الأسمى الذّي تسعى إليه المؤسّسة الاقتصادية على حساب مسؤولياتها تجاه المجتمع والأضرار التّي تتركها على البيئة أو على العاملين أو على المجتمع بشكل عام.

وأخيرا يمكن القول أنّ الإفصاح عن المعلومات البيئية المختلفة وبأيّ صورة كانت تفيد في الآتي:

- ✓ تحسين عمليات الإنتاج.
- ✓ التّفاوض وحل النزاعات مع المؤسّسات.
- ✓ التّأثير على صانعي القرارات.
- ✓ إعادة تقييم إستراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة.

المطلب الثالث: العوامل التي تأثر على درجة الإفصاح البيئي.

هناك مجموعة من العوامل التّي تأثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية للمؤسّسة الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[1]

أولا: عوامل بيئية: تختلف التّقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التّغيرات البيئية وأثر الوحدات الاقتصادية عليها، بهدف المقارنة بين المؤسّسات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية المترتبة عن أنشطتها.

ثانيا: عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التّقارير المالية بالمعلومات التّي يتمّ الإفصاح عنها ومدى توفر عدد من الصفات هي:

أ. أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التّي سيقوم باتّخاذها أغلب المستفيدين منها.

ب. أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منه.

ج. قابليتها للتّحقق والمقارنة وفي هذا الصدد، أثارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلى أنّ المعلومات الواردة بالتّقارير المالية ليست إلاّ أداة أخرى تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

[1] خالد الخطيب، "**دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها** "، مرجع سابق ، ص156.

ثالثا: عوامل تتعلق بالمؤسّسة: هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالمؤسّسة الاقتصادية، مثل حجم المؤسّسة وطبيعة النشاط الذّي تمارسه، مستوى التّأثير الذيّ تتركه على البيئة، أنواع المنتجات التّي تنتجها، عدد المساهمين وغير ذلك من العوامل.

المبحث الثالث: الإسهامات العلمية والعملية في مجال الإفصاح البيئي.

أوضحنا في المبحث السّابق الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي، ولتوضيح هذا الموضوع أكثر سنتناول في هذا المبحث نماذج الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي ودور المنظمات المحاسبية العلمية والمهنية في الإفصاح البيئي.

المطلب الأول: دور المنظمات المحاسبية العلمية والمهنية في الإفصاح البيئي.

تؤدي المؤسّسات والهيئات على المستوى الدولي دورا فعّالا في توعية وتوجيه المؤسّسات نحو الاهتمام بالمواضيع البيئية وتحمل مسؤوليتها اتجاه بيئة العمل المتواجدة بها، وذلك من خلال إصدارها لإرشادات ومعايير محاسبية مرتبطة بالقياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية، وذلك ما سنراه من خلال هذا المطلب.

أولا: الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA: قدّمت لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسّسة المكونة من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة "**ASSOCIATION AMERICAN ACCOUNTING**"، بصورة مبكرة عام1973م تقريرا حول الأسباب التّي حالت دون قيام المحاسبين بتوفير المعلومات المتعلقة بتأثيرات المؤسّسة على البيئة بالرّغم من اعتراف المحاسبين بوجود هذه التأثيرات.

ولقد أوضحت اللّجنة أنّه لا توجد أسس وقواعد تتمتّع بالمصداقية لقياس وعرض التّكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية النّاتجة عن نشاط المؤسّسة، واقترحت تقديم إفصاح سردي روائي لجهود المؤسّسة في حل المشاكل البيئية وذلك في صورة ملاحظات هامشية ملحقة بالقوائم المالية.[1]

ثانيا: مجموعة عمل خبراء الأمم المتحدة: وجّهت مجموعة عمل خبراء الأمم المتحدة للمعايير والتّقارير المحاسبية الدولية 1990، الاهتمام إلى مواضيع الإفصاح البيئي، فدعت المؤسّسات إلى الإفصاح عما يلي:

- ✓ السياسة البيئية للمؤسّسة.
- ✓ الإنفاق البيئي خلال الفترة المحاسبية.
- ✓ الإنفاق البيئي المتوقع مستقبلا (الالتزامات البيئية الطّارئة مع تقدير التّكاليف الاختيارية ونصف الاختيارية للتّنظيف والتّصحيح البيئي).

[1] رضوان حلوة حنان، "**بدائل القياس المحاسبي المعاصر**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص269.

ثالثا: العمل الجماعي للمنظمات المحاسبية: تحت إشراف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA 1993، درس مجموعة خبراء في المحاسبة البيئية كل من AICPA وهيئة معايير المحاسبة **المالية** FASB واللّجنة الفيدرالية الحكومية لتبادل الأوراق المالية SEC، موضوع المعايير والإرشادات "المحاسبية، وتمّ مناقشة ما يلي:[1]

- ✓ مشكلة ممارسة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP للموضوعات المتعلقة بالبيئة، ومعالجتها بالقوائم المالية.
- ✓ التّعرف على الأمور البيئية والتّي تحتاج إلى معيار محاسبي صادر من جهة مسؤولة، وإمكانية تقييمه.
- ✓ إعطاء نقطة البداية لوضع مرشد في تطبيق المعايير المحاسبية الموجودة والمرتبطة بالأمور البيئية.

رابعا: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: أصدر المعهد عام 1996 معيار معالجة الالتزامات البيئية، ويتضمّن هذا المعيار إرشادات مكثّفة جديدة وشاملة تتعلق بالمحاسبة البيئية، وفقا لهذا المعيار يشتمل الافصاحات عرض الميزانية وقائمة الدّخل، إضافة إلى نوعين من الافصاحات وهما: الإفصاح المحاسبي عن المبادئ المحاسبية والإفصاح عن الخسائر الطارئة والممكنة العلاج.

المطلب الثاني: نماذج الإفصاح عن المعلومات المتعلّقة بالأنشطة البيئية.

يمكن إعداد أربعة نماذج أساسية للتّقرير عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسّسة، تلحق في جزء تكميلي للقوائم المالية المنشورة، وهذه النماذج هي:[2]

1. **قائمة ربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية:** تهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية المفروض بقرارات سيادية على الربح، كذلك أثّر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية.

كما توضح ما تتحمله المؤسّسة من تكاليف لأجل الالتزام بمسؤوليتها البيئية المختلفة، حيث تظهر هذه التّكاليف مصنفة حسب طبيعتها (إجبارية أو اختيارية)، وتتمثل هذه التّكاليف في تكلفة عملية الرقابة على تلوّث الهواء، تكلفة معالجة المخلفات السائلة، تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة، وتظهر أهمية هذه القائمة في مجال تقييم أداء المؤسّسة، حيث توضّح ما تتحمله المؤسّسة من تكاليف بيئية، ومدى التزامها بمسؤوليتها البيئية.

[1] نجوى عبد الصمد، "**المحاسبة عن الأداء البيئي– دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو–14001**"، مرجع سابق، ،ص ص81.82.

[2] محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سابق 237.219.

الجدول رقم (1.2): يوضّح قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

عن السنة المنتهية في / / 20

صافي الربح المحاسبي				Xx
يضاف إليه				
أولا:أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية.				
1. مجال المساهمات البيئية:				
تكلفة عمليات الرقابة على تلوّث الهواء.	xx			
تكلفة معالجة المخلفات السائلة.	xx			
تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة.	xx	xx		
2. مجال المساهمات العامة:				
فروق توظيف عمالة زائدة.	xx			
فروق توظيف المعوّقين.	xx			
إعانات ومنح إضافية للعاملين.	xx			
فروق خدمات النّقل والمواصلات.	xx	xx		
تكلفة خدمات إسكان للعاملين.	xx			
تكلفة مركز حضانة أطفال العاملين.	xx	xx		
خسارة التّسعيرة الجبرية.	xx			
3. مجال الموارد البشرية:				
تكلفة تدريب العاملين.		xx		
تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي.			xx	(xx)
4. مجال المنتج:				

تكلفة الرقابة المواصفات القياسية للجودة.				
تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج.				
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية.				
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية.				
ثانيا:أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية:				
1.مجال المساهمات البيئية:				
تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوّث الهواء.	xx			
تكلفة المعالجة الإضافية للمخلّفات السائلة.	xx xx	xx		
تكلفة التّحسينات الإضافية للمظهر الجمالي للبيئة.	Xx xx			
2.مجال المساهمات العامة:				
مقابل تدعيم هيئات ومؤسّسات الخدمة العامّة.	xx			
تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة.	xx			
تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة.	xx			
تكلفة خدمات إسكان.	xx	xx		
تكلفة خدمات نقل ومواصلات.	Xx			
إعانات ومنح إضافية للعاملين.	xx			
3.مجال الموارد البشرية:	xx	xx		
تكلفة خدمات تعليمية للعاملين.				
تكلفة خدمات صحية للعاملين.	Xx			
تكلفة تدريب غبر العاملين.	xx			
4.مجال مساهمات المنتج:		xx		

تكلفة عملية الرقابة الإضافية على الجودة.				
تكاليف اختبارات إضافية لأمان المنتج.			Xx	
			Xx	
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية				
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية.				Xx
صافي الربح المعدل (عائد الوظيفة الاقتصادية).				

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص219.

1.قائمة المركز المالي المعدّلة بتأثيرات المساهمة البيئية: وتهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي وما يقابلها من أموال خصّصتها المؤسّسة لاقتنائها، حيث يتمّ إعداد هذه القائمة بإعادة عرض مكونات الأصول والخصوم التّي تتضمنّها قائمة المركز المالي التقليدية، فتظهر الأصول الخاصّة بالأنشطة البيئية وما يقابلها من خصوم بصورة منفصلة عن الأصول والخصوم الخاصّة بالأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم (2.2): يوضح قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة البيئية والاجتماعية.

في / / 20

مجموع صافي الأصول			xx
(يخصم منه).			
1) صافي الأصول الخاصّة بمجال المساهمات البيئية:			
مباني وإنشاءات الرقابة على التلوّث.		xx	
أجهزة الرقابة على تلوّث الهواء.		xx	
معدّات تنقية المخلّفات السائلة.		xx	
نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة.		xx	
مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية		xx	
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية.			

2) صافي الأصول الخاصّة بمجال المساهمات العامة:	xx		
مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة.		xx	
مباني سكنية للعاملين.			
منشآت ووسائل الترفيه.			
وسائل نقل ومواصلات.	xx		
معدّات وأجهزة طبية.	xx		
مخزون المستلزمات الطبية.	xx		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة.	xx		
3)صافي الأصول الخاصّة بمجال الموارد البشرية:	xx		
مباني وإنشاءات مركز التدريب.	xx		
وسائل ومعدات التدريب.	xx		
معدّات وأجهزة رقابة بيئة العمل.			
مخزون مهمات وقاية العاملين.			
مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية.		xx	
4) صافي الأصول الخاصّة بمجال المنتج:	xx		
أجهزة الرقابة على جودة المنتج.	xx		
أجهزة اختبار أمان المنتج.			
مخزون ملصقات ونشرات.			
مجموع صافي أصول مجال المنتج.		xx	
مجموع صافي الأصول الخاصّة بالأنشطة البيئية والاجتماعية.			

مجموع صافي الأصول الخاصّة بالأنشطة الاقتصادية.			
مجموع الخصوم.	xx		
(يخصم منه)	xx		
مقابل تمويل الأصول الخاّصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية.	xx		
مقابل تمويل الأصول الخاصّة بالأنشطة الاقتصادية.		xx	
			xx
			xx

المصدر: محمد عبّاس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، ط1، المكتب الجامعي الحديث 2007، ص ص227.228.

2. تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدّد الأبعاد:

يهدف هذا التّقرير إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس التّأثيرات البيئية الكلية لأنشطة المؤسّسة، ويتميّز عن القائمتين السابقتين بالمزايا التالية:

يوفر معلومات تعكس نتائج قياس العمليات البيئية التّي يتطلبها القائمتين السابقتين، يتمّ عرض المعلومات البيئية التّي تمّ إنجازها فعلا، المعلومات التّي يتضمّنها هذا التقرير تضفي دلالة بيئية أكثر وضوحا لتأثيرات المساهمات البيئية بما يفيد في تقييم فعالية الموارد المستخدمة.

الجدول رقم (3.2): يوضّح تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

أولا: مجال المساهمات البيئية:

العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية	وحدة القياس	المستويات القياسية	المستويات الفعلية	الانحرافات
1.عناصر مسببة لتلوّث الهواء:				
أول أكسيد الكربون.	مجم/م3			
ثاني أكسيد الكربون.	مجم/م3			
.....	.....			
الضوضاء.	ديسيبل			
2.عناصر مسببة لتلوّث المياه:				
درجة الحرارة .	جزء /مليون			
الأكسجين الحيوي.	جزء /مليون			
.....	.....			
3.عناصر مسببة لتلوّث التربة:				
أملاح ذائبة.	جزء /مليون			
الكبريتيدات.	جزء /مليون			
.....	.....			

ثانيا: مجال المساهمات العامة:

البـــيان	المقـــدار
1-توفير فرص عمالة:	
عدد العاملين بالمؤسّسة.	
نسبة العاملين من الذكور.	
نسبة العاملين من الإناث.	
عدد العاملين الذّين يزيدون عن احتياجات المؤسّسة.	
عدد العاملين المعوّقين.	
نسبة العاملين المعوّقين لإجمالي عدد العاملين.	
2-الرفاهة المادية للعاملين:	
متوسط الأجر في المؤسّسة.	
متوسط الأجر في الصناعة.	
نسبة الزيادة (النّقص) في متوسط الأجر عن متوسط الصناعة.	
3-عناصر مسببة لتلوّث المياه:	
عدد الوحدات السكنية.	
عدد الأسر المستفيدة.	
عدد أفراد الأسر المستفيدة.	
نسبة مساحة الأرض المقامة عليها المباني لإجمالي مساحة المؤسّسة.	
4-الخدمات المواصلات:	

عدد السّيارات المخصّصة لنقل الأفراد. عدد المستفيدين بخدمة النقل. نسبة المستفيدين بخدمة النقل لإجمالي عدد العاملين. **5-الخدمات الصحية:** عدد الأسر المتاحة بالوحدة الصحية. عدد الأطباء العاملين بالوحدة الصحية عدد المستفيدين من الخدمات الصحية. متوسط عدد المترددين على الوحدة الصحية في اليوم. نسبة مساحة الوحدة الصحية للمساحة الكلية للمؤسسة. **6-رعاية مجموعات خاصّة:** عدد الأسر المستفيدة من خدمة مركز رعاية الطفولة. عدد الأطفال بمركز رعاية الطفولة. عدد العاملين بمركز رعاية الطفولة وعدد المستفيدين من الخدمات الترفيهية.	

ثالثا: مجال الموارد البشرية:

البـــيان	**المقـــــدار**
1-التّدريب: عدد العاملين المستفيدين من برنامج التدريب.	

نسبة العاملين المستفيدين من التدريب لإجمالي العاملين بالمؤسّسة. عدد العاملين الذّين تم ترقيتهم بعد التدريب. عدد المستفيدين من التّدريب من غير العاملين بالمؤسّسة. **2-الأمن الصناعي:** معدّل تكرار الإصابة بالمؤسّسة. معدل تكرار الإصابة في الصناعة. معدل شدة الإصابة في المؤسّسة. معدل شدة الإصابة في الصناعة. نسبة التّعرض لإصابات العمل في المؤسّسة. عدد المصابين بإصابات العمل. عدد حالات الوفاة بسبب إصابات العمل. عدد حالات العجز الكلّي نتيجة إصابات العمل. عدد حالات العجز الجزئي نتيجة العمل.	

معايير ومستويات الأمان للمواد الضارة بالصحة:

المـــادة	وحدة القياس	المستويات القياسية	المستويات الفعلية	الانحرافات
الوطأة الحرارية. شدة الإضاءة. الضوضاء.	درجة مئوية شمعة/قدم ديسيبل			

الأتربة.	مجم/م3			
الأدخنة	مجم/م3			
ثاني أكسيد النيتروجين.	مجم/م3			
.....	.....			

رابعا: مجال المنتج:

البـــــيان	المقـــدار
1-جودة المنتج:	
عدد شكاوى العملاء من مستوى الجودة.	
كمّية المنتج المرتدة من العملاء لعدم الجودة.	
عدد ساعات إصلاح المنتج ليتمشى مع مستويات الجودة.	
2-أمان المنتج:	
عدد الحوادث الناتجة عن استخدام المنتج.	
عدد شكاوى العملاء من الاستخدام غير الآمن للمنتج.	
عدد ساعات إصلاح المنتج لتحقيق الاستخدام الأمن له.	

المصدر: محمد عبّاس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص ص234.231.

4.القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية: تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات تعكس نتائج القياس النّقدي للعمليات البيئية المؤدّية إلى انحرافات غير ملائمة في الأداء البيئي، حيث تساعد هذه المعلومات في التّعرف على قيمة التّأثيرات السالبة التّي تؤدي إلى الأضرار البيئية، وتعتبر هذه القيمة عن التّكاليف التّي ينبغي أن تتحمّلها المؤسّسة للوفاء بمسؤوليتها البيئية.

الجدول رقم (4.2): يوضح القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية عن السنة المنتهية في // 20

البيان	القيمة	
أولا: مجال المساهمات البيئية:		
قيمة الضرر الذّي يصيب الأفراد بسبب تلوّث الهواء.	xx	
قيمة الضرر الذّي يصيب الموارد بسبب تلوّث الهواء.	xx	
نصيب المؤسّسة من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوّث الهواء.	xx	
قيمة أضرار عدم تنقية المخلّفات السائلة.	xx	
نصيب المؤسّسة من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوّث المياه والتربة.	xx	
إجمالي التّأثيرات السالبة.		xx
ثانيا: مجال المساهمات العامة:		
مقابل عدم توظيف المعوقين.	xx	
مقابل عدم توفير وسائل نقل ومواصلات.	xx	
مقابل عدم توفير خدمات رعاية الطفولة.	xx	
إجمالي التّأثيرات السالبة.		xx
ثالثا: مجال الموارد البشرية:		
قيمة أضرار إصابات عمل أدّت إلى:		
التّوقف عن العمل للعلاج.	xx	
	xx	

العجز الجزئي.	xx	
العجز الكلّي.	xx	
الوفاة المبكرة.		
إجمالي التّأثيرات السالبة.		xx
رابعا: مجال المنتج:		
قيمة أضرار ناتجة عن:		
عدم تحقيق المستويات القياسية للجودة.		
عدم أمان استخدام المنتج.		
إجمالي التّأثيرات السالبة.	xx	xx
	xx	
إجمالي التّأثيرات السالبة نتيجة عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.		
		xx

المصدر: محمد عبّاس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص237.236

المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة البيئية.

يصاحب عملية الإفصاح بعض المشاكل التّي تؤثر بصورة أو بأخرى على سلوك متخذي القرار، ويمكن تقسيم تلك المشاكل إلى الآتي:

أولا: المشاكل المتعلقة بالمعلومات التّي يتمّ الإفصاح عنها: تمثّل التقارير والقوائم المالية الأداة الرئيسية لنقل وإبلاغ المستفيدين من المعلومات التّي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء واتّخاذ القرارات والوقوف على قدرة الوحدة لتحقيق أهدافها، وحتّى يمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات يتطلب ذلك ما يلي: [1]

- ✓ أن تكون تلك المعلومات ملائمة.
- ✓ أن تكون مفهومة من قبل المستفيدين.

ونظرا للتّباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف، فإنّه من الطبيعي أن تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم، وقد قسم البعض هذه الأطراف إلى الآتي:

1. **أطراف داخلية:** وتتمثّل هذه الأطراف في كل من الإدارة والعاملين.
2. **أطراف خارجية:** وتتمثّل في كل من: حملة الأسهم، العملاء، المستثمرون، نقابات العمال، جهات حكومية، المجتمع.

وممّا سبق يتّضح حاجة جميع الأطراف إلى المعلومات ولكي تفي هذه المعلومات باحتياجات الجهات المختلفة، يتطلب أن تكون هذه البيانات مفهومة ودقيقة وشاملة لأنشطة الوحدة، ويرى البعض أنّ هذه البيانات يجب أن تغطي الأوجه الآتية:

- ✓ الأنشطة الخاصّة بالموارد البشرية.
- ✓ الأنشطة الخاصّة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
- ✓ الأنشطة الخاصّة بالمنتج.
- ✓ الأنشطة الخاصّة بالمجتمع.

ثانيا: المشكل المتعلق بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية:

لا يوجد اتفاق بين الكتّاب على المعايير المحاسبية التّي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتّأثيرات المترتبة على الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية، وإنّ معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصّة بالأنشطة البيئية، فترى جمعية المحاسبين الأمريكية أن هذه المعايير تتمثّل فيما يلي:

أ. **المعايير الأساسية:** وتتمثّل هذه المعايير فيما يلي:

- ✓ الملائمة.
- ✓ البعد عن التّحيز.

[1] خالد الخطيب،"**دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنه** "، مرجع سابق، ص ص160.161.

- ✓ القابلية للفهم.

ب.المعايير الثانوية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ التوقيت السليم.
- ✓ القابلية للتحقق.
- ✓ الصرف المستقل.
- ✓ الكمال.
- ✓ القابلية للمقارنة.
- ✓ الإيجاز.

ت.الاعتبارات الإضافية: تتمثّل هذه الاعتبارات في كل من:

- ✓ مغزى البيانات.
- ✓ المركزية.
- ✓ الحيطة والحذر.
- ✓ القبول وحق الاعتراض.
- ✓ الثبات.
- ✓ القياس الكمّي.
- ✓ القياس النقدي.
- ✓ الفحص الدائم.
- ✓ القابلية للتقويم.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة الإطار النّظري للمحاسبة عن الأداء البيئي للمؤسّسة، فحاولنا التّطرق إلى كل ما له علاقة بالأداء البيئي، فتحدثنا في البداية إلى المسؤولية البيئية التّي ظهرت نتيجة الضغوطات والانتقادات الموجهة للمؤسّسة بخصوص المشاكل والأضرار التّي سبّبتها أنشطة المؤسّسة وتصرفاتها غير المسؤولة، مما استدعى الحديث عن ضرورة استحداث محاسبة جديدة لتكون أداة لتحديد وقياس تكلفة الأنشطة والمستلزمات البيئية واستخدام هذه المعلومات في صنع القرار، كما قمنا أيضا بدراسة الإفصاح المحاسبي للأداء البيئي فتوصلنا إلى أنّ الإفصاح المحاسبي يعدّ من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التّي تؤدي دورا هامّا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التّي تظهر في القوائم المالية.

كما تناولنا في نهاية هذا الفصل أهمّ الإسهامات العلمية والمهنية في مجال الإفصاح البيئي، وأهم نماذج التّقارير عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية، والمشاكل التّي قد تعرقل عملية الإفصاح عن هذه الأنشطة.



الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة قطر غاز.

تمهيد:

شكّل الفصلان السابقان الجانب النّظري لموضوع البحث محل الدّراسة والذّي يحمل عنوان "الإفصاح المحاسبي الكمّي والنّوعي عن الأداء البيئي في ظل تبنّي المؤسّسة للمسؤولية الاجتماعية"، حيث تمّ التّطرق في الفصل الأول لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات، وتسليط الضّوء على مختلف أبعادها وجوانبها وكيفية المحاسبة عنها، أمّا في الفصل الثّاني تمّ التّطرق إلى ما يعرف بالمحاسبة البيئية وكذا كيفية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها.

وفيما يخص هذا الفصل، سنحاول إسقاط مختلف هذه المفاهيم النّظرية على واقع مؤسّسة قطر غاز بهدف الإجابة عن فرضيات الدّراسة، والتّأكد من صحتها أو عدم صحتها، لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تقديم المؤسّسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: واقع اهتمام المؤسّسة محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: الإفصاح الكمّي والكيفي عن الأداء البيئي لمؤسّسة قطر غاز.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

استطاعت دولة قطر خلال ثلاثة عقود فقط أن تتحوّل من منتج للنّفط بكميات صغيرة إلى اكتساب مكانة متميّزة كمصدر موثوق للإمداد العالمي بالطّاقة، وأصبحت أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التّعرف على أكبر مؤسّسة رائدة ومختصّة في إنتاج الغاز في قطر، وسنقوم بتسليط الضّوء على مؤسّسة قطر غاز والتّعرف عنها عن قرب من خلال توضيح أهم الخدمات التّي تقدّمها ودراسة هيكلها التّنظيمي والتّعرف على أهم الأهداف التّي ترمي إلى تحقيقها مستقبلا.

المطلب الأول: لمحة حول المؤسّسة محل الدراسة.

تمثّل المؤسسة محل الدراسة أكبر مؤسّسة في العالم لإنتاج الغاز الطبيعي المسال LNG المعروفة باسم "مؤسّسة قطر غاز"، و هي أحد أهم فروع المؤسّسة الأم "قطر بترول"، تمارس نشاطها في مجال الغاز الطبيعي، حيث تنتج وتزوّد العالم ب 42 مليون طن متري من الغاز الطبيعي سنويا عبر مشاريعها الأربع: قطر غاز1، قطر غاز2، قطر غاز3، قطر غاز4.

الجدول رقم (3.1): يوضح بطاقة فنية لمؤسسة قطر غاز.[1]

اسم المؤسّسة	مؤسّسة قطر للغاز المسال المحدودة
تاريخ التّأسيس	1984/11/1
المقر الرئيسي	الدوحة، قطر
الشّكل القانوني	شركة مساهمة قطرية
الشركة الأم	قطر بترول
الصّناعة	الغاز الطبيعي المسال
الموقع الالكتروني	www.qatargas.com.qa

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المؤسّسة.

الفرع الأول: تاريخ نشأة المؤسّسة وتطورها.

تأسّست قطر غاز وحجر الأساس للغاز الطبيعي المسال في قطر، بموجب مرسوم أميري في سنة 1984، كمشروع مشترك بين قطر بترول "واكسون موبيل" وشركاء آخرون، وفي السّنوات التّالية بدأت المؤسّسة في تطوير حقل الشّمال الذّي تمّ اكتشافه سنة 1971م، وشيّدت أول ثلاث قطارات للغاز الطبيعي المسال،حيث تمّ بناء القطارات في السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي.

[1] البوابة القانونية القطرية الميزان، مرسوم رقم 44لسنة1984م لتأسيس مؤسسة قطر للغاز المسال المحدودة متاح على الموقع الرسمي، https://www.Almeezan.qa، تاريخ الاطلاع على المعلومة2020/07/17م.

وفي عام 1992م، تمّ عقد اتّفاقية بيع وشراء مع مؤسّسة "تشوبوا اليابانية" للطّاقة الكهربائية، تتضّمن تسليم 4 مليون طن من الغاز الطّبيعي المسال سنويا على مدار 25 عاما، ليقوم بعد ذلك صاحب السّمو الأمير "حمد بن خليفة الثاني" سنة 1994م بافتتاح أوّل مشروع لقطر غاز لتطوير ثلاث خطوط إنتاج للغاز الطبيعي المسال، مع سعة إنتاج تبلغ 3.3 مليون طن سنويا.[1]

وفي سنة 1996م، تمّ إخراج أوّل إنتاج للغاز الطّبيعي المسال من رأس لفان، حيث قامت قطر غاز بإرسال أول شحنة للغاز الطّبيعي، وكانت أوّل عملية تسليم إلى اليابان في العام الموالي على متن ناقلة كيوفليت "الزيارة"، لتصل بعد ذلك إلى سعة إنتاجية تبلغ 7.38 مليون طن سنويا.

وتوالت التّطورات في مؤسّسة قطر غاز حيث وقّعت مجموعة من الاتّفاقيات، كان أبرزها اتّفاقية تأسيس قطر غاز2 سنة 2004م، ليليها بعد ذلك افتتاح أول مشروع لقطر غاز2 عام 2005م.

كما قام صاحب السّمو "الشّيخ الأمير حمد بن خليفة آل الثاني" أمير البلاد سنة 2006م، بافتتاح أوّل مشروع لكل من قطر3 وقطر4.

وصلت قطر غاز عام 2008م إلى سعة إنتاجية تبلغ 10.9 مليون طن سنوي، إلا أنّ الأزمة الاقتصادية التّي شهدها العالم آنذاك كانت سببا في تراجع أسعار الغاز والّنفط، ممّا جعل المؤسّسة تلجأ مؤقّتا إلى إعلان القوّة القاهرة في جانفي 2009 على إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وفي نفس السّنة قامت قطر غاز2 بتدشين أضخم خطّين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم (خطي الإنتاج 4.5).

في عام 2010م، احتفلت مؤسّسة قطر غاز بتحقيقها الهدف الوطني والوصول إلى 77 مليون من الطّن في السّنة لأول مرة، ممّا جعلها أكبر منتج للغاز الطّبيعي المسال، كما عرفت في نفس السّنة بدء تشغيل قطر غاز3 (الشروع في خط الانتاج6).[2]

قطر غاز4 (الشّروع في خط الانتاج7) سنة2001، بعدما أصبحت قطر غاز أكبر منتج للغاز الطّبيعي المسال في العالم، وفي عام 2013م.. تمّ توقيع اتّفاقية تعاون مشتركة لبناء مصفاة لفان وبدأ مشروع معالجة الديزل بالهيدروجين لإنتاج الديزل لأوروبا وفقا للمعايير الأوروبية في السّنة الموالية، كما انطلق مشروع استرجاع 90% من الغاز المتبخّر أثناء الشّحن، ممّا ساعد في تقليص انبعاثات الغازات الدفينة بمقدار1.7 مليون طن سنويا، كما تمّ بدء العمل بمشروع المحافظة على مستويات الإنتاج للمحافظة على الكفاءة الإنتاجية.

[1] قطر غاز، نبذة عن المؤسسة، متاح عل الموقع الالكتروني الرسمي https:// rabicwww.qatargas.com.a ، تاريخ الاطلاع على المعلومة 2020/07/2م.

[2] تقرير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز 2015،ص9.

وفي عام 2015م، وصلت مؤسّسة قطر غاز لمستوى الريادة في أداء السّلامة والبيئة والاقتصاد، وبقيت تعمل للحفاظ على هذا المستوى، وبحلول سنة 2018 اكتمل مشروع إدماج شركتي قطر غاز ورأس غاز لتكوين شركة عالمية مشغّلة للطاقة فريدة من نوعها، من حيث.. الحجم، الخدمة والاعتمادية، وهي قطر غاز حاليا.

ونظرا لما شهده العالم هذا العام اضطرّت هذه المؤسّسة إلى خفض مستوى إنتاجها بشكل مؤقّت وإعلان القوّة القاهرة بسبب وباء كورونا.

الفرع الثاني: ملكية مؤسّسة قطر غاز.

تأسّست بين المكتتبين بإذن من حكومة دولة قطر شركة مساهمة قطرية، طبقا لأحكام القانون رقم 11 لسنة 1981م بشأن الشركات التّجارية، برأس مال مصرّح به بلغ 500000000 خمسمائة مليون ريال قطري موزّع على خمسة ملايين سهم، القيمة الاسمية للسّهم الواحد 100 مائة ريال قطري، يتشكّل مجلس إدارة هذه المؤسّسة من 11عضو: ثلاثة منهم يقومون بتمثيل المؤسّسة الأم قطر غاز، وثمانية منهم يمثّلون بقيّة المساهمين.[1]

ومن خلال الجدول التّالي سنوضّح حصّة مساهمة كل شريك في مؤسّسة قطر غاز:

الجدول رقم (3.2): يوضح ملاّك المؤسّسة ونسبة مساهمتهم.

الشركاء المساهمون	نسبة الملكية						
	قطرغاز 1 عمليات المصب	قطرغاز 1عمليات المنبع	قطر غاز خط الانتاج4	قطرغاز 2 خط الإنتاج 5	قطرغاز 3 خط الانتاج6	قطرغاز 4خط الانتاج 7	مصفاة لفان
قطر للبترول	65%	65%	70%	65%	67.5%	70%	51%
اكسون موبيل	10%	10%	30%	18.3%	_	_	10%
توتال	10%	20%	_	16.7%	_	_	10%

[1] البوابة القانونية القطرية الميزان، مرسوم رقم 44لسنة1984م لتأسيس مؤسسة قطر للغاز المسال المحدودة، الموقع الرسمي https://www.Almeezan.qa، تاريخ الاطلاع على المعلومة2020/07/17م .

ميت سوي	7.5%	2.5%	_	_	1.5	_	4.5%
مار وبيني	7.2%	2.5%	_	_	_	_	4.5%
كونك وفيليبس	_	_	_	_	30%	_	_
رويال داتش شل	_	_	_	_	_	30%	_
ايديمتسو	_	_	_	_	_	_	10%
كوسمو	_	_	_	_	_	_	10%

المصدر: تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر لسنة 2012، ص9.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسّسة.

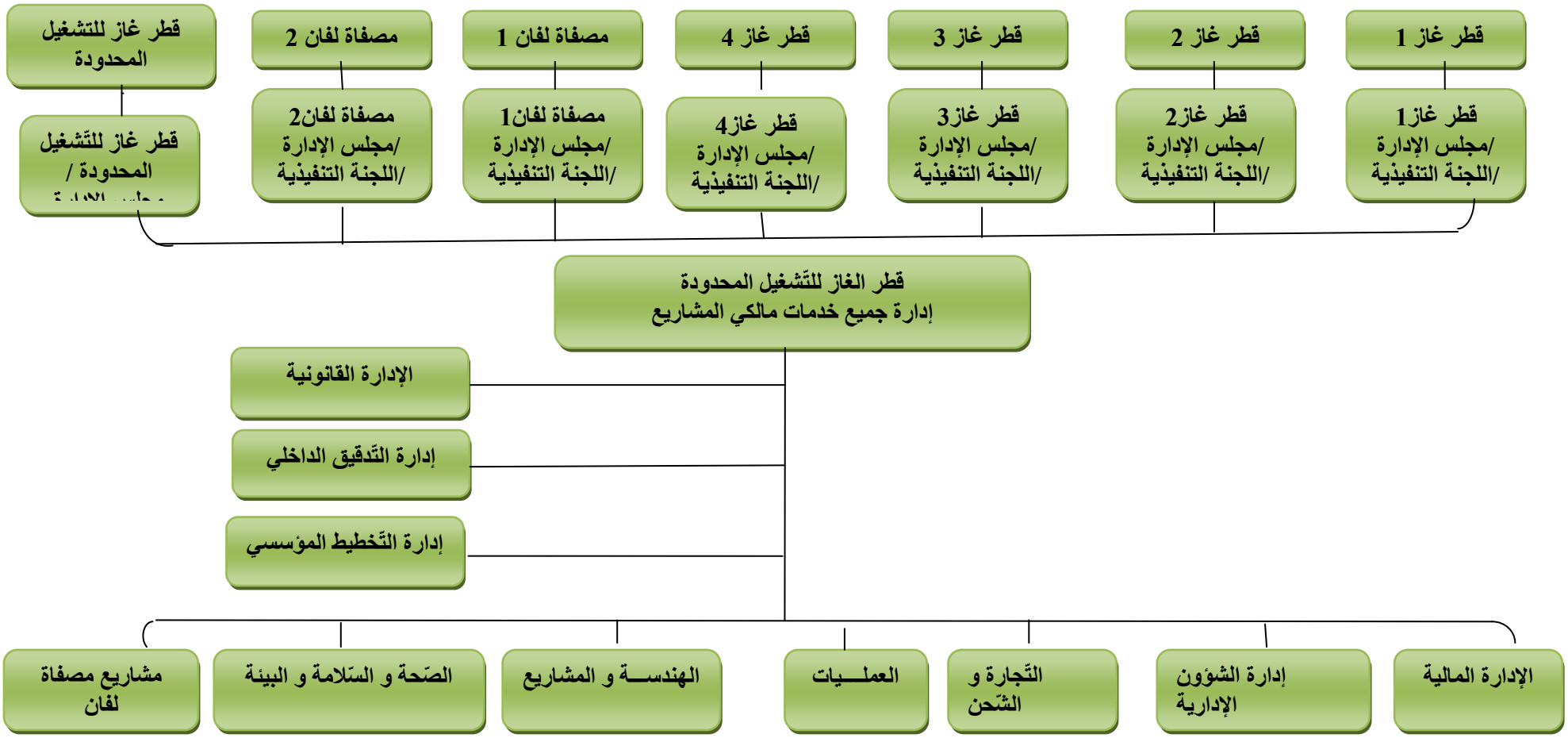
استطاعت مؤسّسة قطر غاز إنهاء كافّة مشاريع التّوسع بنجاح، لتصبح الآن أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، فهي تشغل حاليا أربع مرافق لإنتاج الغاز الطّبيعي المسال هي: "قطر غاز1، قطر غاز2، قطر غاز3، قطر غاز4"، وبما في ذلك العمليات البريّة والبحرية، حيث تقوم بعملياتها البحرية في مجمع حقل الشمال (برافو)، وتقع عملياتها البريّة داخل مدينة رأس لفان الصناعية.

الجدول رقم (3.3): نبذة عن مرافق الغاز الطبيعي المسال في مؤسّسة قطر غاز.

المعايير	قطر غاز1	قطر غاز 2	قطر غاز3	قطر غاز4
عدد خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال	3	2	1	1
الطاقة الإنتاجية لكل خط	3.3مليون طن سنويا	7.8مليون طن سنويا	7.8مليون طن سنويا	7.8مليون طن سنويا
عدد النّاقلات	11	14	10	9
حمولة كل ناقلة	138.500م3	210.000_ 266.000 متر مكعب		
تاريخ أول شحنة	1996	2009	2010	2011
الأسواق الرئيسية	اليابان، اسبانيا	المملكة المتحدة أوروبا، أسيا.	عالميا	عالميا

المصدر: تقرير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز لسنة 2012، ص11.

الشكل رقم (3.1): الهيكل التشغيلي لمؤسسة قطر غاز



المصدر: تقرير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز 2015،ص20.

المطلب الثالث: مهام المؤسّسة وأهدافها.

تظهر أهمّية المؤسّسة جليّا من خلال ميدان عملها ألا وهو إنتاج الغاز الطّبيعي المسال، فهي تلتزم بتوريد هذه المادّة على مستوى العالم من أجل طاقة نظيفة وموثوق فيها.

الفرع الأول: نطاق عملها.

تتولّى قطر غاز إنتاج وتسويق وشحن الغاز الطبيعي المسال وغيره من المنتجات المشتقّة (المكثّفات، البروبان، البيتان، الكبريت، الهليوم، لنافتا، وقود الطائرات وزيت الغاز) لعملائها في مختلف أنحاء العالم، في ظل التزام شديد بالجداول الزمنية المتّفق عليها.. وتنحصر أعمالها فيما يلي:[1]

أولا: استخراج الغاز: يتمّ استخراج الغاز الطّبيعي من أكثر من 80 بئرا، وينقل عبر أنابيب تحت سطح البحر من المنبع حقل الشمال إلى مدينة رأس لفان الصناعية.

ثانيا: فصل الغاز عن المكثّفات: يفصل الغاز عن المكثّفات بحيث تستقرّ المكثّفات في القاع وتنقل للتّخزين ليتمّ تصديرها، وينقل الغاز في واحدة من سبع خطوط إنتاج ليتمّ تحويله إلى غاز طبيعي مسال.

ثالثا: الإسالة والتّكرار: لإعداد الغاز للتّصفية يتمّ فصل الشّوائب مثل الكبريت وثاني أكسيد الكربون والماء، ويتمّ استخراج الغاز من خلال عملية التّبريد، وأثناء العملية يتمّ استخراج مجموعة من المنتجات المصاحبة وينقل الغاز في صهاريج التّخزين قبل البدء في تحميله بالنّاقلات، وتشغل قطر غاز واحدة من أكبر محطّات تكرير المكثّفات في العالم، ومن خلال هذه المكثّفات يتمّ إنتاج مجموعة منتجات أخرى مشتقّة من الغاز بما في ذلك: غاز البترول المسال، الهليوم، الكيروجيت، زيت الغاز.

رابعا: التّسويق والتّوزيع: يتمّ نقل الغاز الطّبيعي المسال لمختلف أنحاء العالم عن طريق أسطول من السّفن التّي يزيد عددها عن 40 ناقلة مؤجّرة لمدة طويلة ومصمّمة خصيصا لقطر غاز، وتجهّز الموانئ حول العالم لاستقبال السّفن الغاز الطبيعي المسال من قطر غاز، حيث بنيت هذه الموانئ لتكون جزءا من المشروعات المكتملة الخاصّة بالمؤسّسة، وتشارك قطر غاز في حملات التّسويق عبر مكاتب الاتّصالات التّي تعمل بدوام كامل في اليابان الصين وتايلاند.

خامسا: الاستهلاك: تتمثّل غالبية عملائها في شركات إنتاج الكهرباء التّي تستخدم الغاز الطّبيعي المكرّر لتوليد وتوزيع الكهرباء، وتقوم بعض الشّركات بتوصيل الغاز الطّبيعي للمنازل والشّركات بصورة مباشرة، ومؤخّرا بدأت قطر غاز في بيع الديزل منخفض الكبريت إلى شركة الوقود الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية.

أولا: الركائز التّي تقوم عليها المؤسّسة:

تحرص المؤسّسة على الاعتناء بجميع كوادرها البشرية وحماية أصول منشآتها والحفاظ على البيئة، وتحرص كذلك على تحقيق معدّلات عالية بشكل مستمر من القيمة والعوائد لشركائها ومساهميها، وتقوم

[1] تقرير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز لسنة 2014، ص11

بذلك بناءا على بيان توجيهي يرتكز على مجموعة من الأولويات هي: "الأداء في مجالات السلامة والصّحة والبيئة، كوادر مهنية عالية الأداء، اعتمادية وكفاءة عمليات التشغيل، تنفيذ مشاريع ذات جودة من دون أخطاء وإرضاء العملاء والأداء المالي".

ثانيا: القيم التّي تسير عليها المؤسّسة:

تقوم هذه المؤسّسة بتثمين شركائها وأصحاب المصالح من خلال:[1]

1) **تبنّي بيئة خالية من الحوادث والإصابات:** حيث أنّ سلامة موظّفيها وعمليات التّشغيل من أولوياتها، ويتضّح التزاماتها وأفعالها.

2) **تقدير موظّفيها:** حيث تعتز وتفتخر بجميع موظّفيها وعائلاتهم، وتقوم ببناء بيئة تحثّ على العمل الجماعي والتّعاون والثّقة.

3) **المحافظة على سمعة جيّدة:** قطر غاز مؤسّسة تتمتّع بالنّزاهة والتّواصل بكل صدق وشفافية، وتحافظ على أعلى المعايير الأخلاقية.

4) **السّعي لتحقيق أداء متميّز ورائد:** تحرص على أعلى معايير الجودة أثناء القيام بأعمالها، وتسعى إلى الابتكار وتحسين الأداء وتحقيق التّكلفة المثلى وضمان التّطور المستمر، بحيث توضع مصلحة المؤسّسة في المقام الأول دائما.

5) **الاهتمام بمجتمع عملائها:** حيث تقوم بوضع جميع عملائها المحليين والأجانب في قلب العمل.

قامت المؤسّسة بوضع هذه الرّكائز والقيم لتعمل في انسجام تام لإرساء خططها التّنموية، ولتحقيق هدفها العام المتمثّل في ضمان ديمومة العمليات في قطر غاز، بالإضافة إلى سعيها نحو توفير خدمات محسّنة مستقبلا من خلال زيادة نسبة الموثوقية والكفاءة والفعّالية، من خلال تركيز جهودها على إيجاد ثقافة واحدة توحّد صفوف أفرادها تحت مجموعة من القيم المشتركة والممارسات المثلى.

[1] تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز لسنتي 2016و2018 ص ص 13.10بتصرف

المبحث الثاني: واقع اهتمام المؤسّسة محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية.

موضوع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، من المواضيع التّي استحوذت على اهتمام العديد من المؤسّسات في الآونة الأخيرة، لأنّها أدركت أنّها غير منعزلة عن المجتمع، وتنبّهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النّشاطات التجارية.

وتعدّ مؤسّسة قطر غاز كنموذج ناجح للمؤسّسات العربية النّفطية في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التّعرف على واقع الاهتمام الذّي توليه المؤسّسة محل الدّراسة إلى جوانب المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: الاهتمام بجانب الصّحة والسّلامة والأداء البيئي

الفرع الأول: جانب الصحة والسلامة.

تولي قطر غاز مسألة الصّحة والسّلامة أهمّية كبرى، فعلى مدار السّنين الماضية خصّصت المؤسّسة جزءا كبيرا من مواردها لدعم الفعاليات والحملات التّي تركّز على هذا الموضوع، لأنّها تعلم جيدا أنّ هذا الجانب ليس مجرد مجموعة من السّياسات والإجراءات، وإنّما هي قيمة أساسية تشكّل سلوكياتها وتصرفاتها، ليس في مكان العمل وحده وإنّما في جميع ما تقوم به خلال نشاطها اليومي. فهي تساهم بفعّالية في المبادرات التّي تعمل على تعزيز إتباع السّلوك الأمني ورفع الوعي العالمي بالمشاكل الصّحية، ودعم المحتاجين للعلاج الطّبي لتحقيق رفاه السّكان.

وفيما يلي أهم المبادرات والممارسات التّي شاركت بها قطر غاز:[1]

- ✓ **رعاية أول مؤتمر طبي قطري دولي:** كانت قطر غاز الراعي الرسمي لمؤتمر ومعرض صحة قطر، وقد قدّمت الدّعم لهذا الحدث الهام الذّي عرض أحداث تقنيات الرعاية الصّحية لجمهور قطر، واستضاف هذا الحدث إلهام أخصّائيين كبار في مجالات طبية متعدّدة، وأتاح لهم مشاركة معارفهم وخبراتهم مع العديد من الكوادر الطّبية التّي تقدّم خدمات الرعاية الصّحية للبلاد.

- ✓ **تقديم الدّعم لجهود رعاية الأطفال المصابين بالسّرطان:** تقدّم مؤسّسة قطر غاز الدّعم للعمل الإنساني الذّي يقوم به مركز سرطان الأطفال في لبنان، من خلال تقديم الدّعم واستضافة حفل العشاء المخصّص لجمع التّبرعات لدعم مركز سرطان الأطفال في لبنان، كما أنّ مؤسّسة قطر غاز قدّمت الدّعم أيضا لمؤسّسة أورام الدّماغ عند الأطفال في الولايات المتّحدة الأمريكية

[1] خديجة بالحياني، "**واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية–دراسة حالة مؤسسة قطر غاز**–"، مجلة الاقتصاد الجديد،الجزائر ، 2019، ص379.380

- ✓ وشاركت في العشاء السّنوي المخصّص لجمع التّبرعات لصالح هذه المؤسّسة.
- ✓ **حملات التّبرع بالدّم التّي تنظّمها مؤسّسة قطر غاز:** تنظّم قطر غاز حملات للتّبرع بالدّم كل عام، حيث تمّ تنظيم هذه الحملات سنويا على مدار سبع سنوات الماضية، وحضت الحملات بدعم موظفي المؤسّسة.
- ✓ **دعم برامج تأهيل مدمني المخدرات وبرامج التّوعية:** تقوم قطر غاز بدعم البرامج التّي يقدّمها مركز "أرشدني" في مجال الإرشاد والتّأهيل والتّدريب والوقاية من تعاطي المخدّرات.[1]
- ✓ **تشجيع السّلامة المرورية:** تستمر قطر غاز في تشجيع السّلامة المرورية بصفتها مؤسّسة ذات مسؤولية اجتماعية تقدّر حياة الإنسان تقديرا عاليا، حرصا منها على زيادة أثر حملاتها على الجمهور تقوم بتنظيم هذه الحملات لتتوافق مع مناسبات عامّة وأحداث تستقطب جمهورا واسعا. وبالتّعاون مع إدارة المرور في وزارة الدّاخلية في دولة قطر، كما أنّها على مدى السّنوات الماضية قامت برعاية حملة شهر رمضان للسّلامة المرورية، وأطلقت إعلانا تجاريا عبر مجموعة من القنوات التلفزيونية باسم "سلامة الطريق في رمضان" لزيادة الوّعي الاجتماعي بأهمّية القيادة الآمنة.
- ✓ **تقييم المخاطر المدرك:** هو برنامج يعنى بالسّلامة يتطلب قيام الموظفين المسئولين عن مهمّة معيّنة بإجراء تقييم مخاطر فردي وذهني للمهام، يساعد على تحديد أيّ تصرفات غير أمنية وظروف خطرة قد أغفلت أثناء التّحضير للعمل أو تنشأ أثنائه.

الفرع الثاني: الاهتمام بالجانب البيئي.

تلتزم مؤسّسة قطر غاز بمسؤوليتها البيئية كمؤسّسة عاملة في قطاع الطّاقة، كما أنّها تلتزم بدعم تنمية قطر على نحو مستدام، والحفاظ على البيئة لأجيال قادمة في إطار تحقيق راية قطر2030.

وتواصل دعمها للحلول البيئية الرائدة التّي تستهدف تحسين الأداء البيئي لمرافق إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بمراعاة أعلى معايير حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد من المتطلبات الأساسية بلائحة العمل الخاصّة بمؤسّسة قطر غاز، والدّليل على هذا تطوير نظام شامل لإدارة البيئة طبقا لمعايير الايزو 14001، كما أنّها قامت بمجموعة من البرامج في هذا المجال، أهمّها برنامج إدارة انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الذّي ينجز سنويا طبقا لمعايير دولية بالإضافة إلى برنامج إعادة التّدوير وإعادة استخدام المياه، كما أنّها ركّزت على تطوير نظام شامل لإدارة المخلّفات يخدم مرافق الإنتاج ويهدف إلى الحد من المخلّفات، وخلال السّنوات الماضية اشتهرت قطر غاز بأدائها الذّي يراعي المعايير البيئية

[1] تقرير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز لسنة2014، ص71.

ومبادراتها المتواصلة للحفاظ على الجانب البيئي، وفي ما يلي نحصر أشهر ما قامت به مؤسّسة قطر غاز في هذا المجال:[1]

- ✓ **معرض قطر غاز للبترول للبيئة:** استمرت قطر غاز في دعم معرض قطر غاز للبترول للبيئة منذ تأسيسه إلى غاية اليوم، حيث ومن خلال هذا المعرض توجد مجموعة واسعة من المبادرات البيئية والتّعليمية والتّنفيذية كل عام.

- ✓ **مشروع الحفاظ على الشعاب المرجانية:** تبنّت قطر غاز مشروعا ضخما يهدف إلى نقل الشعاب المرجانية إلى منطقة حدّدتها وزارة البيئة كمنطقة دراسات علمية، وكمحمية طبيعية للحياة البريّة على المدى الطويل، وذلك ضمن رعاية قطر غاز للشّؤون البيئية.[2]

- ✓ **مشاريع تنظيف الشّواطئ:** يقوم موظفو مؤسّسة قطر غاز بتنفيذ برنامج للحفاظ على شواطئ منطقة رأس لفان نظيفة وخالية من المخلّفات التي يلفظها البحر، كما أنّ المؤسّسة تواصل حملات تنظيف الشّواطئ بشكل دوري، ويتمّ ذلك بمشاركة فريق العمل ومجموعة من المتطوعين عن طريق التّخلص من النّفايات بطريقة تتوافق مع المعايير البيئية الصّارمة.

المطلب الثاني: الاهتمام بجانب الموارد البشرية.

ولأنّ المورد البشري هو الذّي يدير وينشئ المؤسّسة، والذّي يتحكّم ببقاء مواردها، والذّي يخطّط ويبتكر، والذّي ينظّم ويوجّه ويراقب في ظل عدم وجود البديل.. وباعتباره عنصر قابل للتّطوير والتّنمية وأيضا التّدريب، وكلما أنفقت عليه أكثر عاد عليك بالنّفع، فهو إذا العنصر الأكثر قوّة وغير قابل للتّعويض بأي عنصر في المؤسّسة.

ومؤسّسة قطر غاز هي إحدى المؤسّسات التّي أصبحت تدرك تماما أنّ تنمية الموارد البشرية وتعزيز ثقافة التّعلم، الابتكار، التّنويع والتّميز ينعكس بشكل إيجابي على مستوى أدائها، والدّليل على ذلك عملها الدؤوب على استقطاب قوّة عاملة متنوعة وذات كفاءة عالية وتنميتها وتشجيعها، كما أنّها تولي اهتماما متواصلا بالقوى العاملة لديها، عبر تقديم برامج ومبادرات عديدة تسلّط الضّوء على تطوير رأس المال البشري وإدارة مهارات الموظّفين، وذلك حفاظا على وضع المؤسّسة الرائدة على مستوى العالم وسمعتها، إضافة إلى طرح العديد من المبادرات التّي تهدف إلى إبقاء أفراد طاقم العمل مندمجين وفي رضا تام عن عملهم، ممّا يعمل على زيادة الولاء للمؤسّسة وضمان استمرارية العمل.

[1] تقرير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز 2014 ص70، وتقرير سنة 2016ص62

[2] تاج الدين عليار، فخرو، بيان توجيهات قطر غاز، مجلة الرائد المجلة الصادرة عن مؤسسة قطر غاز للتّشغيل المحدودة، قطر، 2016، ص30.

ومن بين النّشاطات التّي قامت بها مؤسّسة قطر غاز على نطاق تطوير العنصر البشري والاهتمام ما يلي:

- ✓ **برامج توفير فرص العمل للمواطنين القطريين أو ما يعرف بسياسة التّقطير:** تضل سياسة التّقطير تركيزا استراتيجيا لمؤسّسة قطر غاز تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030، وتعمل المؤسّسة على تحقيق نسبة تقطير لكوادرها المهنية تصل إلى 50% في وظائف ثابتة بحلول عام 2030، حيث

تركّز مؤسّسة قطر غاز على تعيين موظّفيها وتدريبهم والاحتفاظ بهم بهدف خفض نسبة الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، ونتيجة جهودها المبذولة لدعم التّقطير، حازت هذه المؤسّسة على"جائزة كريستال التّقطير"عدّة مرات.[1]

- ✓ **دعم المواطنين الخريجين والمتدربين:** تقوم مؤسّسة قطر غاز بدعم التّطوير المهني للمواطنين الخريجين والمتدربين في المؤسّسة، على أساس سجلهم الحافل بالتّميز في الدّراسة وقدرتهم على تبوء مناصب قيادية في هذا القطاع، حيث تقوم المؤسّسة بتعيين هذه الفئة مباشرة في المجالات الفنّية وغير الفنّية، وبمجرد التحاقهم بالمؤسّسة يستلمون خطة تنمية فردية مصمّمة بما يتناسب مع وظائفهم المتّفق عليها، كما تمّ إنشاء نظام دعم لكل مواطن قطري خريج يوفر لهم البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة لكل منهم في خطط التّنمية الفردية.

- ✓ **تنوّع القوى العاملة وتكافؤ الفرص:** تحظى قطر غاز بمعايير أخلاقية صارمة وسياسة لإدارة العلاقات بين الموظفين تطبّق على القوى العاملة، كما أنّها تكرّس مفهوم تكافؤ الفرص بحيث لا تتسامح في معاقبة إجراءات التّمييز في التّوظيف على أساس العرق، المعتقدات الدّينية، أو اللون، أو الجنس أو الإعاقات...الخ، ومن خلال هذه السّياسة تهدف هذه المؤسّسة إلى توفير جو مناسب يشعر جميع موظّفيها بالتّساوي والتّقدير.[2]

- ✓ **دعم التّوظيف الوطني:** وذلك من خلال مشاركة مؤسّسة قطر غاز في معرض قطر المهني طيلة السّنوات الماضية،وذلك لدعم المواهب القطرية الشّابة التّي عبرّت عن اهتمامها بالعمل في مجال الغاز الطبيعي المسال.

[1] قطر غاز – الاستدامة،الكوادر البشرية ،متاح على الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة قطر غاز، https://www.qatargas.com.arabi، تم الاطلاع على المعلومة بتاريخ 2020/07/27م

[2] تقرير الاستدامة لسنة 2015، ص51.

- ✓ **رضا الموظّفين:** طوال السّنوات الماضية كانت مهمة مؤسّسة قطر غاز تتلخص في أن تصبح الخيار الأمثل أمام أي عامل ضمن قطاع صناعة النّفط والغاز، لذلك عملت ولازالت تعمل على تطوير قنوات متعدّدة للتّواصل بين الموظّفين ومشرفيهم لفهم احتياجات القوّة العاملة وتلبيتها.

كما أنّ مؤسّسة قطر غاز تقدّر ولاء موظفيها وتمنحهم مجموعة من الامتيازات أهمها: تقديم رواتب معفاة من الضرائب، تقديم سكن للموظّفين الأجانب، تقديم منح على شكل أثاث، تذكرة سفر سنوية للموظّف الأجنبي وزوجته وحتّى لأربعة من أبنائه المقيمين في قطر إلى الموطن الأصلي، منح رعاية صحيّة مجّانية تشمل علاج الأسنان، وتمنح موظّفيها أيضا قرض سيارة بدون فوائد..وغيرها من التّحفيزات الأخرى.[1]

المطلب الثالث: الاهتمام بمجال التّنمية الاجتماعية.

تدرك مؤسّسة قطر غاز جيدا مدى أهمّية المسؤولية الاجتماعية، وتلتزم ببناء علاقات قويّة وجيّدة مع المجتمع والمؤسّسات المحلّية والمجتمع القطري ككل، لذلك تتبنّى إستراتيجية للتّنمية الاجتماعية تقوم على إتّباع سلسلة من المبادئ التّوجيهية حول كيفية تجاوز معايير الأداء المالي والبحث والمشاركة في المجال الاجتماعي الشامل والأوسع، وتشتمل هذه الإستراتيجية على التّنمية المتكاملة للمجتمع داخليا وخارجيا وذلك عن طريق استثمار أموالها في تنظيم الفعّاليات والرعايات والبرامج والمبادرات التّي تخصّ مجال التّنمية الاجتماعية، ولعل أهم الممارسات التّي قامت بها ما يلي:

الفرع الأول: برنامج مدينة رأس لفان الصّناعية للتّواصل مع المجتمع: يمثّل هذا أحد أهم المبادرات الجريئة التّي تمّ إطلاقها سنة 2010م، تهدف إلى خدمة المجتمعات السّكانية في الطّرف الشمالي من دولة قطر.

وفي إطار التزام مؤسّسة قطر غاز بالحد من تأثير نشاطاتها على المجتمعات المحلّية وتعهّدها ببناء وتطوير قدرات المجتمعات المحلّية بشمال قطر، أقامت شراكة مع مدينة رأس لفان الصّناعية ونظيراتها من الشّركات الإنتاجية (رأس غاز، قطر بترول، اكسون موبيل، قطر شل جي تي آل، دوليفين للطّاقة وأوريكس جي تي آل) التّي تتّخذ من رأس لفان الصناعية مقرا لها، من أجل تأسيس مجموعة العمل المجتمعي في مدينة رأس لفان للعمل مع المجتمعات المحلّية المرتبطة بهذه المدينة، والمتمثّلة في بلديات الظيعان، الكعبان، الخور، الشمال، الذّخيرة وسميسمة التّي تقوم بتدعيم مجموعة من مشاريع التّنمية

[1] قطر غاز – الاستدامة، الكوادر البشرية،متاح على الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة قطر غاز،https://www.qatargas.com.arabic، تاريخ 2020/07/28م.

الاجتماعية المعتمدة على رأس المال، لأنّ الهدف والرؤية الرئيسية لهذا البرنامج هي خلق شراكة قائمة على الاحترام الثّقة والتّعاون بين الصناعة والمجتمع.[1]

يجب الإشارة إلى أنّه يتمّ صرف حوالي 7 مليون دولار أمريكي سنويا لدعم مشاريع المجتمع المحلي ضمن برنامج التّواصل الاجتماعي، ويتمّ تطوير هذه المشاريع بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي والتّي يمكن حصرها في الركائز الثلاث الأساسية لنشاطات هذا البرنامج: بناء القدرات، الصّحة والسّلامة، التّعليم.. حيث تشترك جميع المؤسّسات في تطبيق وتمويل المشاريع المختارة والتّي تعدّ الأكثر ضرورة وأهمّية حسب رأي أعضاء المجتمع المحلي. وقامت مؤسّسة قطر غاز بإدارة مشروع لتوسيع منطقة الانتظار في وحدة العناية المركّزة في مستشفى الخور سنة 2015، ونجحت في إنجاز مشروع سيارات الجولف والمظلات بمبنى الخدمات العامّة بالظعاين سنة 2016، ومن بين المشاريع الأخرى التّي تتولاّها "مشروع ملاعب الفرجان"، الذّي يمر بمرحلة البحث لاستكشاف إمكانية تنفيذه بالتّعاون مع وزارة الثّقافة والشباب، كما أنّ هناك مجموعة من المشاريع التّي نالت موافقة أعضاء البرنامج ويجري تطويرها حاليا.

الفرع الثاني: دعم المبادرات التّعليمية والمعرفية: باعتبار أن مؤسّسة قطر غاز تمثّل أكبر الموظّفين وأبرز المساهمين في الاقتصاد الوطني لدولة قطر، فهي تقوم بدعم قطاع التّعليم لأنّها تعتبره من بين الركائز الأساسية لا إستراتيجية قطر غاز للمسؤولية الاجتماعية، كما أنّها تشجّع المجالات الهندسية في الدّولة من خلال دعم البرامج التّعليمية والبرامج التّي تعمل على تطوير مجال الهندسة في البلاد.

ولأنّ مؤسّسة قطر غاز تدرك جيّدا أنّ الاستثمار المتواصل في قطاع التّعليم وتدريب المواطنين الشباب يمكّنها من المساهمة في تحقيق أهداف إستراتيجية التّنمية الوطنية، كما أنّ لديها قناعة بأنّ ما تقوم به من أجل هذا المجال سيكون استثمار ذو عائد ضخم مستقبليا لمؤسّستها والمجتمع القطري ككل، ولتحقيق هذا المسعى قامت المؤسّسة بدور ريادي في العديد من المبادرات التّي تهدف إلى تطوير البنية التّحتية في مجالي التّعليم في قطر.. كان أبرزها ما يلي:[2]

- ✓ **رعاية قسم كلّية الهندسة في جامعة قطر:** تفتخر قطر غاز بشراكتها الطّويلة مع جامعة قطر، وتقديم رعايتها لمقعد في البحوث الهندسية من أجل تشجيع الابتكار في مجال تقنيات معالجة الغاز ، وقد خصّصت خمس عشرة منحة دراسية جديدة لطلاب قطريين للحصول على شهادة الهندسة في جامعة قطر غاز والمملكة المتحدة.
- ✓ **قطر غاز تعدّ عضو أساسي لمركز معالجة وصناعة الغاز في جامعة قطر.**
- ✓ **دعم المشاريع التّي تتيح للطّلاب الاحتكاك بالعالم:** وذلك عن طريق إتاحة الفرص نحو الطلبة لحضور مؤتمرات الغاز العالمية.

[1] تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز، 2012، ص97، و 2013، ص65.

[2] تقارير قطر غاز لسنة 2011، 2012، 2014، بتصرف.

✓ **دعم المدارس المحلّية:** إيمانا منها بأهمّية التّعليم.. تقوم مؤسّسة قطر غاز بالاستثمار في جيل المستقبل من خلال دعم المدارس، بحيث يتمّ عقد ورشات عمل تدريبية وتعليمية للطّلاب حول موضوعات تتعلّق بالطّاقة البيئة، ويقوم فريق قطر غاز للبحث والتّطوير بزيارات دورية للمدارس المحلية بهدف تقديم فرص تدريبية للطّلاب وحثّهم على الانضمام للعمل في مؤسّسة قطر غاز.

الفرع الثالث: دعم الأنشطة الرياضية.

ولأنّ الأنشطة الرياضية تؤدي دور هاما في المجتمع، وتعود عليه بالكثير من الفوائد بما في ذلك ترسيخ أنماط الحياة الصّحية والتّشجيع على العيش بأسلوب حياة نشط، استثمرت مؤسّسة قطر غاز بشكل كبير في تعزيز الأنشطة الرياضية وتسعى لتشجيع الأطفال للانخراط في الأنشطة الرياضية المتنوعة، وذلك من خلال كونها:[1]

✓ الراعي الرسمي لمسابقة دوري قطر غاز، وتأمل أن تنتقل كرة القدم في قطر إلى أفاق جديدة من خلال دعمها للدّوري، خاصّة وأنّها ستستضيف كأس العالم لسنة 2022.

✓ الراعي الرسمي لجميع البطولات التّي ينظّمها الاتّحاد الآسيوي لكرة القدم.

✓ الراعي الرئيسي لبطولة قطر المفتوحة للريسة الطائرة التّي نظّمتها الجمعية القطرية للريشة الطائرة.

✓ الراعي الرئيسي لبطولة قطر المفتوحة للشطرنج التّي ينظّمها الاتّحاد القطري للشطرنج.

✓ راعي برنامج الغولف للنّاشئين التّابع للاتّحاد القطري للجولف.

وبصفتها الدّاعم التّقليدي للأنشطة الرياضية الوطنية، قامت قطر غاز بتنظيم الفعّاليات الرياضية للموظّفين وعائلاتهم في مواقع مختلفة.

بالإضافة إلى التّعليم والأنشطة الرياضية وبرنامج التّواصل الاجتماعي، تقوم مؤسّسة قطر غاز بالعديد من المبادرات وتدعم العديد من المجالات، سواء المتعلقة بالفنون والثّقافة أو تلك المرتبطة بجهود إغاثة المجتمعات التّي تحتاج مساعدة فورية حول العالم.

كما أنّها تقوم بأعمالها ضمن إتّباعها للسلوك الأخلاقي المسؤول، حيث تقوم بنشاطها بنزاهة وبطريقة أخلاقية عاملة بالقوانين والأنظمة.

[1] تقرير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز2018، ، ص ص 71-72، بتصرف.

المبحث الثالث: الإفصاح الكمّي والكيفي للأداء البيئي لمؤسّسة قطر غاز.

تدرك قطر غاز حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها للحفاظ على البيئة وحمايتها، فهي تواكب نهجا يتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 اتّجاه إدارة البيئة، والتّي تستهدف الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، فهي تحرص كل الحرص على إيجاد حلول للتّقليل من التّأثير البيئي للسّلسلة المتكاملة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مع الحفاظ على قوة الأداء.

المطلب الأول: الإفصاح الكمّي عن الأداء البيئي للمؤسّسة.

اعتمدت هذه المؤسّسة على أسلوب الإفصاح الاختياري (الطوعي) للإفصاح عن معلوماتها البيئية، فهي تطمح إلى الالتزام بمبدأ الشّفافية والنّزاهة والامتثال الدّائم بأعلى معايير الصّناعة، فهي تعمل على تقديم تقارير دقيقة حول أنشطتها التّشغيلية وتقييمات تفصيلية للآثار المرتبطة بها إلى مختلف الأطراف ذوي العلاقة، ومن خلال هذا المطلب سنوضّح كيفية إفصاح المؤسّسة كمّيا عن المجالات التّي اتّخذتها ليكون من شأنها زيادة الجهود الرامية لتعزيز الإدارة البيئية.

الفرع الأول: تقليل استخدام الطّاقة وخفض معدّات الاحتراق.

أوّلا: تقليل استخدام الطّاقة في منشآت قطر غاز 2011-2018.

يمثّل الاحتراق الدّاخلي لغاز الوقود المصدر الأساسي لاستهلاك الطّاقة في قطر غاز; وهو ما يسمى بالطّاقة المباشرة، حيث يتمّ حرق الغاز لتوليد ما تحتاجه عمليات الإنتاج من طاقة للإيفاء بمتطلبات منشآت الغاز الطبيعي ومصفاة لفان، ولا يستخدم الديزل إلاّ للمصادر المتحركة في المواقع (سيارات المؤسّسة، الرافعات، الشوكة ومولدّات الطوارئ)، وبالتّالي فإنّ استهلاكها يكاد لا يذكر مقارنة بغاز الوقود.

وتعرف الطّاقة غير المباشرة بالكهرباء والمياه االتّي تمّ شراؤها لتلبية متطلبات المصانع والعمليات، ويتمّ استخدامها بشكل رئيسي في مرافق التّخزين المشتركة والتّحميل بإدارة عمليات محطة رأس لفان.

والجدول أدناه يوضّح كميّة الطّاقة التّي استهلكتها مؤسّسة قطر خلال السنوات الماضية.

الجدول رقم(3.4): يوضّح كميّات الطّاقة المستهلكة في مؤسّسة قطر غاز من 2011 إلى 2018.

نوع الطّاقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
استهلاك الطّاقة المباشرة (جيجا جول)	231.763.080	269.270.443	277.783.752	271957671	28727296	276983082	534.927.549
استهلاك الطّاقة غير المباشرة (جيجا جول)	618.764	644.422	2.246.746	22.2376	3.71599	1.822.525	4.484.733
استهلاك الطّاقة خارج المؤسّسة	/	/	/	44372	44382	45.000	44.382
كثافة استخدام الطّاقة (جيجا جول لكل طن من الغاز الطبيعي المسال)	غير مطبّق	غير مطبّق	غير مطبّق	6.37	6.56	6.52	5.81
إجمالي استهلاك الطّاقة (جيجا جول)	232.380.934	267.423.349	280.030.498	274.204.429	282.803.177	278.850.607	539.412.282

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بتقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز 2011 إلى 2018.

مراقبة استخدام الطّاقة في مؤسّسة قطر غاز تعكس الآثار التّي سبّبتها المؤسّسة للبيئة، ومن خلال تتّبع كميّة الطّاقة المستهلكة خلال السّنوات الماضية من 2011 إلى غاية 2018م، نجد أنّ هناك تذبذبا ملحوظا، ففي سنة 2012 كان الاستهلاك المباشر للطّاقة قد ارتفع بنسبة 15% بين عام 2011 و2012 ; أي ما يقارب 246094135 جيجا جول إضافية، كما قدّرت الزّيادة الفعلية في الكمّية الإجمالية للطّاقة المستخدمة ما بين 2011 و2012 بحوالي 5.4 %، وهذا عائد إلى دخول مشروع قطر غاز3 و4 حيز التّشغيل ممّا أدّى إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتّالي ارتفاع استهلاك غاز الوقود.

في عام 2013م، شهدت أيضا ارتفاعا بنسبة 4 %; أي ما يقارب 12.607.149 جيجا جول، ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج (إغلاق المرافق لفترات أقل وانقطاع أقل للعمليات على عكس السّنة التّي سبقتها)، كما يلاحظ ارتفاع في استهلاك الطّاقة غير المباشرة كالكهرباء مقارنة بما كانت عليه سابقا.

يوضّح الجدول أنّ حجم الاستهلاك الإجمالي للطّاقة عرف انخفاض سنة 2014 بمستوى ست ملايين جيجا جول أي 2% عن مستوى الطّاقة في السّنة التّي سبقتها، وذلك راجع إلى عمليات استعادة الطّاقة الحرارية المحسّنة التّي قامت بها قطر غاز، لترتفع بعد ذلك في السّنة الموالية بنسبة 3.1% مقارنة بسنة 2014. ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل أبرزها أنّ الغاز المحترق في منشآت حرق المركّبات العضوية المتطايرة المشتركة في عمليات رأس لفان، مصمّمة لحرق انبعاث المركّبات أثناء تعبئة المنتج السائل ذو قابلية منخفضة للحرق ممّا يسبب زيادة في استهلاك الطّاقة، كما تمّ إيقاف مولدّات البخار الخاصّة باستعادة الطّاقة المحسّنة لفترة مؤّقتة واكتمال مشروع المحافظة على مستويات الإنتاج.

في سنة 2016، كان هناك انخفاض طفيف في إجمالي استخدام الطّاقة مع تحقيق انخفاض كبير في الاستهلاك غير المباشر للطّاقة، مقارنة بما حقّقته في 2015م ليصل إلى 12% ; أي ما يعادل 1.450.926جيجا جول، ويرجع ذلك إلى انخفاض استخدام الطّاقة في عمليات محطات رأس لفان، كما أسفرت عملية استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشّحن عن توفير ما يقارب 580.033 جيجا جول من الطّاقة المباشرة، إلاّ أنّه في العام الموالي عاد الحجم الإجمالي للطّاقة إلى الارتفاع ممّا جعل مؤسّسة قطر غاز تبحث عن طرق للتّقليل من استهلاك الطّاقة في مرافقها، وقد عملت مع مؤسّسة قطر بترول على ذلك.

ثانيا: خفض معدّل الاحتراق.

المصدر الأساسي لحرق الغاز في قطر غاز هو سبعة خطوط إنتاج برية للغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى الإسهامات البسيطة من مصفاة لفان وإدارة عمليات محطة رأس لفان والعمليات البحرية. صمّمت مؤسّسة قطر غاز نظام حرق الغاز لتوفير طريق مستمر لإطلاق الغاز أثناء عمليات الانقطاع المفاجئ، وأيضا أثناء عمليات التّشغيل والإغلاق لخطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

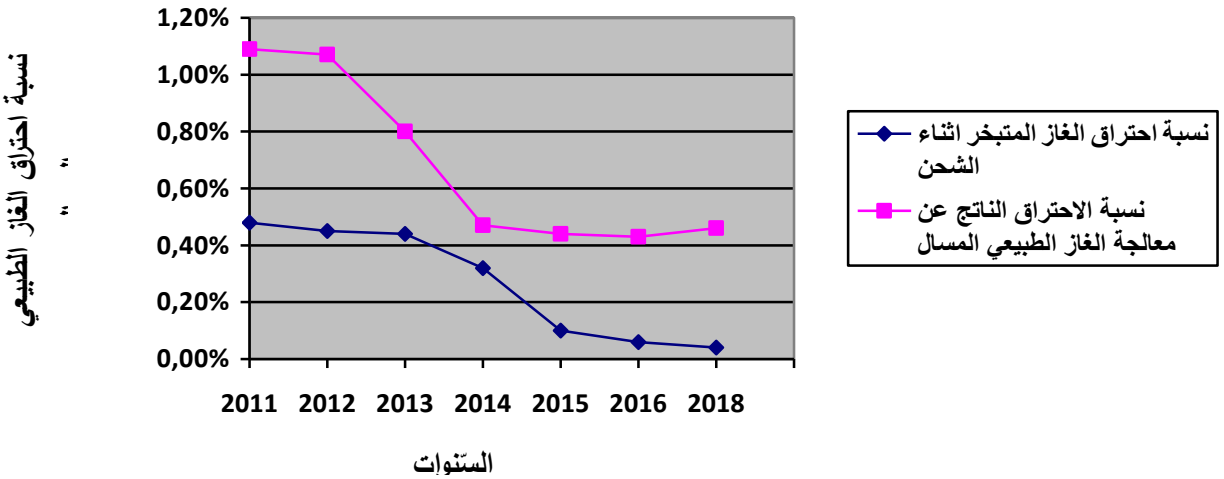
ومن خلال الجدول التّالي سنعرض نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال من إنتاج الغاز الخالي من الكبريت قطر غاز 2012- 2018.

الجدول(3.5): نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال من إنتاج الغاز الخالي من الكبريت.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
نسبة الاحتراق أثناء إنتاج الغاز الخالي من الكبريت							
نسبة الاحتراق أثنّاء الشحن	0.48%	0.45%	0.44%	0.32%	0.10%	0.06%	0.04%
نسبة الاحتراق الناتج عن معالجة الغاز الطبيعي المسال	1.09%	10.7%	0.80%	0.47%	0.44%	0.43%	0.46%

المصدر؟من اعدادالطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز2011.2018

الشّكل رقم (3.2): نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال من إنتاج الغاز الخالي من الكبريت.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات جدول نسبة احتراق الغاز الطبيعي المسال.

من خلال الجدول والرسم البياني، يتّضح لنا أنّ حجم احتراق الغاز الطبيعي من الإنتاج الخالي من الكبريت قد شهد انخفاض ملحوظ سنة بعد أخرى، فبعدما كانت نسبة الاحتراق أثناء الشّحن 0.48% سنة 2011 أصبحت 40% سنة 2018م، في حين أنّ نسبة الاحتراق النّاتج عن معالجة الغاز الطبيعي المسال هي الأخرى سجّلت انخفاضا. فبعدما كانت سنة 2011 تمثّل 1.09% سجّلت في سنة 2018 نسبة 0.46% ، وهذا راجع إلى قيام مؤسّسة قطر غاز بإطلاق عدّة مبادرات ترمي إلى خفض احتراق الغاز أثناء التّشغيل وتنفيذ لها حلول هندسية لخفض معدّل الاحتراق; حيث تمّ الوصول إلى خفض 1.6 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون، كما تمّ استرجاع ما يقارب 95.75% من الغاز المتحرر سنة 2018 بواسطة مرفق استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشّحن.

الفرع الثّاني: انبعاث الغازات الدّفيئة وإدارة المياه.

أوّلا: إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة.

هذه الغازات تتواجد في الغلاف الجوي وتتميّز بقدرتها على امتصاص الأشعة التّي تفقدها الأرض; فتقلّل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، ممّا يساعد على تسخين جو الأرض وبالتّالي المساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي.

قامت قطر غاز باتّخاذ قرار التّحكم في انبعاث هذه الغازات للتّخفيف من آثارها على المناخ، وأصبحت تقوم بإعداد سجلات وقوائم وبيانات متعلّقة بحجم هذه الغازات وتقوم بالإفصاح عنها في تقارير استدامتها.

والجدول التّالي يوضّح عملية جرد انبعاث قطر غاز من الغازات الدفيئة لمجموعة من السّنوات، وتتضمن عملية الجّرد ثلاث نطاقات لانبعاثات الغازات الدّفيئة هي النّطاق 1.2.3، والغازات المعلن عنها هي تركيبة من ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وغاز أكسيد النيتروجين، ويتمّ عرضها في صورة وحدات من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

الجدول رقم(3.6): يوضّح حجم انبعاث الغازات الدفيئة في مؤسّسة قطر غاز.

انبعاث الغازات الدفيئة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
الانبعاث المباشر (نطاق 1) جميع المرافق	18.053.714	19.021.050	19.786.095	18.431.841	18.532.053	18.318.845	35.335.584
انبعاثات تعزى إلى الاحتراق من الانبعاثات المباشرة (بما في ذلك خلال عملية تحميل الغاز الطبيعي)	/	2.103.279	2.111.085	1.075.111	720.905	693.550	1.665.970
انبعاثات تعزى إلى عملية تحميل الغاز الطبيعي المسال من الإنبعاثات المباشرة	/	875.770	641.767	512.315	148.816	111.870	122.316
الانبعاثات غير المباشرة (نطاق 2)	306.004	274.982	567.618	561.197	572.739	513.547	828.285
انبعاثات غير مباشرة أخرى (نطاق3)	6.057.250	6309.367	61334.312	6.044.334	5.737.364	5.277.733	8.072.30
إجمالي الانبعاث	24.416.968	25605.889	27488.023	25.037.372	24.842.627	24.110.125	36.163.869

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة الخاصّة بمؤسّسة قطر غاز 2011-2018.

من خلال الجدول أعلاه، يتبيّن لنا بأنّ انبعاث الغازات الدفيئة النّاتج من منشآت قطر غاز (خطوط الغاز الطبيعي المسال، مصفاة لفان، إدارة عمليات محطة لرأس لفان)، قد شهدت تغيّر في كمّياتها على مدى سبع سنوات متتالية، وفيما يلي سنحاول ترجمة هذه الأرقام وتوضيح سبب الزّيادة أو النّقصان:

النّطاق (1) الانبعاثات المباشرة: كمّية انبعاث الغازات الدفيئة لهذا النّطاق تشكّل الجزء الأكبر من الانبعاثات الخاصّة بالمؤسّسة لأنّها تقع ضمن حدودها التنظيمية. ووفقا لما جاء في الإحصائيات يمكن القول بأنّها شهدت ارتفاع بين سنة 2011 و2012م بكمية 967.336، والسّبب في ذلك دخول قطر غاز3 حيّز التّشغيل وارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسال ب 65%، كما عرفت أيضا في السّنة الموالية زيادة طفيفة قدرت ب 765.045 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، لما جعل قطر غاز تفكّر في وضع هدف داخلي للتّقليل من هذه الانبعاثات، فخلال سنة 2014 و2015 و2016 عرفت إنبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة انخفاضا، وهذا دليل على التزام قطر غاز بالعمل على تقليص انبعاثاته ونجاح نظام إدارة الاحتراق واسترجاع الغاز المتبخر أثناء الشّحن.

وفي عام 2018، عادت كمّية الانبعاثات للارتفاع من جديد لتسجل أعلى قيمة 35.335.584 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، والسّبب في ذلك هو اندماج شركة قطر غاز ورأس غاز وهو ما يعني أنّ هذه الكمّية تتعلّق بكل من المؤسّستين نتيجة توحيد محفظة التّقاري.

النّطاق (2) الانبعاثات غير المباشرة: الانبعاثات غير المباشرة خارج الحدود التّنظيمية لمؤسّسة قطر غاز (وعادة ما تكون الكهرباء مشتراة). كانت كميّة هذه الانبعاثات منخفضة بين سنتي 2011 و2012 لتشهد ارتفاعا سنة 2013م لتصل كمّيتها إلى 567618، وذلك عائد إلى ارتفاع حجم الإنتاج وتسليم مرافق جديدة مشتركة للتّخزين والتّحميل، ويدل ذلك على أنّ المؤسّسة تسعى إلى التّقليل قدر المستطاع من هذه الانبعاثات، وانحصار كمية بين 513.547 طن مكافئ و572739 طن طوال الفترة الممتدّة من2013 إلى غاية 2016 سببه قيام قطر غاز بخفض استهلاك الكهرباء في عملياتها في محطة رأس لفان.

وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإنّ اندماج قطر غاز ورأس غاز كان له تأثير على كمّية هذا النّوع من الانبعاثات، ففي سنة 2018، تمّ تسجيل انبعاث قيمته 825.285 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهذه قيمة معقولة بالنّسبة لمؤسّسة ضخمة بحجم قطر غاز الجديدة.

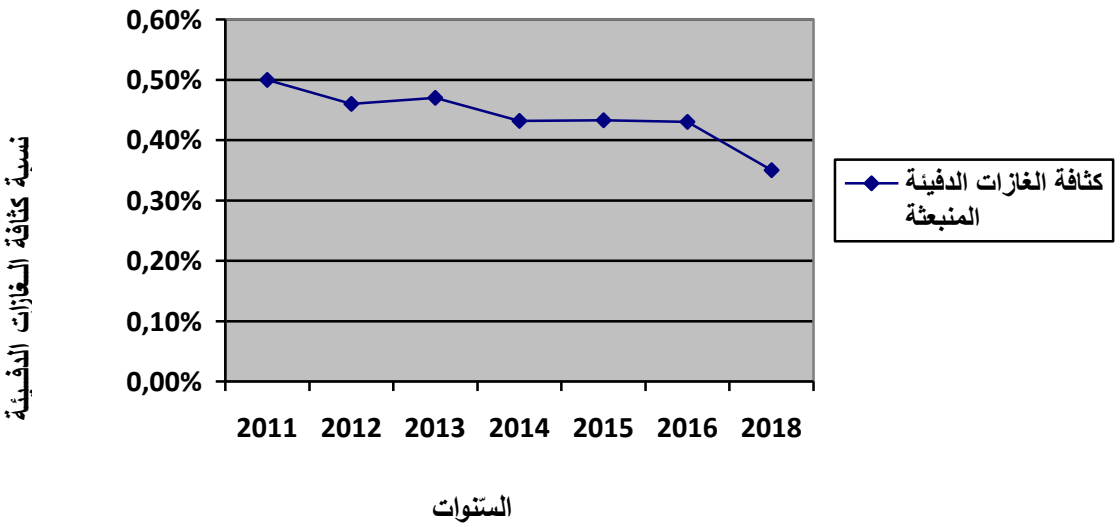
النّطاق (3) انبعاثات أخرى غير مباشرة: منذ سنة2011م إلى غاية 2014، عرف هذا النّوع من الاستقرار نسبيا بحيث لم يتجاوز حجمها 9367 63.0 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مع حدوث تغيّرات طفيفة.

لتشهد بعد ذلك سنة 2015م و2016م انخفاضا ملحوظا، حيث وصل حجم هذه الانبعاثات إلى 572739 و513547 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون على التّوالي، والسّبب عائد إلى قيام مؤسّسة قطر غاز بتقليل استخدام وسائل نقل الموظفين بنسبة 8% خلال هذه الفترة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنّ مؤسّسة قطر غاز استطاعت من خلال دخولها في مبادرة استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشحن التّحكم في كمّية انبعاثات الغازات الدفيئة التّي أنتجتها منشآتها، فعند راية الحجم الإجمالي لهذه الانبعاثات على مدار الفترة المدروسة نلاحظ أنّ الكمّية لم تتعدّى 27.488.023 طن التّي سجّلتها عام 2013، وهذا دليل على نجاح مبادراتها في التّقليل من الانبعاثات.

ورغم الاندماج الذّي حصل عام 2018م، إلاّ أنّ ارتفاع حجم الانبعاثات كان في حدود المعقول.

الشّكل رقم(3.3): يوضّح كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة قطر غاز 2011-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة تقارير الاستدامة من 2011-2018.

ثانيا: إدارة المياه ومياه الصّرف.

الجدول التّالي يلخّص حجم المياه التّي جرى تصريفها من مرافق قطر غاز البرية والبحرية خلال مجموعة من السّنوات.

الجدول رقم (3.7): حجم المياه التّي جرى تصريفها في قطر غاز 2011-2018.

إدارة المياه ومياه الصرف (م3)	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
كثافة استهلاك المياه	/	%0.11	%0.10	0.11%	0.11%	0.11%	0.076%
الكمّية المستهلكة من المياه المحلاة	5.161.862	4.416.617ه	4.329.053	4.505.991	4.504.140	4.440.936	7.421.016
من مؤسّسة كهرو ماء	3.202.155	2.643.072	2.440.410	2.407.935	2.587.842	2.394.068	2.536.7392
مياه منتجة في موقع من البحر	1.909.707	1.773.545	1.888.643	2.098.057	1.916.698	2.059.678	4.884.177
مياه ناتجة من معالجة الغاز المحقون في طبقات تحت سطحية.	1.242.609	1.291.751	1.254.385	1.237.128	1.287.093	1.235.735	2.326.108
بمياه البحر المستخدمة في التّبريد بالاتشاح بدون تلامس في البر.	/	3.761.597.718	3.733.898.900	3.762.481.215	3.788.153.436	3.799.552.950	6.642.200.710

صرف مياه الصّرف البحرية	962.064	950.529	961.556	958.966	965123	980.366	773.932
إعادة تدوير مياه الصرف.	/	74.062	60.181	104.868	94.609	106.529	540.624

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز 2011-2012.

إنّ جميع المياه المسحوبة التّي يتمّ تصريفها من منشآت إنتاج قطر، يتمّ إرسالها إلى معمل تكرير مياه الصّرف الصّحي في قطر غاز1، ويتمّ تصريفها فيما بعد في البحر إذا لم تتطابق مع معايير جودة مياه الري الصادرة عن وزارة البيئة.

من الواضح أنّ كمّية المياه المحلاة التّي تمّ استهلاكها في منشآت المؤسّسة لم تكن ثابتة طوال سنوات الدّراسة، حيث عرفت انخفاضا تدريجيا على مدار كل سنة. فبعدما كانت تسجل 5.131.862 متر مكعب في أوّل سنة انخفضت إلى 4.329.053 ولم تتعدى 4.505.191 متر مكعب، إلى غاية 2018م حيث عرفت ارتفاعا رهيبا سببه اندماج المؤسّسة وتوسّع نشاطها.

كما نلاحظ أنّ كمية المياه المستهلكة من مؤسّسة كهرو ماء عرفت انخفاضا مستمرا على مر السّنوات المدروسة، فبعدما كانت كمّيتها سنة 2011م حوالي 3.202.155 انخفضت إلى ما يعادل 2.394.068 سنة 2016، وهذا راجع إلى إتّباع مؤسّسة قطر غاز إستراتيجية تخفيض المياه التّي يتمّ جلبها من مؤسّسة كهرو ماء.

بخصوص إعادة تدوير مياه الصرف، نلاحظ أنّ البرامج التّي اتّخذتها المؤسّسة في إطار الحد من مياه الصرف وإعادة تدويرها للاستفادة منها مرة أخرى، قد عرفت نجاحا والدّليل على ذلك هو ارتفاع كمّية المياه المعاد تدويرها لتصل سنة 2014-2016 إلى 104.868 و106.529 متر مكعّب على التّوالي.

الفرع الثّالث: إدارة النّفايات والانبعاث الجوي وأثر عمليات الشّحن على البيئة.

أوّلا: إدارة النّفايات.

ينتج عن عملياتنا توليد نفايات خطيرة وغير خطيرة.. النّفايات الخطيرة تشمل (الزّيوت المستعملة، مرشحات العمليات الفارغة، الرواسب، مصافي الجزيئات، المواد الكيماوية والكبريت المستهلك)، أمّا النّفايات غير الخطيرة فتشمل (الخردة المعدنية، مخلّفات المكاتب والمقصف).

قطر غاز تعمل بصفة مستمرّة على مراجعة ممارساتها الخاصّة بإدارة النّفايات القائمة على ثلاث مبادئ هي: تقليل النّفايات، إعادة استخدام النّفايات وتدوير النّفايات، والجدول التّالي يلخّص كمّية النّفايات المنتجة من مرافق ومنشآت مؤسّسة قطر غاز.

الجدول رقم (3.8): يوضّح حجم النّفايات التّي تسبّبت فيها قطر غاز 2010-2018.

النّفايات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
النّفايات الخطرة الناتجة	521	1.172	4.099	2.769	3.217	3.591	7.692	7.600
النّفايات غير الخطرة الناتجة	2.610	2.626	5.500	3.103	3.849	3.213	3.964	7.386
نسبة النّفايات المعاد تدويرها إلى إجمالي النفايات	/	/	48%	%30	%29	%23	%17	%28
إعادة تدوير النّفايات	/	1.508	4.069	1.775	2038	1.534	1.967	4.138
إجمالي النّفايات		3.798	9.599	5.872	7.065	6.805	11.606	14.986

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز 2010-2018.

من خلال الإحصائيات التّي قامت بها مؤسّسة قطر لكمّية النّفايات التّي تنتجها مرافقها، تبيّن لنا أنّ الكمّية الإجمالية للنّفايات عرفت ارتفاع كبيرا سنة 2012 مقارنة بما كانت عليه في 2011، حيث سجّلت 5801 طن إضافي والسّبب في ذلك الإغلاق الكامل لمشروع قطر غاز 2 بخطي إنتاجه 5و4، كما سجّلنا ارتفاعا في معدّل التّدوير مقارنة بما كانت عليه سابقا ليعود بعد ذلك إجمالي النّفايات إلى الانخفاض سنة 2013، نظرا لانخفاض عدد عمليات الإغلاق لغرض الصيانة. وعلى العموم يمكن القول أنّ كمّية النّفايات المنتجة في قطر غاز عرفت تذبذب على مدى السّنوات المدروسة.

ففي سنة 2014. سجّلت ارتفاعا سببه ارتفاع حجم النّفايات الخطرة وغير الخطرة المتكوّنة من عمليات إعادة تشغيل المنشآت، تمّ التّخلص من جزء منها في 2014 والباقي تمّ التخلص منه في العام الموالي، بعد مرور عام كامل انخفضت كمّية النّفايات الإجمالية لتسجل 6805 طن; أي انخفض ب260 طن عن سنة 2014، إلاّ أنّ حجم النّفايات الخطرة عرف زيادة ملحوظة. ويعود ذلك أساسا إلى تشكّل رواسب أثناء عملية تنظيف صهاريج التّخزين والتّي تمّ التّخلص منها سنة 2016.

وفي المقابل انخفضت كمّية النّفايات غير الخطرة كالاسمنت، الخشب، النّفايات المعدنية والنفايات الغذائية، وهذا ما أدّى إلى وجود كمّية أقل من النّفايات المعاد تدويرها.

الزّيادة التّي سجلت سنة 2016 كانت نتيجة توليد كم هائل من الخردة والنّفايات المكتبية العامّة، والتّخلص من النّفايات المتراكمة من إنجاز مشروع صيانة قامت به المؤسّسة، فضلا عن عمليات الإغلاق التّي تمّت لأجل صيانة خط إنتاج الغاز الطبيعي المسال والتّرسبات المتولدة عن أنشطة تنظيف الخزانات.

وتمّ تسجيل نسبة انخفاض أيضا في النّفايات المعاد تدويرها إلى إجمالي النّفايات، بسبب زيادة حجم النّفايات غير القابلة لإعادة التّدوير.

أمّا عن الزّيادة المسجّلة في إجمالي النّفايات النّاتجة لسنة 2018، فسببها توسيع مرافق التّشغيل لقطر غاز وبالتّالي زيادة مستدامة في معدّلات توليد النّفايات، كما يجب الإشارة إلى أنّ مؤسّسة قطر غاز تقوم بالتّخلص من نفاياتها إمّا عن طريق تخزينها في الموقع أو إعادة تدوير ما يمكن تدويره أو طمرها، وهذا يتمّ داخل حدود دولة قطر.

ثانيا: الانبعاثات الجّوية.

تعمل قطر غاز على مراقبة أكسيد النيتروجين (NO_2) والملوّثات الأخرى، بالاستخدام المكثّف لنظام مراقبة الانبعاثات المستمرة، حيث تتوفّر قطر غاز على حوالي 75 نظام لمراقبة الانبعاثات مثبّتة داخل منشآتها في رأس لفان الصّناعية عند مصادر الانبعاثات.

حاولنا من خلال الجدول التّالي تلخيص كمّية الانبعاثات الجّوية خلال مجموعة من السّنوات.

الجدول رقم (3.9): كميّة الانبعاثات الجّوية.

الانبعاثات الجّوية بالطّن	2012	2013	2014	2015	2016	2018
انبعاثات أكسيد النيتروجين.	11.916	11.749	11.157	10.434	9.655	10.041
انبعاثات أكسيد الكبريت.	18.090	17.400	16.387	16.583	21.858	19.339
المركبات العضوية المتطايرة.	1.157	1.658	800	761	619	1.814

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لقطر غاز2012-2018.

من خلال البيانات المسجّلة في الجدول، نلاحظ أنّ انبعاثات أكسيد النيتروجين عرفت انخفاضا تدريجيا من سنة 2012 إلى غاية 2016، فبعدما كانت 11.916 سنة 2012 انخفضت إلى 9655 سنة 2016، والسّبب في ذلك تطبيق مؤسّسة قطر غاز لمشاريع التّقليل من أكسيد النيتروجين في منشآتها. أمّا الزّيادة الطفيفة التّي عرفتها سنة 2018 سببه أنّ قطر غاز ركّزت اهتمامها على جانب آخر وهو الاهتمام بالحفاظ على البنية التّحتية.

انبعاثات أكسيد الكبريت أيضا سجلت انخفاض في مدّة من السّنوات، إلى أنّها عرفت زيادة ملحوظة سنة 2016، تعزى إلى إيقاف العمل في المواقع لأغراض الصّيانة وإصلاح وحدة استخلاص الكبريت بموقع قطر غاز لمعالجة الغاز المتخلّف.

أمّا انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة فقد سجّلت ارتفاعا في كل من سنة 2011 و2012 على التّوالي، لتعاود الانخفاض بعد ذلك نتيجة قيام مؤسّسة قطر غاز بتطبيق برنامج اكتشاف التّسربات واصطلاحها، واستمر الانخفاض إلى غاية 2018 حيث سجّلت 1814 طن، وذلك بسبب القرار الذّي اتّخذته المؤسّسة بعدم الحاجة لتطبيق أي برنامج خاص بالانبعاثات الجوية.

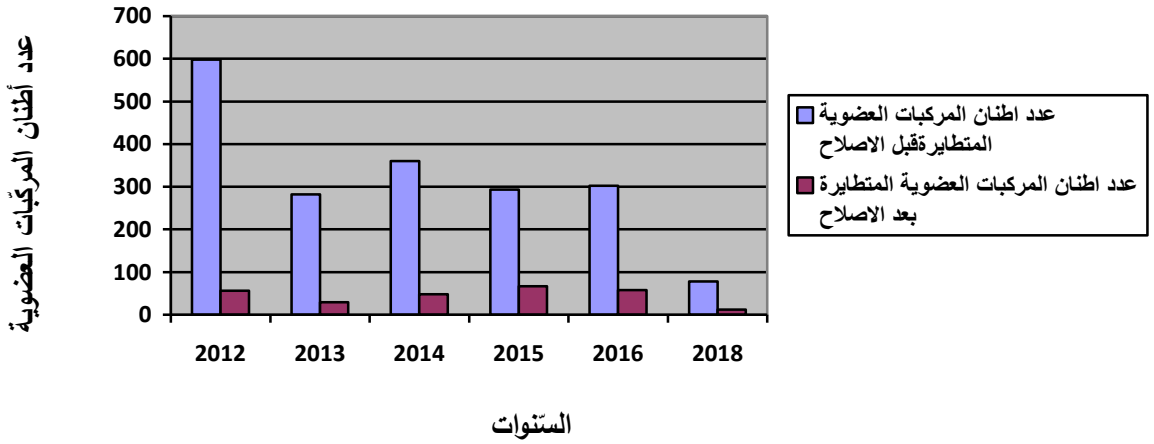
كما قامت مؤسّسة قطر غاز بتثبيت برنامج اكتشاف التّسرب وإصلاحه في خطوطها الإنتاجية، حيث يوفر هذا البرنامج إمكانية مراقبة ورصد ما يقارب 15.000 عنصرا، ممّا يؤدي إلى القيام بالإصلاحات الضّرورية في مصادر محدّدة لتسرب المركبات العضوية المتطايرة، والشّكل الموالي يوضّح أداء المؤسّسة فيما يخصّ مراقبة عملية كشف التسريبات وإصلاحها.

جدول رقم (3.10): يوضّح أداء قطر غاز فيما يخصّ كشف التّسربات وإصلاحها.

أداء برنامج الكشف عن التّسربات وإصلاحها.	2012	2013	2014	2015	2016	2018
الانبعاث قبل الإصلاح (المركبات العضوية المتطايرة بالأطنان).	595	282	360	293	302	78
الانبعاث بعد الإصلاح (المركبات العضوية المتطايرة بالأطنان).	56	29	48	67	58	12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز 2012-2018.

الشّكل رقم (3.4): مراقبة عملية كشف التّسربات وإصلاحها.



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3- 10).

من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني، نلاحظ نجاح البرنامج الذّي تمّ تطبيقه في قطر غاز للكشف عن التّسربات وإصلاحها، فسنة بعد أخرى حجم الانبعاثات قبل الإصلاح انخفض، بعدما كان سنة 2012 يمثل 595 طن من المركبات العضوية المتطايرة وصل إلى أدنى قيمة سنة 2018 وهي 78 طن، وبالتّالي عرفت الانبعاثات بعد الإصلاح انخفاض فبعدما كانت 56 طن سنة2012 أصبحت 12 طن سنة 2018.

ثالثا: الآثار البيئية لعملية النّقل.

قطر غاز تدير أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المسال في العالم، وعلى الرّغم من أنّ سيطرتها على الأسطول تنتهي عند تعبئة الغاز الطبيعي المسال، فإنّها تقوم بمراقبة أداء ناقلاتها.. فهي ترى بأنّ ذلك يعتبر من ضمن مسؤولياتها ومن واجبها العمل على وضع حلول مبتكرة بغرض التّحسين المستمر لكفاءة النّقل والحد من الأثر البيئي النّاتج عنها.

الجدول رقم (3.11): يوضّح الآثار البيئية للشّحن قطر غاز 2011-2015.

الآثار البيئي للشّحن	2011	2012	2013	2014	2015
عدد النّاقلات	49	50	46	49	47
المسافة المقطوعة (ميل بحري)	5.287.168	5.371.302	5.176.233	5176648	5044191
استخدام الطّاقة استنادا إلى استهلاك الوقود	2.002.959	85.331	82.604	79599750	75987317
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون طن	6.051.923	6.254.647	141.955	6037414	5730444
انبعاثات أكسيد النيتروجين طن	133.462	137.705	100.605	142912	137600
11انبعاثات أكسيد الكبريت طن	101.043	97.747	6.129444	101319	97381
النّفايات المحروقة من الفئة (أ) وغيرها	461	2.138	2.128	1697	1246
نفايات الفئة(ب) المصروفة إلى البحر (متر مكعب)	1.215	1.326	293	291	245
نفايات الفئات (أ)، (ج)، (هـ) وغيرها التّي تمّ التّخلص منها على البر.	5.342	2.138	4.210	4356	3762

مياه التّوازن المتبادل والمصرفة إلى البحر	28.258.988	28.638.590	28.463.522	32.249.05	30.873.942
غاز التّبريد المستبدل في المبردات وأنظمة التّسخين والتّهوية والتّكييف (كغ)	5.660	6.699	7.789	8.667	1.062

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لقطر غاز2011-2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه على الرغم من أن عدد الناقلات و المسافات المقطوعة أثناء عملية الشحن لم تختلف بشكل كبير على مدار السنوات المدروسة إلا أن انبعاثات كل من ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين ،وأكسيد الكبريت التي سببتها ناقلات الشحن الخاصة بمؤسسة قطر غاز كانت تنخفض كل سنة عن السنة التي سبقتها.

كما أن النفايات الخاصة بكل فئة حسب ما جاء فالتقارير عرفت هي الأخرى انخفاض ملحوظا، وهذا إذا دل على شيء فانه يدل على مدى التزام مؤسسة قطر غاز بالعمل على تقليل الآثار الناتجة عن عمليات الشحن التي تقوم بها.

الفرع الرابع: الإفصاح عن النّفقات البيئية لمؤسّسة قطر غاز.

الجدول رقم(3.12): النّفقات البيئية لمؤسّسة قطر غاز2011-2018.

النّفقات	2011	2012	2013	2014
الإدارة البيئية	425000	140000	212.222	192.000
انبعاثات الغازات الدفيئة.	295000	686000	439.000	96.320
انبعاثات غازية أخرى	1087000	686.000	1.553.000	234.000
معالجة مياه الصّرف الصّحي	160000	180000	/	24.000
إدارة النّفايات	3.460000	2.631.000	7.737.818	8.749.609
حماية التّنوع البيولوجي	148000	278.000	110.000	27.000
استثمارات بيئية جديدة	/	/	1.320.000	1.864.000
إجمالي النّفقات بالدولار الأمريكي	5.587000	3952000	11.461.040	11.586.929

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز2011_2014.

الجدول أعلاه يوضّح حجم النّفقات البيئية التّي تحمّلتها المؤسّسة منذ سنة 2011 إلى غاية 2014، ولم يتم إدراج نفقات السّنوات الأخرى نظرا لعدم قيام المؤسّسة بالإفصاح عنها، ومن خلال قراءتنا للإحصائيات تبيّن أنّ حجم الإنفاق كان متزايدا ولم يعرف انخفاضا سوى في سنة 2012.

وما يلفت الانتباه، أنّ جانب إدارة النّفايات هو الذّي أخذ حصّة الأسد من الإنفاق طوال السّنوات المدروسة، وهذا إذا دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ المؤسّسة تصرف أموالا طائلة للتّقليل من نفاياتها والإسهام في الحفاظ على بيئة نظيفة.

المطلب الثّاني: الإفصاح الكيفي عن الأداء البيئي للمؤسّسة.

يعد تقرير الاستدامة من بين العناصر المميّزة في عمل مؤسّسة قطر غاز لما تحتويه من معلومات متعلّقة بالاستدامة المسؤولية الاجتماعية والبيئة، فهي تقسّم أجزاء تقاريرها إلى معلومات كمّية وكيفية.

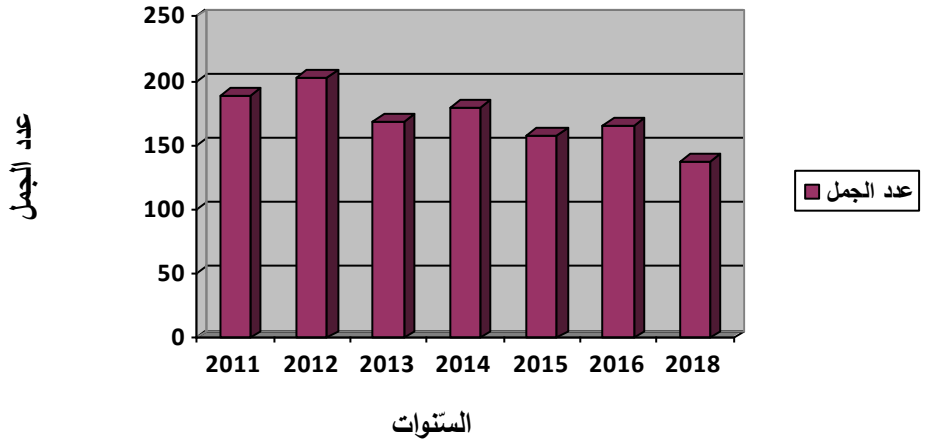
ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل البيانات الكيفية لتقارير استدامة مؤسّسة قطر غاز جلال مجموعة من السّنوات، لمعرفة حجم الإفصاح الكيفي عن المعلومات البيئية وتطوّر الاهتمام بهذا المجال.

وقد تم استخدام تحليل المحتوى من أجل قياس عدد الجمل المعبرة عن الإفصاح البيئي في تقارير الاستدامة لسنوات 2011-2018.

الجدول رقم(3.13): حجم الإفصاح عن الأداء البيئي لمؤسّسة قطر غاز 2011-2018.

السّنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018
عدد الجمل	189	203	169	180	157	166	138

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز 2011-2018.**الشّكل رقم (5.3): يوضّح تطوّر الاهتمام بالجانب البيئي خلال مجموعة من السّنوات.**



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز 2011-2018.

من خلال الجدول والرسم البياني، يتضّح لنا أنّ الجانب البيئي قد لاقى اهتماما كبيرا من قبل المؤسّسة محل الدّراسة، حيث أعطت الجانب الأوفر من تقارير الاستدامة الخاصّة بها للتّعبير عن الآثار البيئية وسبل معالجة المشاكل التّي تسبّبها للبيئة.

إلا أنّ الشيء الذّي يلفت الانتباه هو التّفاوت في درجة الاهتمام بالجانب البيئي خلال السّنوات المدروسة، ففي السنة الأولى تم تسجيل 189 جملة تشير إلى اهتمام المؤسّسة، وهذا دليل على أنّ المؤسّسة في هذه السنة أولت اهتماما أكبر لهذا الجانب على عكس الجوانب الأخرى للمسؤولية الاجتماعية، وفي السّنة الموالية شهد عدد الجمل ارتفاعا عمّا كان عليه سابقا، والسّبب في ذلك هو سعي المؤسّسة إلى إيجاد حلول للمشاكل البيئية التّي تسبّب بها نشاطها في هذه السّنة.

في سنة 2013، انخفض عدد الجمل التّي تشير إلى الجانب البيئي بحوالي 34 جملة، والسّبب في ذلك هو التفات المؤسّسة إلى تحسين جانب آخر من جوانب مسؤوليتها الاجتماعية، وهو جانب الموارد البشرية والذّي يعدّ الاستثمار النّاجح في المؤسّسة.

وفي السّنة الموالية، عادت قطر غاز إلى الاهتمام بالجانب البيئي، والدّليل على ذلك هو الزّيادة الملحوظة في عدد الجمل; أي أنّها في هذا العام سلّطت الضّوء على جانبين أساسيين هما الحفاظ على البيئة وترقية العنصر البشري.

في سنة 2015، حاولت المؤسّسة أن تولي اهتماما بكامل جوانب مسؤوليتها الاجتماعية (الصّحة، السّلامة، البيئة، الموارد البشرية والمجتمع)، لكي لا تهمل جانب على حساب جانب وهذا داخل ضمن إستراتيجيتها لاحتلال الريادة وتحقيق رؤية قطر 2030 ، وطبعا هذا ما يفسّر تسجيل 157 جملة فقط تشير إلى الجانب البيئي.

في سنة 2016، زادت درجة الاهتمام بالجانب البيئي نوعا ما عن غيره من الجوانب، والسّبب في ذلك هو قيام المؤسّسة بدمج نظام الإدارة البيئية ضمن إدارة المؤسّسة، كما ركّزت المؤسّسة في هذا العام على جانب الصّحة والسّلامة، وأولت اهتماما معتبرا لجانبي الموارد البشرية والمجتمع.

بعدما حقّقت مؤسّسة قطر غاز مجموعة من النّجاحات في مجال البيئة، قرّرت الالتفات إلى جانب آخر وهو الاهتمام بترقية وتحسين جانب الصّحة والسّلامة، وهذا ما يبرّر نقص الاهتمام بالبيئة سنة 2018، وانخفاض عدد الجمل إلى 137 جملة. لكن هذا لا يعتبر إهمالا.

وعلى العموم يمكن الحكم على أنّ المؤسّسة محل الدّراسة قد أعطت للجانب البيئي قدرا كبير من الاهتمام على عكس غيره من الجوانب الأخرى، الأمر الذّي يبرر طبيعة نشاط المؤسّسة الذّي يضر بالبيئة مباشرة.

خلاصة الفصل.

استعرضنا من خلال هذا الفصل واقع تبنّي المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن الأداء البيئي في المؤسّسات الصناعية، وكان ذلك من خلال اختيار مؤسّسة قطر غاز كنموذج مثالي للمؤسّسات التّي تحمل على عاتقها مسؤولية العمل وفق ما يتناسب مع البيئة والمجتمع الذّي تتعامل معه.

وعبر عملية استقراء وتحليل مضمون تقارير الاستدامة التّي تقوم بنشرها سنويا، اتّضح بأنّ هذه المؤسّسة تولي اهتماما كبيرا للأنشطة الاجتماعية بشتى مجالاتها. كما تبيّن أنّ مؤسّسة قطر غاز باعتبارها رائدة عالميا في مجال الغاز الطبيعي المسال، فإنّ هدفها الرئيسي هو تحقيق ما هو أفضل دائما، لذلك وفي إطار تحقيقها لرؤية قطر الوطنية 2030 تقوم كل سنة بزيادة حجم الإفصاح عن العمليات البيئية التّي تقوم بها وتسعى جاهدة إلى التّقليل من المخاطر البيئية والحفاظ على الريادة في تقديم طاقة موثّقة ونظيفة.



خاتمة

خاتمة:

خاتمة:

من خلال ما تمّ تقديمه في هذه الدراسة توصّلنا إلى أنّه لم يعد من الممكن للحكومات أن تتحمّل بمفردها عبئ تحقيق الرفاه الاجتماعي والحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة، بل أصبح من الضروري إشراك القطاع الخاص باعتبار أنّه عنصر فعال في المجتمع ومن شأنه أن يتحمّل جزء من مسؤوليته تجاهه والعمل على إتباع الطرق المثلى للتّقليل قدر الإمكان من الخسائر البيئية، وإدراك أنّ نشاط المؤسّسة يجب أن لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط على حساب الجانب الاجتماعي والبيئي، فالمؤسّسات اليوم مطالبة بدمج الانشغالات البيئية والاجتماعية ضمن نشاطها اليومي فذلك سيجعل من المؤسّسة حلقة وصل بين مختلف الأطراف المتعاملة معها، وكلّما كان هذا الاتّصال فعالا وإيجابيا كلما زاد في مساهمة المؤسّسة في تحقيق أهدافها من جهة وكذا تحقيق أهداف أصحاب المصالح من جهة أخرى.

ويتمثّل هذا الدمج من خلال المحاسبة عن الجانب الاجتماعي والبيئي شأنه شأن الجانب المالي وعرضه في القوائم السنوية كوسيلة إعلام للأطراف المختلفة عن نشاطات المؤسسة في هذا المجال، هذا ما تحاول المؤسّسة محل الدراسة تطبيقه; نشرها للتّقارير الاجتماعية المنفصلة كل سنة وإفصاحها عن معلوماتها البيئية محاولة كل سنة زيادة حجم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ونشر الوعي البيئي وتعويض الأضرار التّي ألحقها نشاطها بالبيئة.

أولا:اختبار الفرضيات.

من خلال ما تمّ عرضه سابقا، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن التأّكد من صحة الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى: من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة تمّ اختبار الفرضية الأولى القائلة:"تتّبع المؤسّسات مجموعة من الآليات للإفصاح عن معلوماتها البيئية وعرضها في التّقارير السنوية."**
  - وبناءا على ما تمّ تقديمه.. اتّضح أنّ المعلومات البيئية تنتقل إلى المجتمع و أصحاب المصلحة فيه عبر آليتين; إمّا عن طريق الإفصاح الاختياري الذّي يكون نتيجة جهود إدارة المؤسّسة وسعيها لتحسين أدائها البيئي والاقتصادي وسمعتها وقيمتها التنافسية في رأس المال، أو عن طريق الإفصاح الإجباري الذّي يفرض على المؤسّسات وفق قوانين ولوائح تنظيمية وإدارية في أسواق المال، ووفقا لمعايير متعارف عليها ومقبولة عموما في المجاميع المهنية المحاسبية; وبذلك يتمّ قبول الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** من خلال الفصل الأول تمّ اختبار الفرضية الثانية القائلة:"**إنّ الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يسهم في تحسين نتائج نشاط المؤسّسة والكشف عن واقعها العملي من زاوية اجتماعية**".

خاتمة:

- وبناءا على ما سبق يمكن القول بأنّ الاهتمام بالجانب الاجتماعي والإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية أصبح هدف تسعى من خلاله العديد من المؤسّسات إلى تحقيق التّميز وتقديم الأفضل، فالنّجاح الاقتصادي للمؤسّسة مرهون بنجاحها في المجال الاجتماعي وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

➢ **الفرضية الثالثة:** استنادا إلى الفصل الثالث وتحليل التّقارير السنوية لمؤسّسة قطر غاز، تمّ اختبار الفرضية الثالثة التيّ كان محتواها ما يلي:"**هناك تطور في حجم الإفصاح الاجتماعي في مؤسّسة قطر غاز يعزى إلى زيادة وعيها بأهمّية هذا الجانب**".

- وعلى هذا الأساس يمكن إثبات صحة هذه الفرضية بالقول أنّ هناك تطور في حجم الإفصاح الاجتماعي في تقارير الاستدامة التّي عرضتها المؤسّسة خلال الثماني سنوات المدروسة، وذلك من خلال التّعبير عن نشاطاتها الاجتماعية مع وجود تذبذب في حجم الاهتمام بكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذّي يؤكد اهتمام قطر غاز بالمسؤولية الاجتماعية على أنّها ركيزة إستراتيجية .

➢ **الفرضية الرابعة: من خلال الفصل الثالث تمّ اختبار الفرضية الرابعة المتضمنة لما يلي:" تتبع المؤسّسة محل الدراسة مجموعة من الآليات الكمّية والكيفية للإفصاح عن الأداء البيئي، وإيصال المعلومات للأطراف المعنية لمساعدتهم في اتّخاذ قرارات رشيدة.**

- لقد اتّضح إثبات صحة الفرضية على اعتبار أنّ المؤسّسة عبّرت عن أدائها البيئي من خلال تقارير تأخذ شكل التقارير البيئية المستقلة عن القوائم التقليدية وملحقاتها، عمدت من خلالها إلى الإفصاح عن التّكاليف البيئية والمنافع البيئية في صورة أرقام وإحصائيات ونسب بشكل وصفي كمّي.

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال هذه الدراسة توصّلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان بسبب الانتقادات العديدة الموجهة للمؤسّسات نتيجة التّأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة والمجتمع.
- ✓ ضعف التشريعات القانونية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التّي تلزم المؤسّسات بتبني الإفصاح الاجتماعي، أي أنّ ما تقوم به هذه المؤسّسات يبقى مجرد مبادرات فردية.
- ✓ تختص المحاسبة البيئية بقياس التّكاليف والمنافع البيئية والإفصاح عنها بما يساعد في توصيل المعلومات إلى متخذي القرارات.
- ✓ الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي يضفي الشفافية على القوائم المالية للمؤسسة حيث يحسن سمعتها ويزيد من قدرتها التنافسية.

خاتمة:

- ✓ تلتزم قطر غاز بمسؤوليتها الاجتماعية كمؤسّسة ناشطة في مجال الطاقة، فهي تشارك في العديد من المبادرات التّي تدعم أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ التّأثير الكبير لنشاط مؤسّسة قطر غاز على البيئة لا يمكن إنكاره، إلاّ أنّ تقاريرها السنوية أوضحت الجهود الجبارة التّي تقوم بها للتّقليل من هذه الآثار وتغطية الجانب السلبي من نشاطها.
- ✓ عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها ومقبولة عموما للإفصاح عن التّأثيرات البيئية، وما تقوم به مؤسّسة قطر غاز وغيرها يبقى مجرد اجتهاد فردي.
- ✓ رغم كل ما جاء في تقارير الاستدامة لمؤسّسة قطر غاز إلاّ أنّ واقع تبنّيها للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن أدائها البيئي لم يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة مع ما تدرّه من مداخيل وأرباح.

ثالثا: اقتراحات الدراسة:

وعلى ضوء النّتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- ✓ للحفاظ على البيئة والتّقليل من الأضرار التّي تلحق بها يتطلّب وجود تشريعات وقوانين، تلزم كل جهة ملوّثة تطلق مواد سامة أو مضرة بتحمّل مسؤوليتها البيئية لقاء ذلك مع فرض غرامات مالية وعقوبات.
- ✓ يجب أن يكون الإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي إجباريا وليس طوعيا.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بمنظور واسع يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده.
- ✓ على مؤسّسة قطر غاز البحث عن مجالات أخرى تخصّ المسؤولية الاجتماعية دون الاكتفاء بإتباع التوجه القطري.
- ✓ على مؤسّسة قطر غاز تبادل الخبرات والتّجارب العملية بينها وبين المؤسّسات النّاشطة في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية لاكتساب أفكار جديدة والتّعرف على الطرق التّي تستخدمها غيرها من المؤسّسات في مجال الإفصاح عن الأداء البيئي والتّقليل من التأثيرات البيئية.

رابعا: أفاق الدراسة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بموضوع الإفصاح المحاسبي الكمّي والنوعي عن الأداء البيئي في ظلّ تبنّي المؤسّسة للمسؤولية الاجتماعية، وأسقطنا دراستنا على إحدى المؤسّسات الاقتصادية التّي تتحمّل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وتقوم بالإفصاح عنها، محاولين من خلال هذه الدراسة التّعرف على الآليات التّي تتّبعها المؤسّسة في عرض المعلومات البيئية وإيصالها لذوي المصالح.

ومن أجل المزيد من البحوث في هذا المجال.. يمكن أن تكون دراستنا أرضية لإرساء مفاهيم جديدة أو التّطرق إلى جوانب أخرى لم يتم التّطرق إليها من خلال هذه الدراسة ويمكن أن نعرض بعض منها كمايلي:

- ✓ دراسة أثر تبنّي المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسّسات الاقتصادية.

خاتمة:

- ✓ واقع وأفاق الإفصاح عن التّكاليف والمنافع البيئية في المؤسّسات الجزائرية.
- ✓ المراجعة البيئية كأداة لتحقيق التّنمية المستدامة.
- ✓ معوّقات وعراقيل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.



قائمة المراجع.

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب.

1. إبراهيم جابر السيد، "**محاسبة التلوث البيئي**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م.
2. احمد الصيرفي ،" **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر 2007م.
3. إسماعيل محمود عبد الرحمن، "**محاسبة التلوث البيئي**"، ط2، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014م.
4. ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2009م.
5. خالد قاشي، رمزي بودرجة"**التسويق والمسؤولية الاجتماعية**"دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، 2008م.
6. رضوان حلوة حنان، "بدائل **القياس المحاسبي المعاصر**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2003م.
7. صلاح الحموري، رولا المعايطة،" **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**"، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،الأردن،2015.
8. عايد عبد الله العصيمي،"**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.
9. محمد عباس بدوي ، عثمان الأميرة إبراهيم"**دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**"،ط1، غمنشاة المعارف،مصر، 2000م.
10. محمد عباس بدوي، "**المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر،2000م.
11. محمد عباس بدوي، "**المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق**"، ط1، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007م
12. محمد عبد البديع ، "**اقتصاد حماية البيئة**"، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر،2002م

ثانيا: المداخلات والمقالات

1. احمد فرغلي ،محمد حسين،"**منهجية مقترحة للتقييم المحاسبي لبرامج رقابة عناصر تلوث البيئة**"، مركز البحوث والدراسات البيئية"، **مجلة جامعة القاهرة**، المجلد 01، العدد 01، مصر،2000م.

2. أمل عبد الحسين، "**واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشات الصناعية** "، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 08، العدد31،العراق،2014م.

3. اناس عبد الرحمان القيسي،"**دور المحاسبة البيئية في حماية البيئة والمجتمع** "،**مجلة كلية التراث الجامعة**،العدد 11،الأردن،2017م

4. تاج الدين عليار فخرو،"**بيان توجيهات قطر غاز**"، **مجلة الرائد الصادرة عن مؤسسة قطر غاز للتشغيل المحدودة**،قطر،2016م

5. يوسف جربوع ،"**مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**"،**مجلة الجامعة الإسلامية** ،المجلد 15،العدد1، فلسطين،2007م.

6. خديجة بلحياني ، " **واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية دراسة حالة مؤسسة قطر غاز**"، **مجلة الاقتصاد الجديدة**،الجزائر،2019م

7. عادل البهلول حمدان الطاهر، "**الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركات الأهلية للاسمنت بليبيا**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 27،العدد01،ليبيا، 2011م.

8. عايدة عثمان عبد الله، "دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة"، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد السادس،العدد04،السعودية،2019م

9. عبد الزهرة سليمان الرزوق وآخرون،"**أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية وتأثيرها على استدامة الموجودات البيئية**، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد السابع عشر، العدد03، **محافظة النجيف الاشرف** 2019م.

10. ماهر موسى درغام ،خالد خطيب،"**مدى أدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**"،**المجلة العربية للإدارة** ،المجلد 34،العدد1،فلسطين،2014م

11. ماهر موسى درغام وآخرون،"**إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**"، **مجلة جامعة الأزهر**،المجلد 17،العدد 2،فلسطين،2015م.

12. محمد طرشي ، "**الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**،المجلد 03،العدد05،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017م.

13.محمد نوف عابد،"**اثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية**"، **مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات** ،العدد الخامس ،فلسطين،2018م.

14. معاذ خلف إبراهيم الجنابي،"**إمكانية تقويم الأداء البيئي في المنشآت الصناعية ومجالات التفعيل**"، **مجلة جامعة كركوك الإدارية والاقتصادية**، المجلد الأول،العدد02، العراق،2019 م.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. إبراهيم قدري ، "**اثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء**"، أطروحة دكتوراه،جامعة دمشق،سوريا،2015م.
2. أمينة بوعزيز، "**المحاسبة البيئية في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة مؤسسة بتروجال باتنة–**"، مذكرة ماستر ،جامعة العربي بالمهيدي أم البواقي ، الجزائر، 2019م.
3. إياد محمد عودة، "**قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاه الاجتماعي –دراسة ميدانية–**، قسم المحاسبة،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2002م.
4. بومعراف فاطمة الزهراء ،"**مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة مجمع الإخوة عموري للأجر بسكرة–**"، مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،2014م
5. تواتي حسين ،"**مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تجاه المسؤولية البيئية للمؤسسات–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات لولاية الوادي–**"، مذكرة ماستر،جامعة حمة لخضر بالوادي،الجزائر،2018م.
6. خالد صبحي حبيب ،"**مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية** "،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين2011م.
7. ضيافي نوال،"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية،رسالة ماجستير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،الجزائر ،2010م.
8. علي طيوب، "**مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الصناعية دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية بالجزائر**"، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016م.
9. محمد بولصنام، "**واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر –دراسة حالة اتصالات الجزائر**"،أطروحة دكتورة،جامعة الجزائر 3، 2015م.
10. محمد سالم اللولو، "**مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة**"،رسالة ماجستير،كلية التجارة جامعة غزة ،فلسطين،2009م.
11. مراد غمام، "**أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP بالا خضرية–**)"، مذكرة ماستر ،جامعة أكالي محند ولحاج،البويرة ، الجزائر،2015م.
12. معتصم مفضي الخالدي، "**دور محاسبة المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية السعودية**"، رسالة ماجستير،جامعة جدارا،الأردن،2015م.

13. مهوات لعبيدي، "**القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**–"،رسالة دكتوراه،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2015م.

14. نجوى عبد الصمد، "المحاسبة **عن الأداء البيئي(دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الايزو14001**"، أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،الجزائر،2015م

15. نسيمة رنوحي ، "**دراسة اثر الأداء البيئي على قيمة المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSPخلال فترة2009–2014**"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر،2016 م.

16. فضيل فارس، حمزة ضوفي، " **المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الاداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة**"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثامن حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة،22–23نوفمبر 2011م

17. موسى رحماني ، فطوم حوحو، "**مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**"، ملتقى دولي ، جامعة قالمة، الجزائر يومي 04.03 ديسمبر 2012م

رابعا: التقارير.

1. تقارير الاستدامة لمؤسسة قطر غاز من سنة 2011 إلى غاية 2018.

II.المراجع بلغات أجنبية:

المداخلات والمقالات بلغات أجنبية.

1. Anderson A. H, **social responsibility accounting howtoget stated**? C.A, magazine, September, 1978.

2. Gamble,G .Jackson, H.and Tollerson,c., **Enivronmental Disclosures in ANNUAL Report :An International perspective**, The International journal of Accounting. Vol.31, No.3, 1996.

3. Sen and Bahattacharya, **Does Doing Good Alwayas lead To Doing better ? Consumer Reactions To Corporate Social Responsabilité,** Journal of Marketing Research,Vol 38.USA ,2001.

4. *Hassan A,and Harahap,S, "**expo ring corporate social responsabilité disclosure: the case study ofIslamic Banks**" international journal of Islamic and middle eastern finance and management : vol.3, No:03,2010*

المواقع الالكتروني:

1. https://www.almeezan.qaالموقع. الالكتروني للبوابة القانونية القطرية
2. https://www.qatqrgas.com.qa الموقع الرسمي لمؤسسة قطر غاز



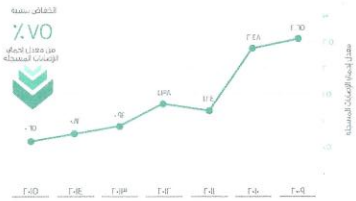
الملاحق.

السلامة الوظيفية

لقد تمكنت قطرغاز من الحفاظ على مستوى عالٍ من النشاط في العمل وفي ذات الوقت في تسجيل أداء متفوق في الصحة والسلامة. وقد كان ذلك بفضل إخلاص الموظفين والمقاولين في تطبيق واتباع ثقافة خالية من الحوادث والإصابات. ومن خلال تنفيذ برامج متمحورة حول السلامة، مثل إدارة خط النار، وسقوط الأجسام، والإجهاد الحراري، فقد تم التقليل من إجمالي عدد الإصابات (بما فيها حالات الإسعاف الأولي) بنسبة ٣٠٪ من ١٠٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٧٠ في عام ٢٠١٥. وفي ذات الوقت، فقد انخفض عدد الإصابات المسجلة بين الموظفين والمقاولين بنسبة ١٩٪ منذ السنة الفائتة، مما أدى إلى خفض معدل إجمالي الحوادث المسجلة بنسبة ٢١٪. وتعتبر غالبية الإصابات ذات خطورة منخفضة نسبياً، وهي التي تنشأ من المهمات اليومية الاعتيادية كالمشي واستخدام السلالم وركوب الدراجات الهوائية. ومن بين الإنجازات الأخرى التي تم تحقيقها في مجال السلامة، تمكنت قطرغاز من إتمام عمليتي إغلاق في عام ٢٠١٥ قبل انتهاء الوقت المحدد دون أية إصابات مسجلة. وأثناء عمليتي الإغلاق، كان يعمل ما مجموعه ٦٬٣٣٨ عاملاً ذهاباً وإياباً بشكل يومي خلال عمليتي الإغلاق، وذلك خلال مدة ١.٦ مليون ساعة.

أداء السلامة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
ساعات العمل				
الموظفون	٥.٨٨٧.٤٧٢	١٢.٢١٥.٤٦٨	١٣.٢٤١.٧٣٦	١٣.٤٤٢.٥٧٠
المقاولون	٣٠.٢٧٠.١٩٦	٢٩.٢٤٧.٧١٨	٢٥.٤٣١.٢٥٩	٢٦.٣٠٢.٣٩٧
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)	٣٦.١٥٧.٦٦٨	٤١.٤٦٣.١٨٦	٣٧.٦٧٢.٩٩٥	٣٨.٥٤٤.٩٦٧
الوفيات				
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)	٧	٠	٠	٠
عدد الإصابات التي سببها إهدار الوقت				
الموظفون	١	١	٠	٣
المقاولون	٢	١	٢	١
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)	٣	٢	٢	٤
معدل الإصابات الناتجة عن إهدار الوقت				
الموظفون	٠.١٧	٠.٠٨	٠	٠.٢٥
المقاولون	٠.٠٧	٠.٠٣	٠.٠٨	٠.٠٤
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)[أ]	٠.٠٨	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.١
عدد الإصابات المسجلة				
الموظفون	٥	٩	٣	٦
المقاولون	٤٥	٣٠	٢٨	١٩
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)	٥٠	٣٩	٣١	٢٥
معدل إجمالي الإصابات المسجلة				
الموظفون	٠.٦٨	٠.٧٤	٠.٢٥	٠.٥
المقاولون	٠.١٣	١.٠	١.١	٠.٧٢
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)[ب]	١.٣٨	٠.٩٤	٠.٨٢	٠.٦٥
الإصابات				
العدد الإجمالي (الموظفين والمقاولين)[ج]	١٩٧	٣٧	١٠٠	٧٠

[أ] يستند معدل الإصابات الناتجة عن إهدار الوقت إلى عدد إصابات الوقت المهدر لكل ١٬٠٠٠٬٠٠٠ ساعة عمل فردية.
[ب] يستند معدل إجمالي الإصابات المسجلة إلى عدد الإصابات المسجلة لكل ١٬٠٠٠٬٠٠٠ ساعة عمل فردية.
[ج] تشمل هذه الإصابات كل من الإصابات المسجلة وحالات الإسعاف الأولي.



كما تمثل إنجازات قطرغاز على المدى البعيد نتائج أثر إيجابياً مع الانخفاض بنسبة ٧٥٪ من حيث معدل إجمالي الإصابات المسجلة بين الموظفين والمقاولين منذ عام ٢٠٠٩. ومن شأن ذلك أن يرقى من توقعات السنوات القادمة، عندما تقوم قطرغاز بتطوير ثقافة خالية من الحوادث والإصابات لضمان الحفاظ على مستوى التميز في السلامة.

المبادئ العشرة للمحافظة على الحياة في قطرغاز



برامج وحملات السلامة

تم اقتراح المبادئ العشرة للحفاظ على الحياة عام ٢٠١٣. وقد حددت هذه المبادئ الأمور الواجب اتباعها والأمور الواجب تجنبها بشكل مبسط وواضح، شاملة النشاطات المعرضة لخطورة كبيرة لجميع الموظفين والمقاولين القائمين على العمليات. ويؤدي الإخلال بأي من هذه المبادئ إلى التحقيق في الأسباب، واتخاذ التدابير المناسبة، كالتدريب الإضافي، لغاية ضمان عدم حدوث سلوك مشابه مجدداً. وفي الكثير من الحالات، قد يؤدي الانتهاك إلى إنهاء علاقة الموظف أو المقاول بالشركة. ويعتبر اختيار خرق المبادئ اختياراً يؤدي لإنهاء العلاقة مع قطرغاز.





تقييم المخاطر المتدارك هو برنامج آخر يعنى بالسلامة وقد جرى تطبيقه عام ٢٠١٥، وهو يتطلب قيام الموظفين المسؤولين عن أداء مهمة معينة بإجراء تقييم مخاطر فردي وذهني للمهام. ومن الممكن إجراء هذا التقييم شفهياً مع طاقم العمال.

ويهدف تقييم الأداء المتدارك إلى تركيز انتباه العامل على المهام. ويقوم العامل بتطبيقه قبل وأثناء العمل. كما يساعد هذا البرنامج على تحديد أية تصرفات غير آمنة وظروف خطرة قد تكون قد أغفلت أثناء التحضير لهذا العمل أو تنشأ أثناء العمل.



الصحة والسلامة

الصحة والسلامة

تعتبر السلامة قيمة جوهرية في قطرغاز، وهي أحد الركائز التي تعتمد عليها الشركة والمحددة في بيان توجهات الشركة. يعمل الآلاف من الأشخاص يومياً في ظروف آمنة عبر العديد من المواقع البرية والبحرية. وتكمن مهمتنا في إدارة جميع الموارد – الأفراد، والممتلكات، والآثار البيئية وفق منهج آمن وموثوق يضمن أعلى مستويات السلامة والصحة والجودة والمعايير البيئية. ويتطلب ذلك من الجميع العمل سوية كفريق واحد من الأفراد المؤهلين، المسؤولين عن التصدي للظروف غير الآمنة وإيقافها أو تصحيحها.

ويعتبر نجاح قطرغاز في تحقيق الصحة والسلامة والبيئة نتيجة مباشرة لثقافتها التي تعتبر السلامة القيمة الأعلى أهمية. ولقيامها على منهج خال من الحوادث والإصابات يتبعه جميع من يعملون في الشركة كطريقة اعتيادية في ممارسة أعمالهم للحد من التسبب في الأذى للأفراد أو المجتمع أو البيئة. وتبرز هذه الرسالة حقيقة أن الحفاظ على سلامة القوة العاملة لدينا وتراهة أصول الشركة تترسخ في أسلوبنا في ممارسة أعمالنا.

إنه لمن دواعي فخرنا أن يكون عام ٢٠١٥ هو الأكثر سلامة في مسيرتنا حتى الآن. وسوف نواصل تطوير ثقافة السلامة السياقة لدينا والحفاظ عليها.





* الإصابات المسجلة هي مجموع الوفيات، والإصابات الناتجة عن هدر الوقت، وحالات العمل المقيد، وإصابات العلاج الطبي.
** إجمالي الإصابات هو مجموع الإصابات المسجلة وحالات الإسعاف الأولي.

قطرغاز
QATARGAS

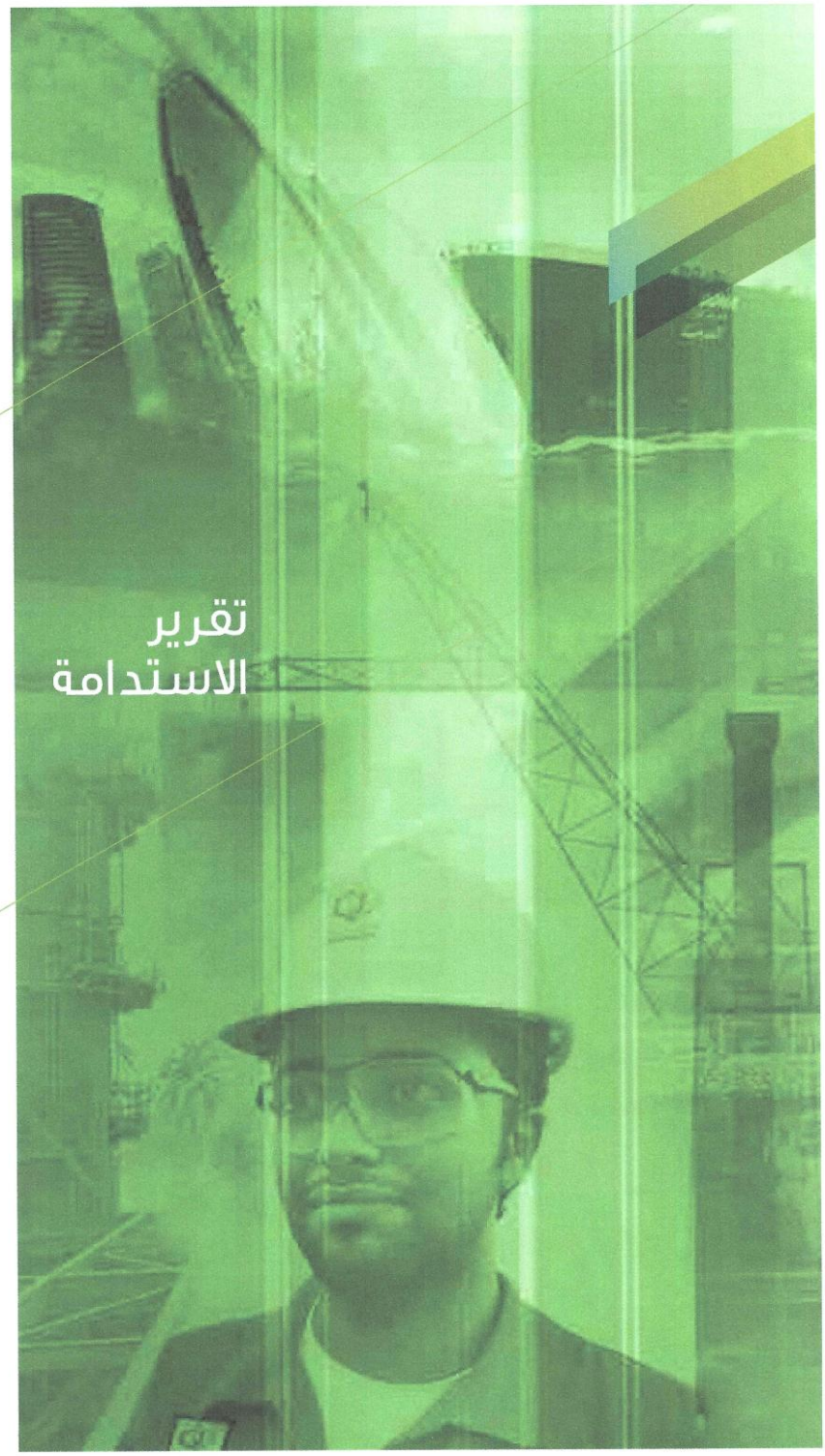


تقرير الاستدامة
2015

الشركة الرائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم
www.qatargas.com

قطرغاز
QATARGAS

الشركة الرائدة في مجال صناعة
الغاز الطبيعي المسال في العالم



تقرير الاستدامة

٢٠١٤

www.qatargas.com

الاستمرارية

في عام ٢٠١٣، نال أكثر من ٥٠٠ جوائز مكافآت الخدمة الطويلة، حيث قدّم المدير العام شهادات ودروعاً تقديرية للموظفين الذين خدموا الشركة لـ ٥، ١٠، ١٥ و٢٠ عاماً.

الاستمرارية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل الدوران الوظيفي (٪)	٣,٣	٧,٥	٧,٠
ذكور (٪)	٪٣,١	٪٧,٣	٪٧,١
إناث (٪)	٪٥,٤	٪٨,٨	٪٥,٩
١٨ – ٣٠ (٪)	٪٣,٦	٪٦,٣	٪٤,٧
٣٠ – ٥٠ (٪)	٪٣,٣	٪٦,٥٩	٪٦,٣
٥٠> (٪)	٪٣,٢	٪١٢,٥	٪١٢,٤

بلغ معدل استمرارية الموظفين ٩٣٪ في عام ٢٠١٣، بتحسن طفيف مقارنة بعام ٢٠١٢. ولا بد من الإشارة إلى أن معدل الموظفين الشباب والإناث المغادرين انخفض خلال عام ٢٠١٣، آملين الاستمرار على هذا المنوال.



يتناول ميثاق سياسة أخلاقيات العمل في قطرغاز المسائل الخاصة بالتمييز. وتسلط هذه السياسة الضوء على التزام الشركة بتوفير بيئة تمكّن جميع الموظفين من مواصلة حياتهم المهنية دون وجود أي شكل من أشكال التمييز. وتعيّن الشركة موظفيها على أساس متطلبات العمل ومؤهلات المرشحين ذات الصلة باحتياجات الشركة. ولا يجوز لقطرغاز، أو أي موظف، أو أي شخص يتصرف بالإنابة عن قطرغاز، اتباع أي سياسات تمييزية ضد أي شخص في العمل لأسباب مرتبطة بالعرق، أو المعتقدات الدينية، أو العقيدة، أو اللون، أو التوجه الجنسي، أو الإعاقة الجسدية، أو الإعاقة العقلية، أو الحالة الاجتماعية، أو العمر، أو السلالة، أو الوطن الأصلي. ولا ينطبق هذا المتطلب السابق الذكر على عملية اختيار الموظفين على أساس المتطلبات المهنية للأعمال ولأغراض تعيين المواطنين القطريين.

لا يتم التهاون مع مسائل التمييز، حيث تتخذ قطرغاز سلسلة من الإجراءات لتجنب التمييز في مكان العمل:

- الحرص على عدم وجود معاملة تفضيلية لأي موظف.
- توفير نفس فرص العمل وتطبيق نفس السياسات على كل موظف بشكل متساو.
- التعامل الفوري مع أي سلوك تمييزي وضمان حل أي نزاع بين الموظفين أو أيّ مشكلة أخلاقية قد تنجم عن هذا التصرف بطريقة فعالة وسرية.
- توعية الموظفين حول التصرف بطريقة صحيحة وأن يكونوا حريصين وحساسين وعلى علم بالأفعال والتعليقات التمييزية الواجب تجنبها في مكان العمل.
- كما تنص عليه السياسة، يتوجب على المديرين والموظفين والمشرفين المبادرة إلى التعامل مع المسائل المتعلقة بالتمييز فور حدوثها.

سُجّلت حادثتا تحرش، وتم التحقيق فيهما بشكل رسمي واتخاذ العقوبات التأديبية وفقاً لسياسة الشركة.

التقطير

تلتزم قطرغاز ببناء قوة عاملة وطنية ناجحة ذات كفاءة عالية تعكس المهارات والقدرات الواجب توافرها لتحقيق أهداف أعمالنا. وقد تم تحديد هدفنا المتمثل بالوصول إلى نسبة تقطير تبلغ ٥٠٪ على مستوى الأقسام والدوائر، راسمين خارطة طريق لمتطلبات التوظيف المتوقعة وصولاً إلى عام ٢٠٢٠.

التقطير	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل التقطير (٪)	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٦,١
تقطير المناصب الإدارية (٪)	٤٧,٠	٤٠,١	٣٧,٥

تم تعديل بيانات ٢٠١١ و٢٠١٢ وفقاً لمنهجية منقحة

اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٣، قمنا بتوظيف ٦١٣ مواطناً قطرياً، بزيادة ٤١ مواطناً منذ عام ٢٠١٢. ويواصل معدل التقطير لدينا النمو، حيث بلغ ٢٦,١٪ في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ارتفاع أعداد المواطنين القطريين المعينين في مناصب إدارية، إلا أن النسبة قد انخفضت نتيجة إجراء تغييرات هيكلية وزيادة أعداد المناصب الإدارية. ولتحقيق نسبة تقطير تبلغ ٥٠٪، قمنا بإطلاق عدد من المبادرات للتوظيف والتطوير والحفاظ على الموظفين القطريين.

توظيف المواطنين

بهدف تعيين أفضل الكفاءات الوطنية، قمنا بإنشاء برنامج للمنح الدراسية والتدريب، كما نواصل العمل بشكل فاعل مع القطاع التعليمي من خلال أنشطة التواصل والتمثيل في الهيئات التعليمية. ويوفر استهداف الخريجين القطريين من خلال المعارض المهنية فرصاً متساوية للخريجين والخريجات للتواصل مع قطرغاز. يرجى الاطلاع على الجدول ١٣ للتعرف إلى مبادراتنا في عام ٢٠١٣.





وفيما يلي ملخص للانبعاثات الجوية من مرافق قطرغاز في راس لفان عام ٢٠١١ أما بالنسبة للانبعاثات الغازية الناتجة عن نقل المنتجات بناقلات الشركة فقد عرضناها في القسم الخاص بالتأثير البيئي للنقل.

الانبعاثات الغازية من مرافق قطرغاز خلال عام ٢٠١١

الملوث الجوي	الوحدة	قطرغاز ١	قطرغاز ٢	قطرغاز ٣ و٤	مصفاة لفان وإدارة عمليات محطة راس لفان	المجموع
ثاني أكسيد الكبريت	طن	٤,٤٥٥	١,٧٢٩	٢,٤٩١	٤	٨,٦٧٩
أكاسيد النيتروجين	طن	٩,٦٣٠	١,٧٣٤	١,٧٤٩	١٥٩	١٣,٢٧٢
المركبات العضوية المتطايرة	طن	٧٣٠	١١١	٣٣,٥	١٩,٥	٨٩٤

إن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، والمركبات العضوية المتطايرة الناتجة عن قطرغاز ٢، وقطرغاز ٣، وقطرغاز ٤ أقل من تلك الصادرة عن قطرغاز ١، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استخدام تقنيات وحارقات أكثر فعالية. أما انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من قطرغاز ٣ و ٤ فهي أعلى من تلك الصادرة عن قطرغاز ٢ بسبب تكوين الغاز، حيث أن قطرغاز ٣ وقطرغاز ٤ يملكان محتوى أعلى من كبريتيد الهيدروجين في غاز المدخل.

ومن المتوقع أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، والمركبات العضوية المتطايرة في المستقبل مع تشغيل خطوط قطرغاز ٢، وقطرغاز ٣، وقطرغاز ٤ في إطار ظروف أكثر استقراراً وفعالية.



الموارد البشرية

أبرز الإنجازات

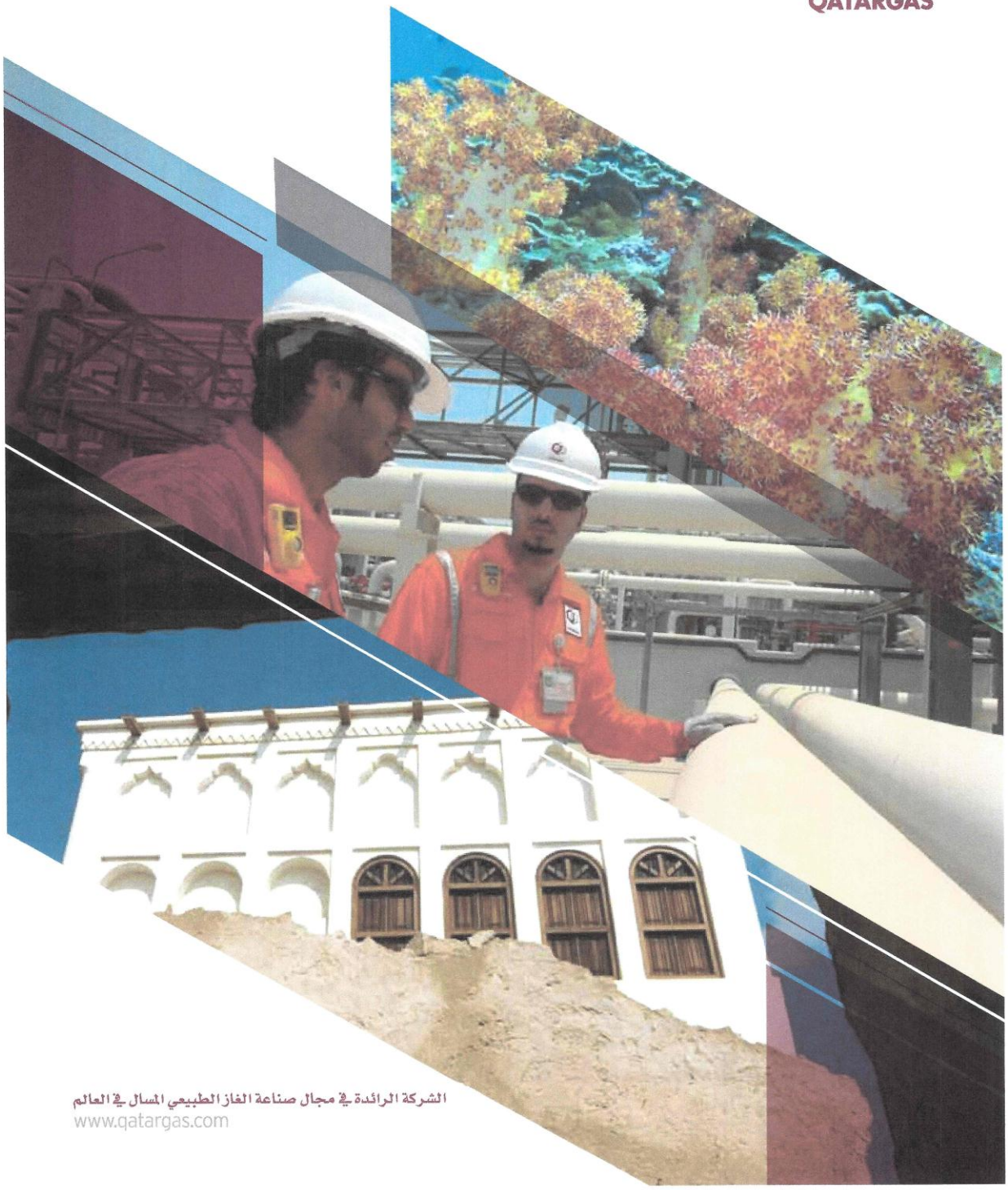
- فريق واحد مؤلف من ٢,٩٩٥ شخص من ٧٠ دولة
- ٨٦,٠٠٠ ساعة تدريب
- ٢٦,١٪ نسبة التقطير

الأقسام

- فريق واحد
- التقطير
- التدريب والتطوير
- الأداء والتطوير المهني
- تواصل ورضا واستمرارية الموظفين

قطرغاز
QATARGAS

تقرير
الاستدامة ٢٠١٣

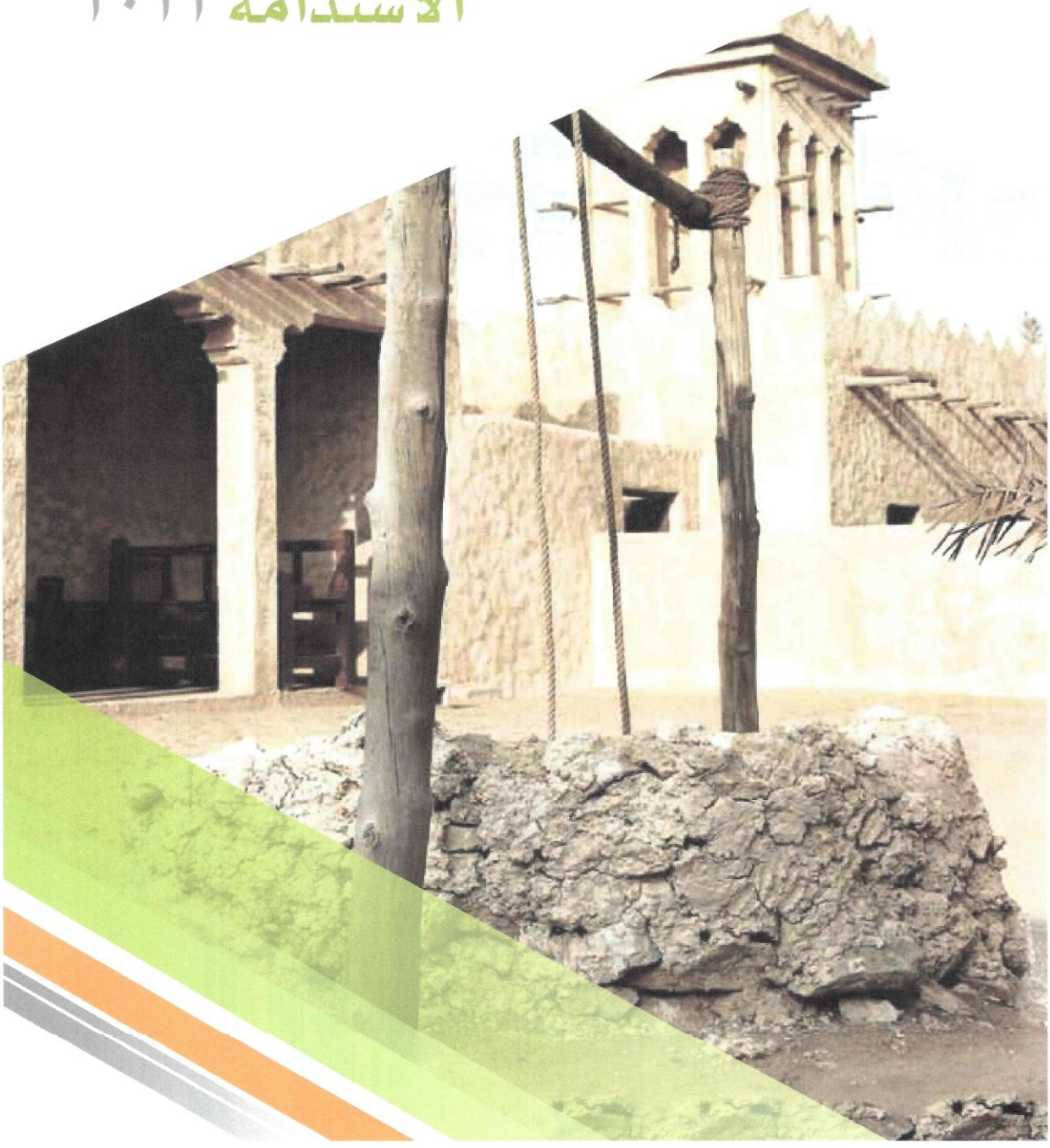


الشركة الرائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم
www.qatargas.com

الشركة الرائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم
www.qatargas.com.qa

قطرغاز
QATARGAS

تقرير الاستدامة ٢٠١٢



تغيّر المناخ

انبعاثات الغازات الدفيئة

جرى تطوير عملية جرد لانبعاثات قطرغاز من الغازات الدفيئة على أساس المبادئ التوجيهية للرصد والإبلاغ التابعة للاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٠٧، والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي وضعها كل من معهد الموارد العالمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وقوائم جرد الغازات الدفيئة التي وضعت بموجب بروتوكول كيوتو.

وتتضمّن عملية الجرد ثلاثة نطاقات لانبعاثات الغازات الدفيئة هي النطاقات ١، و ٢، و٣. ويتم تحديد النطاقين ١ و ٢ مباشرة من بيانات الإنتاج والاستهلاك المتعلقة بإنتاج الغاز من المنصات البحرية والمعالجة في المرافق البرية لإنتاج الغاز الطبيعي المُسال والمنتجات المشتقّة منه، بما في ذلك الكبريت، البروبان، البيوتان، والغاز الطبيعي المسال، والمكثفات والمنتجات المكررة مثل النافتا، ووقود الطائرات، والغاز الطبيعي المسال، وزيت الغاز. أما انبعاثات النطاق رقم ٣ فتحدد وفقاً لتقرير العمليات اللوجستية لنقل المنتجات، واستخدام الحافلات لنقل الموظفين بالإضافة إلى تقارير السفر المقدّمة عن رحلات السفر جواً لأغراض العمل.

وتتضمّن قوائم جرد الغازات الدفيئة في الوقت الحالي مشاريع قطرغاز ١، وقطرغاز ٢، وقطرغاز ٣، وقطرغاز ٤، ومصفاة لفان، ومنشأة تخزين الغاز الطبيعي المُسال، ومنشأة التحميل في ميناء راس لفان.

ويعد غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 وغاز الميثان CH_4 وأكسيد النيتروز N_2O أكثر الغازات الدفيئة ارتباطاً بالأنشطة المتعلقة بصناعة الغاز الطبيعي المُسال، حيث تنشأ هذه الغازات نتيجة عمليات إنتاج الطاقة واستهلاكها. ويشمل إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كل من ثاني أكسيد الكربون المتأصل (أي الموجود بشكل طبيعي في حقل غاز الشمال)، وثاني أكسيد الكربون المتولّد نتيجة الاحتراق، بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الكيميائية، وأخيراً ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الانبعاثات المتسربة. أما إجمالي انبعاثات غاز الميثان فتتضمّن الميثان غير المحترق الموجود في انبعاثات الاحتراق بالإضافة إلى غاز الميثان الناتج عن الانبعاثات المتسربة. أما انبعاثات أكسيد النيتروز فجميعها تتولّد في أنشطة الاحتراق. ولا تتضمّن قوائم جرد الغازات الدفيئة أيّ من سداسي فلوريد الكبريت SF_6، أو مركّبات الهيدروكربون المشبّع بالفلور PFC أو مركبات الهيدروفلوروكربون HFC. ويستخدم سداسي فلوريد الكبريت في بعض المعدات الكهربائية، على أن يتم استخدامه بحرص شديد. ولا تتسبب عمليات إنتاج الغاز الطبيعي المُسال في قطرغاز في انبعاثات ذات أهمية تُذكر من مركّبات الهيدروكربون المشبّع بالفلور أو مركّبات الهيدروفلوروكربون.





وعلاوة على ذلك تشارك قطرغاز في عدد من المبادرات البيئية لدولة قطر بما في ذلك المشاركة في استراتيجيات طويلة المدى لمكافحة تغيّر المناخ وتحقيق أهداف تقليل حرق الغاز.
وفي هذا الخصوص، فإننا نبادر إلى العمل وفقاً لمتطلبات حرق الغاز، ومعالجة المياه وتصريف مياه التبريد باستخدام ماء البحر، كما نستخدم عدداً من أفضل التقنيات المتاحة في مشاريعنا مثل إدخال تقنية الكَلْوَرَة المتذبذبة، ومشروع تنقية المياه العامة باستخدام تقنية غشاء المفاعل الحيوي فضلاً عن إجراء عدد من الدراسات حول إمكانيات تقليل الاحتراق. ويضمن التعاون طويل الأجل مع وزارة البيئة تحسين التفاهم والتوافق مع التشريعات البيئية لدولة قطر.

الطاقة

يمثّل الاحتراق الداخلي لغاز الوقود المصدر الأساسي لاستهلاك الطاقة في قطرغاز، حيث يتم حرق الغاز لتوليد ما تحتاجه عمليات الإنتاج من الكهرباء والحرارة والبخار. ولا يستخدم زيت الغاز إلا للمصادر المتحركة في الموقع (مثل سيارات الشركة، شاحنات الرافعات الشوكية) ومولدات الطوارئ كما أن استهلاكه يكاد لا يذكر مقارنة مع غاز الوقود. ولا يوجد لدى قطرغاز أي استهلاك رئيسي للطاقة من المصادر المتجددة.
بالنسبة للكهرباء والبخار المستخدمين في مشاريع قطرغاز ١، وقطرغاز ٢، وقطرغاز ٣، وقطرغاز ٤، ومصفاة لفان، وإدارة عمليات محطة راس لفان، فيتم توليدها داخلياً من عمليات احتراق زيت الغاز، ومن ثمّ يتم احتسابها ضمن الاستهلاك الرئيسي للطاقة. ومع ذلك فإن مصفاة لفان، وإدارة عمليات محطة راس لفان يقومان بالشراء من شبكة الكهرباء للاستخدام الداخلي.

الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة في منشآت ومرافق قطرغاز خلال عام ٢٠١١ مبين في الجدول التالي:

استهلاك الطاقة في منشآت قطرغاز عام ٢٠١١

نوع الطاقة	الوحدة	قطرغاز ١	قطرغاز ٢	قطرغاز ٣ و٤	مصفاة لفان	إدارة عمليات محطة راس لفان	المجموع
وقود الغاز الداخلي (باستثناء إحراق الغاز)	جيجا جول	٧٦,٩١٩,٦٤٩	٨١,١٨٢,٩٩٥	٧٢,٣٠٣,٦٠٨	٦,٣٨٣,١٨٦	–	٢٣٦,٧٨٩,٤٣٨
الكهرباء المشتراة	ميجاوات ساعة	–	–	–	١١١,٥٥١	٦٠,٠٧٨	١٧١,٦٢٩

ولا توجد في الوقت الراهن أي خطط أبحاث رسمية أو مبادرات للشركة ذات علاقة باستخدام مصادر الطاقة البديلة أو المتجددة.
وبالإضافة إلى استخدامات الطاقة المذكورة أعلاه، يتم حرق غاز الوقود كجزء من عملية الإنتاج. وفي هذا الصدد يمكن حرق غاز الوقود بسبب ظروف اعتيادية (مثل تنظيف الأنابيب) أو ظروف غير اعتيادية (مثل انبعاثات السلامة الضرورية أو خفض ضغط الغاز). ويوضح الجدول التالي كميات الغاز المحترق نتيجة أسباب اعتيادية أو غير اعتيادية. ويذكر أن ٧٨٪ من عمليات احتراق الغاز خلال عام ٢٠١١ حدثت لأسباب غير اعتيادية، مقارنة مع ٨٧٪ عام ٢٠١٠.

إحراق الغاز في مرافق قطرغاز خلال عام ٢٠١١

المنشأة	أسباب اعتيادية (مليون قدم مكعب قياسي)	أسباب غير اعتيادية (مليون قدم مكعب قياسي)
قطرغاز ١	١,٢٩٠	٢,٥٣٢
قطرغاز ٢	٤,٨٢٢	١١,٧٧٧
قطرغاز ٣ و٤	١,٦٩٢	١٣,٦٩٩
مصفاة لفان وإدارة عمليات محطة راس لفان	٣٤٤	٣٠٧
المجموع	٨,١٤٨	٢٨,٣١٥

البيئة

إدارة الجوانب البيئية

إن رؤيتنا هي أن نصبح الشركة الأولى على مستوى العالم في مجال الغاز الطبيعي المسال. كما أن طموحنا نحو الأفضل يسير جنباً إلى جنب مع التزامنا بالتنمية المسؤولة للغاز الطبيعي وبشكل متزامن لتحقيق التميز في الأداء البيئي.

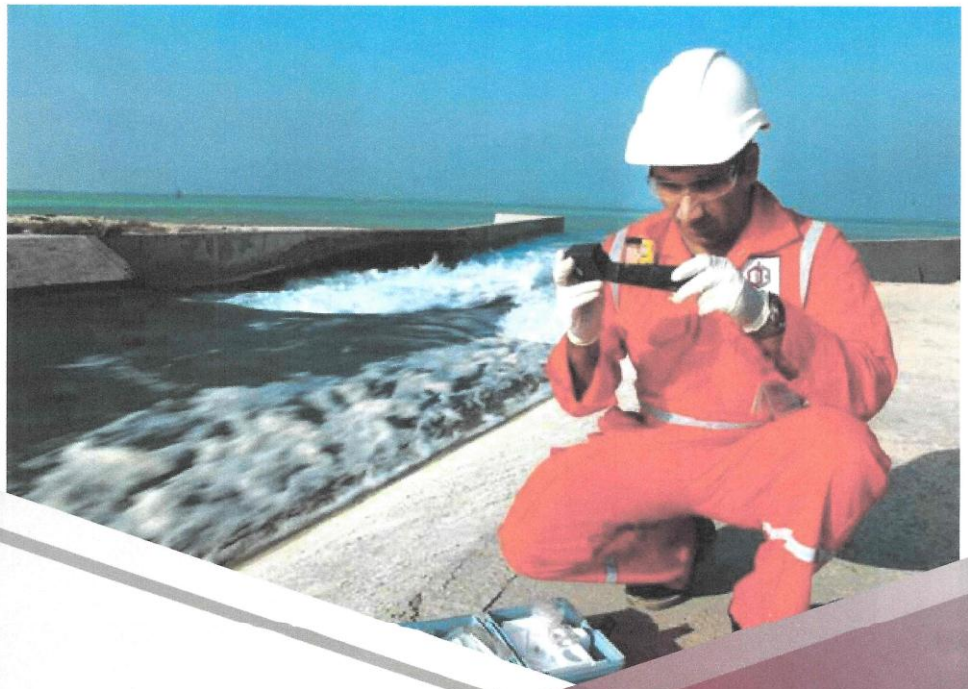
وفي الوقت الحالي، تدار الجوانب البيئية في قطرغاز باستخدام سجل لرصد النواحي والآثار البيئية وذلك وفقاً لمتطلبات مقاييس آيزو ١٤٠٠١ الخاصة بنظام إدارة البيئة. ويقوم النظام الحالي بتقسيم الجوانب البيئية إلى جوانب تشغيلية ويصنفها وفقاً للوسيلة، والنشاط، والمنتجات والخدمات، والمخاطر مع الأخذ في الاعتبار شدة تأثيرها واحتمال حدوثها. كما نعمل على تطوير نظام إدارة الجوانب البيئية (AMS) الذي من شأنه تسهيل عملية إدخال البيانات الخاصة بالجوانب البيئية ويسمح بإدارة جميع الجوانب والآثار البيئية الخاصة بشركة قطرغاز عبر نظام محسّن لسير العمل باستخدام قاعدة بيانات ذات علاقات ارتباطية. وقد تم البدء بتطبيق نظام إدارة الجوانب البيئية في قطرغاز ١ عام ٢٠١١ ضمن برنامج تجريبي. وسيتم الاستمرار بإجراء التجارب النهائية عام ٢٠١٢ على أن يلي ذلك التطبيق الكامل للنظام وتوفيره لجميع أصول شركة قطرغاز.

نجح مشروع قطرغاز ١ وقطرغاز ٢ ومصفاة لفان في الحصول على اعتماد ثنائي من المنظمة الدولية للمعايير، إذ حصلوا على شهادة (آيزو ٩٠٠١ للعام ٢٠٠٨ وشهادة آيزو ١٤٠٠١ لعام ٢٠٠٤) لجودتهم في تطبيق نظم الإدارة البيئية. ويضمن الامتثال لهذه المعايير الدولية وجود سياسات وإجراءات لضبط جميع جوانب نشاطات الشركة وإدارتها للآثار البيئية الناجمة عن عملياتها بكفاءة. وفي هذا الإطار، فإن مشروعات قطرغاز ٣ وقطرغاز ٤ في طريقها أيضاً للحصول على هذا الاعتماد من خلال عمليات التدقيق القادمة التي تقوم بها المنظمة الدولية للمعايير.

الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية

إن الامتثال للتشريعات المعمول بها في دولة قطر، والاتفاقيات البيئية الدولية التي وقّعت عليها الدولة يعد جزءاً لا يتجزأ من رؤية قطرغاز. وفي هذا الإطار، فإن جميع الأصول العاملة في قطرغاز تتقدم سنوياً إلى وزارة البيئة بطلب للحصول على تصريح التشغيل، وتعمل وفقاً للمتطلبات المعتمدة الواردة في هذه التصاريح. ويوفّر قسم الشؤون البيئية في قطرغاز الدعم والمشورة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالتشريعات البيئية بما في ذلك إعداد تصاريح التشغيل وتقديمها. وبمجرد الموافقة عليها، تصبح تصاريح التشغيل هذه وثائق قانونية تضمن أن أصول قطرغاز ستعمل وستقدم تقاريرها بما يتماشى مع اللوائح والأنظمة البيئية.

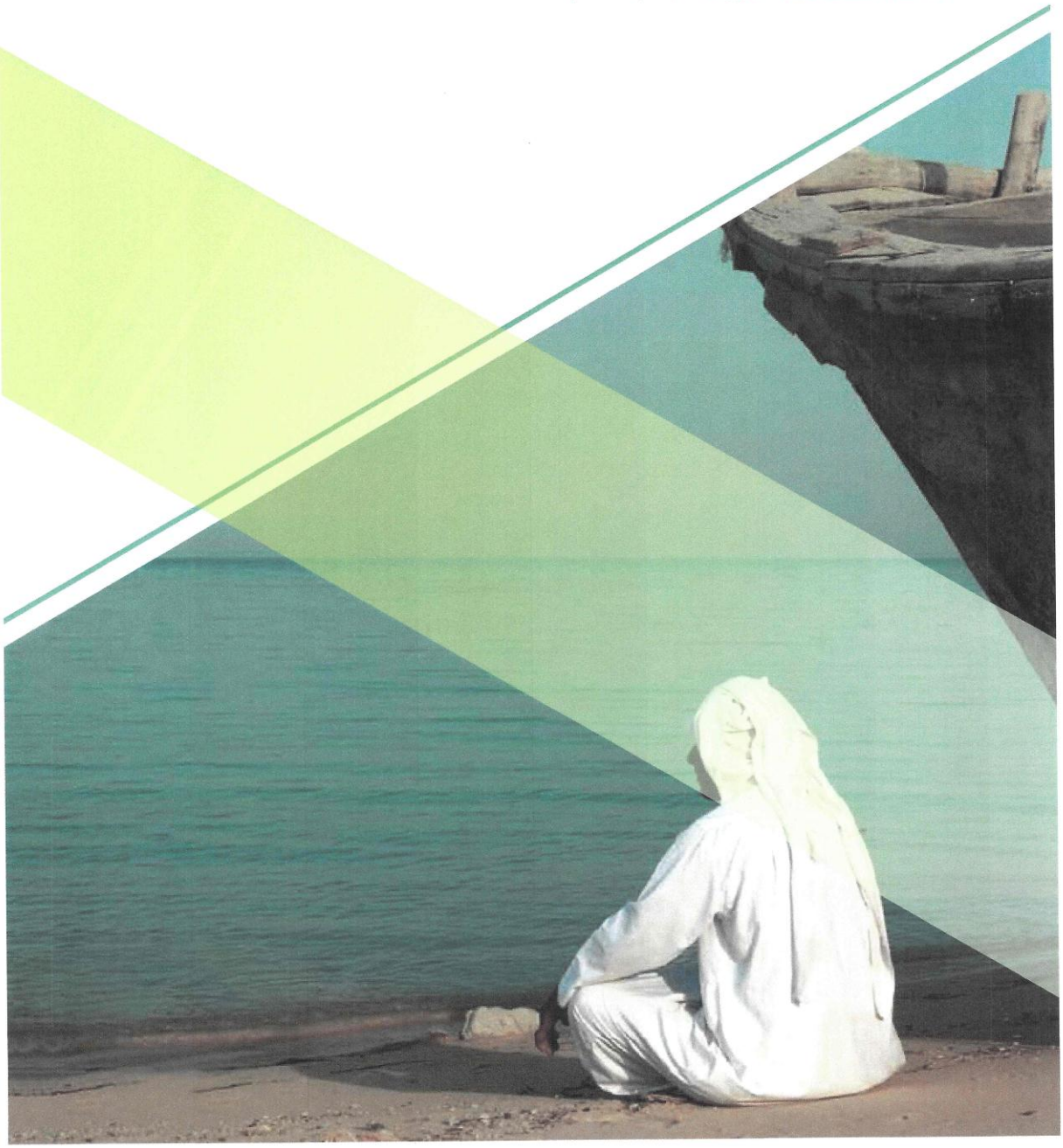
ووفقاً لمتطلبات الحصول على تصريح التشغيل، تقدّم أصول قطرغاز إلى وزارة البيئة تقارير للرصد البيئي كل ثلاثة أشهر، وتحتوي هذه التقارير على حالة الأداء فيما يخصّ الانبعاثات الغازية، والتصريف في البر والبحر، وإدارة النفايات بالإضافة إلى عرض أحدث المستجدات بشأن المبادرات الطوعية لتحسين البيئة. وتقوم وزارة البيئة بزيارات تفتيشية دورية على منشآتنا للتأكد من صحة هذه التقارير.



The World's Premier LNG Company
www.qatargas.com.qa

قطرغاز
QATARGAS

تقرير
الاستدامة ٢٠١١













قائمة كاملة بالمشاريع التي يتولى البرنامج تنفيذها:

١. حديقة شاطئ القَرمة

وتطل حديقة شاطئ القَرمة، وهي مخصصة للنساء والأطفال دون سن العاشرة، على امتداد غابة من أشجار القرم التي تحتضن نظاماً بيئياً مزدهراً مليئاً بالنباتات. وتبلغ مساحتها ٨ آلاف متر. منها ٤ آلاف متر مسطحات خضراء و٣ آلاف متر من الرمال النشاطية النظيفة. وقد تم تزويد الحديقة بألعاب متنوعة ومظلات شاطئية مصنوعة من أشجار الباميو.

٢. محمية الشوعة

تبلغ مساحة محمية الشوعة ١٣,٠٠٠ متر مربع. وهي منارة بالطاقة الشمسية بالكامل. كما تحتضن المحمية الطبيعية "٦" شجرة ومجموعة متنوعة من الحيوانات والطيور. بما في ذلك ٣٢ بط وأوز. ويوجد بها مها عربي، و٤ غزلان، و٣ نعامات، و٣ ماعز، و٤ سمان، و١٠ حمام.

٣. مقعد الضحى

يستضيف برنامج مقعد الضحى الذي يُنظمه "مركز قدرات للتنمية" ملتقى أسبوعي صباح كل ثلاثاء وقت الضحى للجدات، حيث يُكمن بإحياء ماضي الأجداد واسترجاع الماضي بجماله ورونقه. ويشجع هذا البرنامج على تبادل الخبرات والقصص وبعيد ماضي البلد إلى الحياة. وفي الوقت ذاته، ينشر الوعي بالقضايا المتعلقة بالصحة والبيئة والمجتمع من خلال المحاضرات والدورات التي يقدمها لهن المتخصصون والأطباء والمربون.

٤. رواد الوطن

رواد الوطن هي مبادرة تُنفذ بدعم من وزارة التربية والتعليم العالي والتي تهدف إلى تشجيع أفراد المجتمع على التحلي بالعادات الإيجابية في حياتهم اليومية.

في إطار هذه المبادرة، عُقدت ورش عمل في المدارس في جميع أنحاء دولة قطر لتثقيف الطلاب بشأن سلامة المرور والتخطيط للحياة وتعزيز العادات الإيجابية في حياتهم لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل.

٥. ممشى الذخيرة ومسار الدراجات الهوائية

ممشى الذخيرة هو ممشى بعرض ثلاثة أمتار بإضاءة ساحلية هادئة. ويضم مساراً للدراجات الهوائية بطول ٢,٠٠٠ متر تقريباً. ويضم الممشى ٩٣ عمود إنارة بالطاقة الشمسية و٦٠ مقعداً لجميع الزوار. ويضم الممشى ملاعبين كبيرين مخاطين بسياج سلامة للأطفال.

٦. حديقة الخور بلازا

تقع حديقة الخور بلازا على مساحة ٢٢,٥٠٠ م٢ وتتميز بمساحات خضراء تبلغ ١٩,٠٠٠ م٢ وممشى دائري للحديقة ونافورة مياه قطرها ٢٠ متراً تعمل أوتوماتيكيا بأنظمة المياه. كما جرت زراعة ١٢,٠٠٠ من الزهور الموسمية و٨,٠٠٠ من مغطيات التربة و٤٥ شجرة ظل وتركيب ثلاث مظلات للوقاية من الأشعة فوق البنفسجية في الحديقة.

٧. حديقة الشرق في الذخيرة

أقيمت حديقة الشرق في الذخيرة على مساحة إجمالية ٤,٨٤١ م٢. وتم إنشاء شبكة ري أوتوماتيكية لتغطية المساحات الخضراء. التي تغطي مساحة ٣,٤٠٠ م٢. وزرعت الزهور في ثلاث مناطق مختلفة بالحديقة إلى جانب ١٦ شجرة سدرة والعديد من النباتات الأخرى. وزودت الحديقة بملاعبين للأطفال إلى جانب أعمدة الإنارة وساحات مواقف السيارات لجميع الزوار.

وفي إطار استبيان عام ٢٠١٨ بشأن الرأي العام إزاء عمل برنامج التواصل المجتمعي والمشاكل التي يواجها المجتمع. سلط المقيمون في الخور الضوء على سفر عدد كبير من العمال إلى مركز مدينة الخور. الأمر الذي كان يتسبب في تكدس الحركة المرورية. واستجابة لذلك، أُجريت قطرغاز استبياناً عن تدفق السكان واقترحت العديد من المشاريع بخصوص هذا الأمر والمقرر تنفيذها في عام ٢٠٢٩. وقد جرى التخطيط لمشاريع إضافية متنوعة لحل المشاكل التي يطرحها قاطنو المجتمع الشمالي. والتي أُبرزت في استبيان مشترك مع مدينة راس لفان الصناعية.

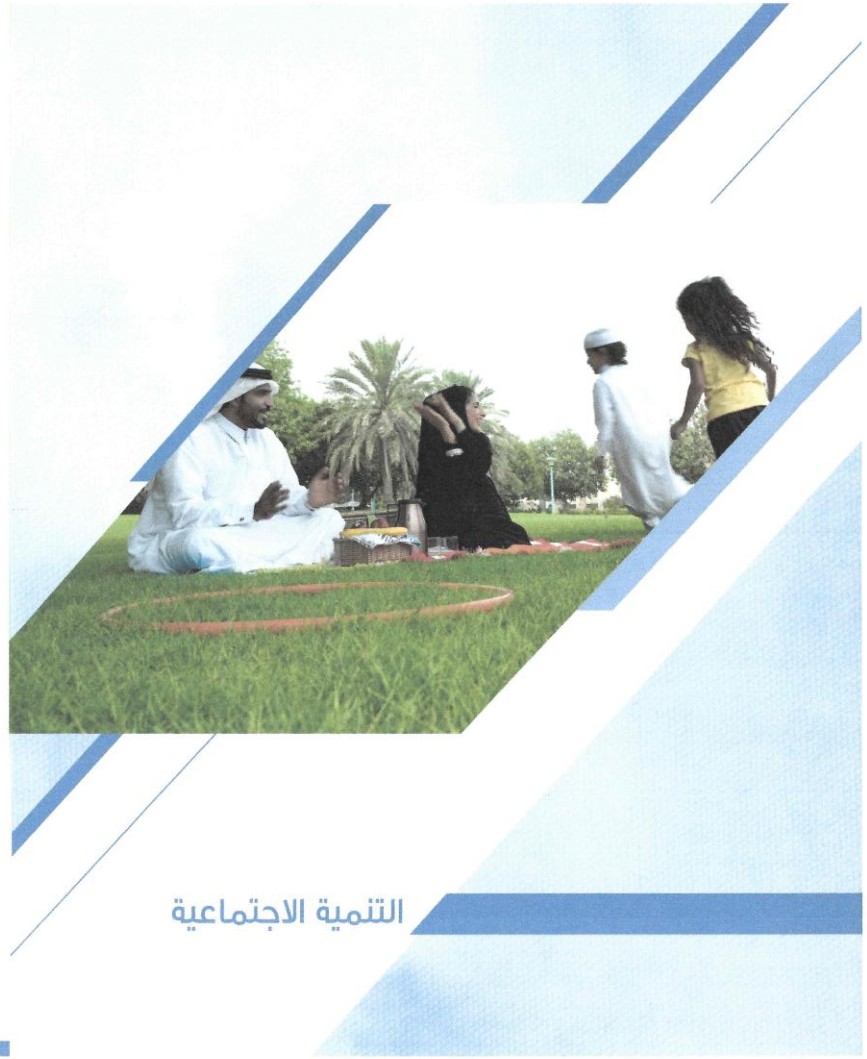
برامج قطرغاز للمسؤولية الاجتماعية

المبادرات المتعلقة بالمعرفة والتعليم

تواصل الشركة دعم مبادرات متنوعة للبحث والتعليم في إطار ستثمارها في مجال التنمية البشرية.

تشارك قطرغاز مشاركة فاعلة في عضوية مركز أبحاث معالجة الغاز الذي أسسته كلية الهندسة بجامعة قطر في عام ٢٠٠٧ ليصبح مركزاً رائداً في المجال البحثي يساعد في حل المشكلات التقنية المعقدة في صناعة الغاز. وتتحدد الموضوعات التي يبحث فيها المركز بناء على احتياجات المجال والمجتمع بالتشاور مع كبرى شركات النفط والغاز العاملة داخل دولة قطر وخارجها.

تتمثل المهمة الرئيسية للمركز في إجراء الأبحاث التي تفيد الشركاء الرئيسيين في صناعة الغاز والمجتمع. وطور المركز سمعة جيدة مستحقة في تطوير الحلول البحثية التي أدت إلى زيادة كفاءة الإنتاج والتوزيع واستهلاك الطاقة. وذلك في إطار التعاون الوثيق مع شركائنا ومستثمرينا وقد توسع المركز فيما يقدمه من خدمات احترافية ليضيف إليها مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية المتعلقة بمعالجة الغاز لأعضاء المركز. فضلاً عن خدمات الاختبار وورشي العمل الفنية ودورات التدريب والمسابقات الأكاديمية والمؤتمر العالمي لتصنيع الغاز الذي يعقد كل عامين.



التنمية الاجتماعية

المساهمة في التنمية الاجتماعية

المقدمة

تدرك قطرغاز بصفتها الشركة الرائدة في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال في العالم مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية. كما تلتزم ببناء علاقات قوية مع المجتمع والشركات المحلية والمجتمع القطري ككل. ولتحقيق هذه الغاية، عمدنا إلى وضع مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات، في إطار برنامج الاستثمار الاجتماعي وبرنامج التواصل المجتمعي في مدينة راس لفان الصناعية حيث تعتبر شركة قطرغاز إحدى الست شركات التي تعمل في المدينة. وقد تم إطلاق برنامج التواصل الاجتماعي في عام ٢٠١٠، بهدف خدمة المجتمعات في الجزء الشمالي من دولة قطر، والذي يختلف عن برنامج الاستثمار الاجتماعي. وتولي قطرغاز اهتماماً بالغاً بالمجتمع في دولة قطر، وتدرك مدى أهمية المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع في تلبية احتياجات السكان والوفاء بها في المنطقة الواقعة بالقرب من مدينة راس لفان الصناعية وفي جميع أنحاء دولة قطر.

وتحقيقاً لأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات، تحمل قطرغاز عضوية في:

١ مؤسسة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة.

٢ TEES MARY KAY O'CONNOR PROCESS SAFETY CENTER
مركز ماري كاي أوكونر للسلامة، جامعة تكساس إيه أند أم في قطر.

٣ الاتحاد القطري للجولف.

٤ GPC مركز أبحاث الغاز
مركز أبحاث الغاز، جامعة قطر.

استثمارات في المجتمعات المحلية

في عام ٢٠١٨، استثمرت قطرغاز مبلغاً وقدره ٤.٢ مليون ريال قطري، في جميع أنشطة ومبادرات برنامج الاستثمار الاجتماعي وبرنامج التواصل المجتمعي. وتقوم إدارة قطرغاز بصب جل تركيزها على الدمج السلس لأنظمة قطرغاز وأصولها وكوادرها المهلية. فسيستثمر هذا الفرق في الموازنة المخصصة والموازنة المنفقة على مشاريع جديدة تتماشى تماماً مع هدف قطرغاز للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

إشراك المجتمعات المحلية

برنامج التواصل المجتمعي

يتخذ برنامج التواصل المجتمعي الذي انطلق في عام ٢٠١٠ شتى مبادرة جريئة تهدف إلى خدمة المجتمعات السكنية في الطرف الشمالي من دولة قطر، والتي تشمل: بلديات الضعاين والكعبان والخور والشمال والذخيرة وسميسمة. ولدعم مجموعة كبيرة من مشاريع التنمية المجتمعية المعتمدة على رأس المال، يضم البرنامج في عضويته التطوعية ست شركات تعمل في منطقة راس لفان الصناعية وهي:

Pearl GTL | QATARGAS | Qatar Petroleum | Al Khaleej Gas | ORYX GTL | DOLPHIN ENERGY

وتلتزم المشاريع المختارة دائماً بالركائز الرئيسية الثلاثة للبرنامج وهي بناء القدرات، والصحة والسلامة، والتعليم حيث يتوجه قادة المجتمعات السكنية أولاً بمقترحهم إلى البلدية المحلية التي تقيم جدوى المشروع وفائدته للمجتمع. ثم ترسل النتائج بمجرد انتهاء البلدية من تقييمها إلى برنامج التواصل المجتمعي على أن يُترك اختيار المشاريع لمجموعة عمل البرنامج التي تمثل الهيئة الإدارية الرسمية المسؤولة عن انتقاء المشاريع. وتقيم المجموعة مدى تلبية المشروع للاحتياجات الملحة للمجتمعات السكنية ومدى تعكسها في المقترح النهائي. ثم يتولى أعضاء البرنامج بعد ذلك مهمة إدارة المشروع في إطار عدد معين من المبادرات المجتمعية وتنسيق عمليات تنفيذ المشروع والإنفاق عليه. على أن تسلم المشاريع بعد اكتمالها إلى البلديات المختصة التي تتولى مهمة صيانتها والإشراف عليها بعد ذلك. ويتولى البرنامج في الوقت الحالي إدارة ١٢ مشروعاً في مراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ.

تقرير الاستدامة ٢٠١٨



تتمتع شركة قطرغاز
الجديدة بمكانة فريدة لتعزيز الاستدامة
والموثوقية

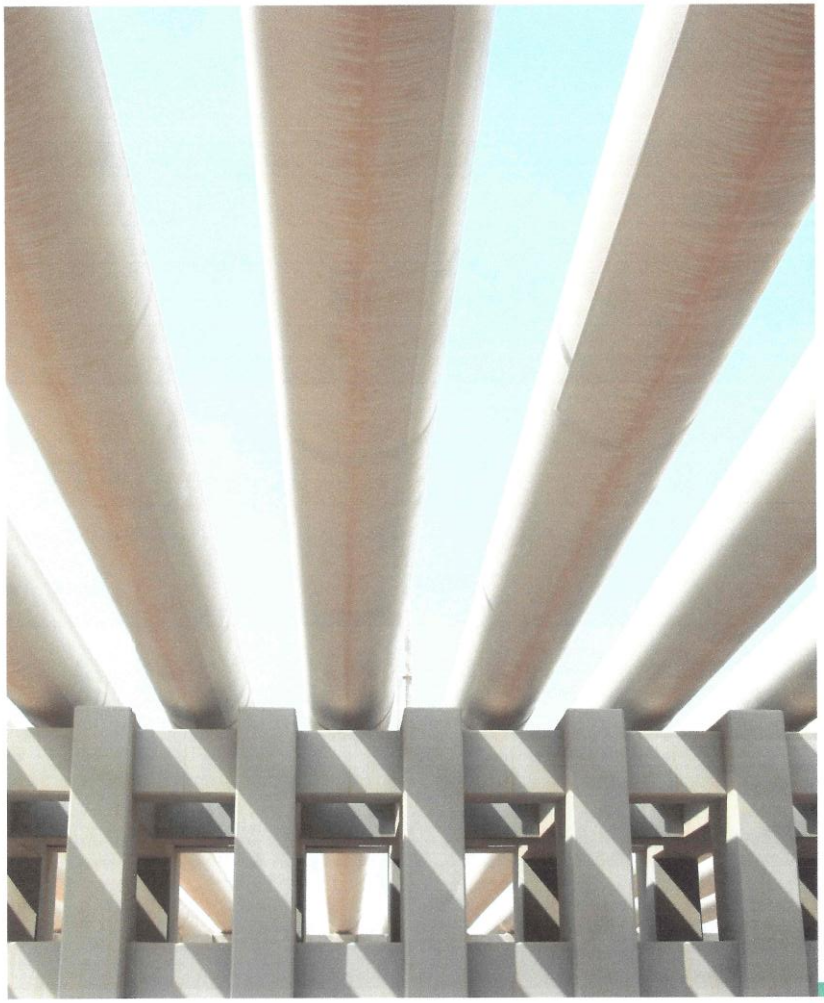
قطرغاز
QATARGAS
The World's Premier
LNG Company

قطرغاز
QATARGAS
الشركة الرائدة في مجال صناعة
الغاز الطبيعي المسال في العالم



تقرير الاستدامة
٢٠١٦

www.qatargas.com



لقد شهد عام ٢٠١٥ إنشاء قسم الأمن لنظام الحد من مخاطر السفر الدولي الذي يستهدف المسافرين الدائمين لغايات الأعمال في قطرغاز وفريق مكتب الارتباط خارج البلاد. ويوفر النظام معلومات حول الحد من المخاطر لمستخدمي قطرغاز، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مسؤولة حول رحلات السفر لغايات العمل وتقديم المعلومات حول التدابير الوقائية. كما يوفر البرنامج المساعدة الفورية في حالات الطوارئ للمسافرين في حال إيجاد أنفسهم في حالة تستدعي المساعدة الطارئة.

سلامة المنتجات والمواد

تحافظ قطرغاز على أعلى المعايير في جودة المنتجات. خلال ١٦ سنة، لم نستلم أية شكاوى بخصوص جودة المنتجات أو توافقها مع المواصفات. وقد استمر هذا الرقم القياسي حتى عام ٢٠١٥، حيث لا تزال جميع المنتجات تسلم وفقاً للمواصفات المحددة.

يؤدي مختبر قطرغاز تدابير السيطرة الضرورية أثناء مرحلة الإنتاج وقبل تعبئة المنتج لغاية الشحن لضمان توافق جودة المنتج مع المواصفات المحددة. كما يجري المختبر المجهز بأحدث المعدات التكنولوجية حوالي ٣٥,٠٠٠ اختبار شهرياً باستخدام ٩,٠٠٠ عينة، تكمن غايتنا في ضمان تطابق جميع المنتجات مع سياسة السلامة والصحة والبيئة والجودة. وتوافقها مع متطلبات العملاء. نتيجة لذلك، فقد سجلت نسبة ٩٥٪ لرضا العملاء بخدمات المختبر.

وبفضل ذلك، فقد حاز المختبر بعد عملية معقدة من التحقيق على شهادة ISO ١٧٠٢٥ الدولية. وسوف يكون المختبر مسؤولاً بالمحصلة عن الحفاظ على التزام نظامه الإداري مع الشروط المحددة من قبل أيزو للنجاح في التقييمات السنوية للنظام الرقابة. وقد تمت إعادة اعتماد المختبر وبذلك امتدت صلاحيته حتى عام ٢٠١٩.

وتستخدم كشوفات سلامة بيانات المواد لتقديم المعلومات حول محتويات المنتجات والمواد التي قد تتسبب في مخاطر محتملة ما لم يتم التعامل معها كما يجب. ويمكن الولوج إلى قادة بيانات كشوفات سلامة بيانات المواد من قبل الموظفين والمقاولين والعملاء المستخدمين للمنتجات المختلفة. وتؤسس عمليات قطرغاز في إدارة مخاطر المواد قواعد استخدام كشوفات سلامة البيانات بالتوافق مع قائمة المواد المستخدمة خلال الإنتاج.


RAAD VOOR ACCREDITATIE

The Dutch Accreditation Council RvA, by law appointed as the national accreditation body for The Netherlands hereby declares that accreditation has been granted to

Qatargas Operating Company Limited
Operations Laboratory
Commercial Register No. 29453
Ras Laffan, Qatar

The organisation has demonstrated to be able to generate technical valid results in a competent way and work according to a management system

This accreditation is based on an assessment against the requirements as laid down in ISO/IEC 17025:2005

The accreditation covers the activities as specified in the authorized annex bearing the registration number

The accreditation is valid provided that the organisation could rules to meet the requirements

The accreditation with registration number

L 550

is granted on 29 July 2015

This declaration is valid until

1 December 2019

The accreditation or has been granted for the first time on

23 November 2011

The Chief Executive

Ir. J.C. van der Pool

The Dutch Accreditation Council (RvA) is a signatory of the European co-operation for Accreditation (EA) Multilateral Agreement for accreditation. (Only RvA)

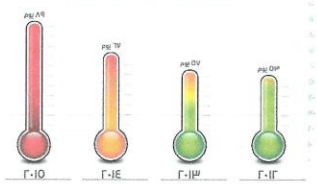
المسؤولية عن المنتجات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد الكشوفات	٢١٥	١٣٥	١٣٧	١٩٠
عدد الكشوفات الجديدة أو المحدثة	٥	٨٥	٣	٦٠ كشفاً إضافياً محدثاً

من الضروري جداً خلال الأوقات الطويلة من التعرض للحرارة العالية منع حالات الإجهاد الحراري. لدى قطرغاز استراتيجية شاملة لإدارة الإجهاد الحراري تتركز على إدارة قدرة الموظفين والمقاولين على العمل في الظروف الجوية غير المرغوبة. وتشمل هذه الاستراتيجية تحديث الجميع بضروف الطقس ومعايير مراقبة الحرارة الذاتية لكي يكونوا على دراية بالظروف الحرارية، مما يرفع من درجة الوعي بإجراءات تفادي الإجهاد الحراري، وذلك من خلال تدريب مشرفي القوى العاملة، وتطبيق أسس الرقابة والإشراف، وتنظيم فحوصات للكشف عن القدرة على العمل وتتبع إمكانية العمل تحت الظروف الحرارية أيّاً كان نوعها.

يُطلب من كافة موظفي العمليات والصيانة الخضوع للتدريب الشامل على الإجهاد الحراري والإسعاف الأولي والإنعاش القلبي الرئوي. وعلى المقاولين المشرفين على عمليات الإغلاق الخضوع للتدريب المحدث باستمرار على التعامل مع الإجهاد الحراري والتأقلم معه.

في عام ٢٠١٥، تجاوز عدد الأيام التي تخطى فيها مؤشر الحرارة ٥٤ درجة مئوية ما كان عليه عام ٢٠١٤ بنسبة ٣٣٪ وبالرغم من ذلك، فقد تمكنا من خلال تطبيق ممارسات ومعايير التصدي للحرارة من الحفاظ على الحد الأدنى من حالات الإجهاد الحراري. سوف نستمر في التركيز على بلوغ

مؤشر الحرارة، فوق ٥٤ درجة مئوية



نتيجة عام ٢٠١٣ التي سجلت عدد حالات الإجهاد الحراري بنسبة صفر، حتى أثناء الفترات الطويلة من التعرض للحرارة.

وضمن برنامج تفتيش سلامة المواد الغذائية والنظافة، تم إجراء ١٤٠ عملية تفتيش في منشآت قطرغاز في مدينة رأس لفان الصناعية، والمواقع البحرية، والمقر الرئيسي في الدوحة، وجميع مواقع المقاولة. يؤكد اختصاصيو سلامة المواد الغذائية المشرفين على المنشآت التموينية الالتزام بأفضل الممارسات العالمية، مثل تحليل المخاطر ونقاط السيطرة الحرجة ومواصفة ISO ٢٢٠٠٠، كما تم تدريب طاقم التموين على إجراءات السلامة الغذائية والنظافة.

احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل

تؤمن قطرغاز في بيئة عمل متعاونة ومنتجة ومتسمة بالاحترام لأحد أصولها ذو القيمة الأكبر على الإطلاق – الأفراد.
جميع من يشارك في كل مشروع على ذات المستوى من الأهمية، بصرف النظر عن رتبتهم أو أصولهم. أو ما إذا كانوا موظفين أو مقاولين. لقد قامت الشركة بإشراك الآلاف من المقاولين للعمل في مشاريع التوسعة في قطرغاز ٢، وقطرغاز ٣، وقطرغاز ٤، ومصفاة لفان، ومشروع استعادة الغاز المتبخر أثناء الشحن، ومشروع المحافظة على مستويات الإنتاج. ومصفاة لفان ٢، إن سلامة وصحة هذا العدد الضخم من القوى العاملة يمثل نقطة جوهرية في نجاح قطرغاز. لذا، فإن الشركة تعتني بالحفاظ على الظروف المعيشية المناسبة والرعاية الصحية الوافية للأفراد.

وتحرص قطرغاز أن يلتزم المقاولون الذي تعقد شراكاتها معهم بتوفير الظروف المعيشية الآمنة والمريحة لعمالهم. وهذا يعني أن عليهم توفير السلامة، والمياه، والغذاء، ووسائل الاتصالات، واحتياطات النظافة، وفترات الاستجمام بما يتفق مع معايير قطرغاز للخدمات الصحية والغذائية وخدمات مواقع العمل للمقاولين.

يتم تفتيش المنشآت السكنية دورياً. كما يتم تفتيش مرافق المقاولين من الباطن التي تقوم بتوفير خدمات الطعام والشراب للقوى العاملة وفي مواقع العمل للتأكد من توافقها مع متطلبات الصحة والصرف الصحي. لقد أشرف مدير الأمن شخصياً على تفتيش وجبات الغداء المقدمة إلى حراس المقاولين. لضمان اتخاذ إدارة المقاولين الإجراءات المناسبة لتحسين جودة الطعام وضمان تقديم الطعام وفقاً لأوقات العمل الخاصة بالحراس. وبعد عمليات التفتيش المخطط لها والمفاجئة، يتم إخطار الأشخاص المسؤولين عن مواقع العمل الخاصة بالمقاولين عن أية انتهاكات في معاملة القوى العاملة، وفي حال فشل شركة المقاولة في تصحيح الانتهاك المحدد، فقد يتم إرسال إنذار إضافي إليهم أو قد يتم إبطال عقدهم.

كما يقوم الأطباء والممرضين المعينين لكل موقع عمل بالكشف الدوري عن القدرة على العمل. في عام ٢٠١٥، خضع ١١,٣٠٣ فرد من القوى العاملة التابعة للمقاولين للكشف الطبي للتأكد من إذا كانت صحتهم تؤهلهم لإنجاز أعمالهم المنوطة بهم. وفي حالات الضرورة، يتم تسليم بعض الأفراد أعمالاً أكثر ملاءمة لحالاتهم الصحية.

يأتي بعض العمال من بلدان تكون أنظمة الاتصال فيها ضعيفة. ولذلك فقد قامت قطرغاز بتقديم برنامج من الوطن إلى الوطن، تقوم فكرة هذا البرنامج على قيام متطوعين من بلدان العاملين بالتواصل مع عائلاتهم لإبنائهم بأخبار أبنائهم الذي يعملون في قطر.

نزاهة الأصول وسلامة العمليات

إن النطاق الذي تجري فيه قطرغاز عملياتها البرية والبحرية معقد وواسع جداً. وبتطلب الحفاظ على نزاهة أصولها مهارات محنّكة للغاية ومشاركة الجميع البناءة. إن لدينا منهجاً يستند على المخاطر في منع الإضرار بالأصول، ونحن مستعدون بالكامل للتعامل مع أية أمور طارئة قد تنشأ.

لقد واصلنا جهودنا خلال السنة في التركيز على عملية إدارة الحواجز لضمان تحمل الحواجز لمخاطر الحوادث الكبرى المبينة في حالات السلامة والصحة والبيئة. كما قمنا بتحديث حالات السلامة والصحة والبيئة لكي تشمل منشأة استعادة الغاز المتبخر أثناء الشحن، ومنشآت معالجة الديزل بالهيدروجين، والدراسات الكاملة لإثبات المخاطر وإمكانية التشغيل للعمليات البرية التابعة لقطرغاز ٢ والعمليات البحرية التابعة لقطرغاز ٢ وقطرغاز ٤/٣، ومنشآت

الغاز الطبيعي المسال المشتركة ومصنع الكبريت المشترك التابعة لإدارة عمليات محطة رأس لفان. تم شرعنا في دراسات مستوى كمالية السلامة لمصفاة لفان وقطرغاز ١ وسوف تستمر دراسات مستوى كمالييات السلامة خلال عام ٢٠١٦.

لقد أجرت قطرغاز العديد من التحسينات فيما يتعلق بسلامة الإجراءات. وتشمل تلك التحسينات خطة الثبات والتطوير، والتحسينات في إدارة أنظمة الإنذارات، وكفاءة جولات المشغلين التفتيشية، وتحليل الخسائر في عمليات الاحتواء الأولية والحد منها.

تكمن أولوية قطرغاز في إدارة عملياتها بشكل آمن وفي منع الحوادث. ومع ذلك، فهي تستجيب لأي حادث محتمل بسرعة وكفاءة لحماية الأفراد والأصول والبيئة. ومن المؤسف أنه وفي عام ٢٠١٥ طرأ حدث من الدرجة الأولى من أحداث سلامة العمليات نتيجة لفشل عملية الإغلاق الميكانيكي لخلاط صهريج التكثيف، وتبعاً لذلك، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير لمنع حصول أحداث مشابهة مستقبلاً؛ مثلاً، تم إنشاء برنامج لفحص الاهتزاز في الخلاطات ذات الدخول الجانبي في صهاريج التخزين ولا يزال مستمراً حتى الآن. كما تمت زيادة عدد زيارات برنامج التفتيش الدوري للخلاطات ذات الدخول الجانبي، ومن ثم جعل خطة الصيانة الوقائية أكثر متانة. وفي النهاية تم إنشاء دراسة هندسية لتقييم إمكانية إزالة الخلاطات من صهاريج التخزين. كما طرأت أربعة حوادث من الدرجة الثانية تشمل حريقاً صغيراً خارج حاوية التوربين، وتسريباً في أنبوب لمعالجة الغاز داخل أحد الأفران، وخروج الهيدروجين من حافة مبادل حراري، وحريق صغير في حفرة تصريف المياه الزيتية لصهريج التكثيف.

وقد تم التحقيق في جميع هذه الحوادث من قبل الخبراء من داخل وخارج قطرغاز. وعلى رأس ذلك، تم تشكيل فريق مختص في تحليل أحداث سلامة العمليات التي طرأت في قطرغاز. وذلك بهدف الحد من أية حوادث مشابهة. وشملت بعض النشاطات التي شرع الفريق في إجرائها تطوير نظام إحكام إغلاق الحواف، ودراسة كفاءة برامج التكامل لحالية المتعلقة بفقدان السيطرة المحتمل على الاحتواء، والإبلاغ عن ضرورة وجود نظام سلامة وصيانة.

حوادث سلامة العمليات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حوادث سلامة العمليات من الدرجة الأولى	١	٠	٠	١
أحداث سلامة العمليات من الدرجة الثانية	٥	١	٦	٤

الاستجابة لحالات الطوارئ والأمن

في عام ٢٠١٥، واصل قسم خدمات إدارة حالات الطوارئ جهوده في تحسين إمكانيات فريق إدارة الحوادث ضمن عملية حماية الأفراد والبيئة والأصول والسمعة. وتنظيم عمليات مراجعة خطة الاستجابة لحالات الطوارئ، لضمان توحيد الطريقة التي تستجيب قطرغاز لحالات الطوارئ من خلالها عبر جميع المنشآت.

في عام ٢٠١٥، استلمت إدارة خدمات الطوارئ شهادة الإعتماد الدولي في خدمات طوارئ الإطفاء والإنقاذ من مركز التميز في مجال السلامة العامة بعد تحقيقه أقصى المعايير المحددة من قبل لجنة الإعتماد التابعة لمركز التميز في مجال السلامة العامة. وذلك في مجالات تطوير الجودة المستمرة، وتحسين خدمات التقييم. وقد تم تحقيق الاعتماد بعد تقييم استمر لمدة أربع سنوات متواصلة. كُدت توافق قطرغاز مع المعايير المحددة من حيث:

- تحديد احتياجات المخاطر والسلامة
- تقييم الأداء
- تأسيس منهج لتحقيق التطويرات المستمرة



وبناء على ذلك، أصبحت إدارة خدمات الطوارئ أول إدارة التي يتم اعتمادها من قبل مركز التميز في مجال السلامة العامة في الشرق الأوسط وأول في قطاع النفط والغاز.

ولضمان الحفاظ على حالتها في إدارة المخاطر والنموذج الاعتمادي لمركز التميز، يبقى على قطرغاز مواصلة "التخطيط والتقييم الاستراتيجيين للتشطين للمخاطر". وتقوم الشركة باستقلال عملية الاعتماد بشكل فعال لتحديد المجالات الواجب تطويرها والتخطيط لمستقبل خدمات إدارة حالات الطوارئ في قطرغاز.